بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
قسم اللغة العربية وآدابها

شواهد القراءات القرآنية في شروح الألفية
-أبو حيان الأندلسي والأشموني نموذجين-

إعداد الطالب:
منير تيسير منصور شطناوي

إشراف الأستاذ الدكتور
سمير شريف استيتية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
قسم اللغة العربية وآدابها

شواهد القراءات القرآنية في شروح الألفية
-أبو حيان الأندلسي والأشموني نموذجين-

إعداد الطالب:
منير تيسير منصور شطناوي
بكالوريوس في اللغة العربية- جامعة اليرموك
١٩٩٣

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك
كلية الآداب-قسم اللغة العربية/تخصص: اللغة والنحو
١٩٩٨

لجنة المناقشة:

أ.د سمير استيتية..... رئيساً ومشرفاً.
د.عودة أبو عودة ..... عضواً.
د. رسلان بني ياسين ..... عضواً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهـــــداء

إلى أحق الناس إلى

أمـــــــــي

إلى أبي

إلى أختي وإخواني

أهدي رسالتي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

العماد الأصفهاني

معجم الأدباء-ياقوت الحموي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شكـــــر وتقديـــــر

أتقدم بوافـر الشكر وعظيم التقدير الى أستاذي الجليل الفاضل الاستاذ الدكتور سمير استيتيه الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة ومتابعتها وتصحيح ما ندّ منها. والذي منحني وزملائي كل وقته،، وغمرنا بعلمه ولطفه.

جزى الله أستاذنا كل خير، وأبقاه للعربية ذخراً وفخراً كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل أساتذتي في جامعة اليرموك الذين لا أنسى فضلهم ما حييت.

وأخص بالشكر الدكتور الفاضل عودة أبوعودة والدكتور الفاضل رسلان بني ياسين اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها، فجزاهم الله كل خير، ففضلهم لا يفضي إليه شكر ولا يحيط به ثناء.

تلميذكم

منير تيسير شطناوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتويات:

الموضوع	الصفحة
١- مقدمة	١
٢- تمهيد	٤
٣- **الفصل الاول** (القراءات القرآنية وعلم النحو)	٦
أ- نشأة الدراسات اللغوية عند العرب.	٧
ب- أثر القرآن والقراءات في نشأة علم النحو.	١٣
- اثر القرآن الكريم.	١٣
- أثر القراءات القرآنية.	١٨
جـ- موقف النحاة من القراءات القرآنية.	٢١
- البصريون.	٢٢
- الكوفيون.	٢٤
٤- **الفصل الثاني** (شواهد القراءات القرآنية في المسائل النحوية)	٢٨
- (أيّ) الموصولة إذا حذف صدر صلتها أمبنيةٌ أم معربة	٣١
- حذف نون (كان).	٣٧
- (لات) المشبهة بليس.	٤١
- فتح همزة (إنّ) وكسرها.	٤٤
- تأنيث الفعل وتذكيره.	٤٧
- ما يصلح أن يكون ظرفا.	٥١
- الاستثناء بـ (غير).	٥٥
- وقوع الفعل الماضي حالا.	٥٨
- الفصل بين المتضايفين.	٦٦
- إضافة الظرف إلى المعرب.	٧٢
- المضاف إلى ياء المتكلم.	٧٥
- مجيء (أو) بمعنى (بل).	٨١
- العطف على الضمير المجرور.	٨٤
- حذف المنادى.	٩١
- صرف ما لا ينصرف.	٩٥
- رفع المضارع بعد (حتى).	١٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	الصفحة
- رفع المضارع بعد (أن).	١٠٣
- رفع الجواب في الشرط المضارع.	١٠٧
- لام الأمر مع فعل المخاطب.	١١٣
٥- **الفصل الثالث** (شواهد القراءات القرآنية في المسائل الصرفية)	١١٩
- تشديد نون المثنى في اسم الإشارة واسم الموصول.	١٢٠
- حذف التنوين لالتقاء الساكنين.	١٢٤
- توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الخفيفة.	١٢٧
- (خير) و(شر) في التفضيل.	١٣٠
- فتح عين (فعلات) المعتلة.	١٣٣
- رد ياء المنقوص في الوقف.	١٣٨
- الوقف بهاء السكت.	١٤٢
٦- **خاتمة**	١٤٧
٧- **ملخص**	١٤٩
٨- **جدول الآيات القرآنية**	١٥١
٩- **جدول الأبيات الشعرية**	١٥٤
١٠- **المصادر والمراجع**	١٥٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدمة:

ما انفك أستاذنا الدكتور سمير استيتية يطلعنا على لطائف قرآنية تخشع لها القلوب والأبصار، وهو يتعرض لقراءات من كتاب الله، حتى عقدت العزم على البحث في القراءات القرآنية، فكان أن هداني الله لموضوع هذه الدراسة.

ولما كانت القراءات القرآنية المعين الذي لا ينضب للقدماء والمحدثين في دراسة اللغة العربية ولما كانت ألفية ابن مالك من الكتب التي حظيت باهتمام أئمة النحو واللغة في أوقات متلاحقة، فقد آثرت أن أدرس شواهد القراءات القرآنية في شرح ألفية ابن مالك.

واختار الباحث من بين شروح الألفية شرحين لعالمين جليلين هما:

أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)والأشموني (ت٩٢٩هـ) وذلك للأسباب التالية:

أولا: يمثل أبو حيان اتجاهاً مضادا للأشموني، من حيث موقفهما من ابن مالك صاحب الألفية. فإذا كان الأشموني يوافق الناظم كثيرا ويجاريه، ولا يعترض عليه إلا في مسائل معدودة، فإنّ أبا حيان كان يوافقه حينا ويخالفه أحيانا.

ثانيا: أراد الباحث أن يشهر للدارسين شرح أبي حيان على ألفية ابن مالك، فهو من الشروح المغمورة التي قلّما تقع في أيدي دارسي اللغة. ولولا أن أستاذي الفاضل الدكتور سمير استيتية أسعفني بالحصول عليه من مكتبته الخاصة،لكان الحصول عليه متعذرا.

أما شرح الأشموني فهو أشهر من نار على علم، فكان من المستحسن أن يدرس شرح مغمور للألفية مع شرح مشهور، وإبراز موقف الشرحين من قضايا النحو والصرف. لا سيما وأن عنوان شرح أبي حيان:(منهج السالك في الكلام على ألفيةابن مالك) وعنوان شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك). فهذا التقارب بين العنوانين جعل بعض الدارسين يخلطون بينهما، حتى إن بعضهم يكتفي في نسبته بأن يقول: منهج السالك فقط!

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) من القريبين زمنياً من ابن مالك (ت٦٧٢هـ). أما الأشموني (ت٩٢٩هـ) فمن المتأخرين عنه. لذلك آثر الباحث أن يعرض لوجهات نظر متقاربة من الناحية الزمنية تعرضت للألفية، علما بأن القراءات القرآنية عند أبي حيان والأشموني تكاد تكون نفسها عند بقية الشارحين.

وتتألف هذه الرسالة من ثلاثة فصول، الأول منهما يبحث في علاقة القراءات بعلم النحو، حيث تناولت فيه نشأة علم النحو عند العرب، والدوافع التي أدت إلى قيام هذا العلم، عارضاً وجهة نظر القدماء ومن وافقهم من المحدثين، ووجهة نظر المخالفين، محاولا الوصول إلى نتيجة من كل ذلك.

ثم تحدثت عن أثر القراءات القرآنية في قيام الدراسات اللغوية عند العرب، وأثرها في إثراء هذه الدراسات وتقدمها.

وارتأيت أن أتحدث عن موقف النحاة من القراءات، إذ إنه من الواضح أن للبصريين موقفا مغايرا للكوفيين -في الغالب- تجاه القراءات. وقد آثرت أن أتحدث عن موقف البصريين من القراءات القرآنية في الدراسات اللغوية، فوضحت موقفهم وبحثت في أسبابه، وآراء الآخرين في هذا الموقف. ثم عرّجت على موقف الكوفيين بالطريقة ذاتها.

أما الفصل الثاني والثالث فهما فصلا الشواهد، فقد استخرجت القراءات القرآنية الواردة في شرحي أبي حيان الأندلسي والأشموني على ألفية ابن مالك.

وبعد ذلك قمت باختيار القراءات المدروسة من بين تلك القراءات وفق الأسس التالية:

أولا: القراءات التي بنيت عليها مسائل خلافية بين النحاة التي ذهب فيها النحاة إلى آراء متغايرة ومتضادة، متكئين في تلك الآراء على هذه القراءات. وتجد هذه القراءات في معظم كتب النحاة يتداولونها ويستشهدون بها.

ثانيا: حرص الباحث أن تكون القراءات المختارة موزعة على معظم أبواب الألفية النحوية والصرفية في الشرحين، وألا تكون منحصرة في موضوع واحد، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: عمل الباحث -قدر الإمكان-أن تكون القراءة المختارة من القراءات السبع، التي تعد أكثر القراءات تداولاً وشيوعا.

وبعد اختيار القراءات وتحديدها كنت أعرضها من خلال القضية النحوية أو الصرفية التي ذكرت فيها، فأتناول وجهة نظر القدماء والمحدثين من نحاة ومفسرين وبلاغيين وقراء؛ فأرجح رأيا على رأي أو أتبنى رأياً جديدا.

وجعل البحث الفصل الثاني للقضايا النحوية والثالث للقضايا الصرفية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيـــد:

تكاد تكون بدايات علم النحو من أغمض المراحل التي مرّ بها هذا العلم، فنشأته يكتنفها بعض الغموض، وبواكيره غير متضحة، حيث يطل علينا القرن الثاني الهجري وكأنه قد اكتمل هذا العلم في كتاب سيبويه الذي يعد تتويجا لكل الدراسات التي سبقته.

عرّج القدماء على نشأة علم النحو عند العرب، وجعلوا مسألة اختلاط العرب بالعجم المشجب الذي يعلق عليه أسباب نشأته، وإن كان الواقع اللغوي والاجتماعي للعرب يرى غير ذلك.. فاختلاط العرب بغيرهم قائم منذ العصر الجاهلي، أكّد ذلك القرآن الكريم، وذكره القدماء أنفسهم.

غير أنّ التفاوت الكبير الذي أحدثه القرآن الكريم بين مستواه الذي يعد الغاية في الفصاحة والبلاغة، ومستوى أداء العرب اللغوي الذي هم عليه، قد دفع الدارسين إلى البحث في أسباب هذا التفاوت.

ولقد كانت القراءات القرآنية المعين الذي لا ينضب، والمحرك الأساس في دفع الدارسين لما توفر في هذه القراءات من إمكانات ومظاهر لغوية تتيحها اللغة ونطق بها العرب.

وإذا كان النحاة متفقين على أن ما تأتّى للقراءات القرآنية من الصحة ودقة الأخذ والضبط والنقل...لم يتأتّ لنص لغوي آخر، فإنهم عند بناء قواعدهم وتأصيل آرائهم نجد بعضهم قد بنى على القراءات وجوها لغوية مختلفة، ودلل على صحة تلك الوجوه، وجعلها أصلاً من أصوله في تعامله مع اللغة، وبعضهم كان أقلّ اتساعاً إذ بنى على الشائع الغالب وترك غيره.

إنّ الناظر في كتب اللغة والنحو يجد مسائل كثر الخلاف فيها، وتشعبت الآراء حولها، واستشهد النحاة في هذه المسائل بقراءات من كتاب الله في التدليل على صحة آرائهم، وسلامة توجهاتهم، كما هو الحال في شرح أبي حيان، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك التي انكبّ عليها الدارسون بالشرح والتعليل والتعليق والموافقة والمخالفة. لذا أثر الباحث أن يتعرض لجملة من تلك المسائل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللغوية، عارضا لوجهات نظر القدماء والمحدثين، ما لها وما عليها، ومحاولا الخروج برأي يقره الواقع اللغوي وتؤيده شواهد العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

(القراءات القرآنية وعلم النحو)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نشأة الدراسات اللغوية عند العرب:

ما أن يطالعنا القرن الثاني الهجري، حتى نجد علم النحو عند العرب قد وصل إلى مرحلة متقدمة ومرتبة عالية. وكتاب سيبويه خير نموذج على اكتمال الدراسات اللغوية في هذا القرن.

ومما لا شك فيه أن هذا العلم قد مر بمراحل متعددة حتى وصل إلى الصورة التي وصل إليها في كتاب سيبويه، فطبيعة الأشياء تقتضي أن يكون لها بدايات ثم تكبر على درجات حتى تصل إلى ذروتها وتمام أمرها. والعلوم بشتى أنواعها ما هي إلا معارف تراكمية، تبدأ بسيطة ثم تكبر وتتقدم.

غير أن بدايات علم النحو عند العرب تكاد تكون غير متضحة الرؤية. وكأن هذا علم العلم شب من غير أن يكون طفلا، واستوى على سوقه قبل أن يكون غضاً طريا. لقد مرّ أن علم النحو في أطوار نمو مختلفة حتى وصل إلى ما وصل إليه في كتاب سيبويه. ولكن تلك الأطوار النمائية لهذا العلم غير متكشفة من حيث المنهج والتأليف وتطور مراحل الدرس.

وقد دفع هذا (عبد العال سالم مكرم) أن يطلق تسمية (الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي) على تلك الحقبة التي سبقت سيبويه، يقول:(١)

"وقد شعرت منذ أن اشتغلت بالنحو العربي بأن هناك مرحلة مفقودة في تاريخ النحو العربي تمتد من عصر أبي الأسود إلى عصر الخليل وسيبويه.."

ولا يقع الدارس إلا على مجموعة روايات تتناقلها كتب اللغة تدل على العناية باللغة والحرص على سلامتها واستكراه اللحن.

---

(١) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم/ص٣، وانظر (مدرسة أبي الاسود والتأريخ النحوي) صبحي عبد المنعم سعيد، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد ١٢، العدد، ١٩٨٥، ص٣٥٣-٣٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن جني: [1]

" رووا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال:"أرشدوا أخاكم فقد ضل" ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عمر أن قنع كاتبك سوطا".

كما يروى أن الحجاج نفى ابن يعمر إلىخراسان لئلا يسمع له لحناً يذكره فيه[2]".

فالدارس يلحظ أن الجهود المبذولة في الحرص على سلامة اللغة تنحصر في روايات مختلفة، تدل على اهتمام علية القوم بالسلامة اللغوية والنفور من اللحن.

إن السبب التقليدي الذي عليه القدماء وكثير من المحدثين أن نشأة الدرس اللغوي عند العرب ترتد إلى اختلاط العرب بالعجم إثر الفتوحات الإسلامية: يقول الزبيدي: [3]

"ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً وأقبلوا إليه إرسالا، واجتمعت الألسن المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة".

ويقول أبو الطيب اللغوي: [4]

"واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم، الإعراب لأن اللحن ظهر في كلام المولدين والمستعربين.

مما سبق فإن اختلاط العرب بالعجم هو الرأي الغالب في نشاة العلوم اللغوية عند العرب فقد انتشر اللحن وشاع الفساد على الألسنة، حتى امتدت العدوى اللغوية إلى كتاب الله عز وجل. ومما يذكر في ذلك ما يروى عن الأعرابي الذي سمع أحدهم يقرأ :"إن الله بريء من المشركين ورسوله، بجر (رسوله)، فقال:

---

(١) الخصائص، ابن جني ٢/١٠.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٢٨.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ،الزبيدي، /١١، وانظر أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد نجيب اللبدي ١٨-٢٢.

(٤) مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

برئت ممن تبرأ منه الله، فأنكر عليه ذلك، وصحّح له ما سمع بأن القراءة برفع (رسوله) لا جرها. (١)

ومثل هذه الرواية تدق ناقوس الخطر بأنّ الأمور تحتاج إلى ضبط وترتيب، وألا يترك الحبل على الغارب، بأن يتكلم الناس كيفما يحلو لهم دون مراعاة مقاييس اللغة ووجوهها وأنظمتها السليمة.

إذا كان الاختلاط بغير العرب هو العامل على قيام الدراسات اللغوية، فقد كان من الواجب أن يقوم هذا العلم قبل القرن الأول الهجري بكثير، وربما قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك لأن اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى أمر ثابت لا شك فيه. وليس أدل على ذلك مما يذكره أبو نصر الفارابي في وثيقته التي تعد من المعالم البارزة في الاحتجاج اللغوي، ونقلها السيوطي عنه، يقول: (٢)

"قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى الألفاظ والحروف...ولم يؤخذ لامن لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط. ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد؛ فانهم كانوا مجاورين لأهل الشام...ولا من تغلب ولا النمر؛ فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية. ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس. ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس. ولا من أزد عمّان لمخالطتهم للهند والفرس. ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة. ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم. ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم...".

إن لخم وجذام وقضاعة وغسان وايباد وتغلب والنمر وبكر وعبد القيس والأزد وثقيف...قبائل عربية اختلطت بغيرها من الأمم بحكم المجاورة أو الاتصال عن طريق التجارة والمعايشة. وهذا حاصل قبل قيام الفتوحات الاسلامية ودخول

---

(١) انظر الخصائص، ابن جني ٢/١٠.

(٢) الاقتراح، السيوطي /٤٤، ٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأعاجم في الاسلام. فكان ينبغي قيام الدراسات اللغوية عند العرب منذ العصر الجاهلي بناء على فكرة الاختلاط، غير أن ذلك لم يحدث. ولم يذكر أي نشاط للدرس اللغوي قبل الإسلام.

وغني عن القول إن الأمة لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن غيرها. فالإنسان اجتماعي بطبعه. وكل أمة تنعزل عن غيرها تحكم على نفسها بالموت، لا سيما العرب الذين كانوا يعيشون في بيئة قاحلة مجدبة، ربما فرضت عليهم الاتصال بغيرهم أكثر من سواهم؛ فطبيعة الحياة العربية تقوم على الهجرة والتنقل من مكان إلى آخر مما هيأهم للاختلاط بغيرهم.

لقد عج المجتمع العربي منذ العصر الجاهلي بطبقة تشكل نسبة عالية من المجتمع من العبيد، وراجت تجارة الرقيق. وكان معظم هؤلاء من أصول حبشية أو رومية أو فارسية. وعايشوا العرب في بيوتهم وتعاملوا معهم في أمور حياتهم. وكان العربي يجد نفسه مضطرا لأن يتحدث اليهم ويسمع منهم؛ فهم خدم في بيته أو حرس في قصره، ولعل دعوة الإسلام الحثيثة إلى إعتاق الرقاب وتحرير الرقيق وجعلها كفارة لبعض الذنوب، دليل على كثرة هذه الطبقة وانتشارها في المجتمع فوجود هذه الطبقةدليل على اختلاط العرب بالعجم منذ العصر الجاهلي.

ومما يؤكد المخالطة قبل قيام الفتوحات ذلك النشاط التجاري الذي امتهنه العرب، والذي تحدث عنه القرآن، يقول تعالى: [1] "لإيلاف قريش إيلافهم، رحلة الشتاء والصيف".

ولا بد للتاجر من إجادة التعامل مع غيره بالبيع والشراء ومكاتبة الديون وما إلى ذلك من أمور التجارة التي تفرض في أحيان كثيرة التعامل مع غير العرب. وقد برع القرشيون في ذلك خاصة، فقد كانت لهم علاقات صداقة طيبة مع كثير من غير العرب، نذكر من ذلك علاقتهم بملك الحبشة النجاشي، فقد ظنوا أنه سيسلمهم المسلمين في هجرتهم الأولى لقوة الصلة بينه وبينهم.

---

(١) قريش /١، ٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أضف إلى ذلك تلك الكلمات الكثيرة التي تزخر بها اللغة العربية التي ترتد إلى أصول غير عربية، فهل من تفسير لوجودها غير الاتصال بالأمم الاخرى وتلاقح اللغات بعضها ببعض؟

نخلص إلىالقول إن قيام الفتوحات الاسلامية واختلاط العرب بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى لم يكن السبب المباشر في نشأة علوم اللغة عند العرب.

ويرى الباحث أن الباعث الحقيقي لقيام الدراسات اللغوية عند العرب هو نزول القرآن الكريم باللغة العربية، وما ترتب على ذلك من قيام دراسات لخدمة هذا الكتاب العظيم. وبنزول القرآن صار العرب أصحاب كتاب يتلى ويدرس ويكتب ويحفظ بعد أن كانوا أميين[1].

إن القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة التي تحدى بها الله عز وجل الإنس والجن، التي عجز العرب إبان أوج فصاحتهم وتألق لغتهم عن الإتيان ولو بسورة من مثله، فقد أظهر القرآن الكريم تفاوتا كبيرا في المستوى اللغوي بين ما هو عليه من فصاحة وبلاغة ورقي، وما عليه العرب، مما دفعهم إلى محاولة التعرف على أسباب التفاوت، وإبراز عوامل هذا الاختلاف. ولعل ذلك كان المنطلق الذي بدأ منه الدرس اللغوي عند العرب، يقول بروكلمان: [2]

" أصل علم اللغات عند جميع الأمم هو قيام تضاد بين لغتين، أو مرتبتين من لغة واحدة، مثل لهجة العامة ولهجة الأوائل في كتب الدين، يبعث الداعي إلى البحوث والأنظار اللغوية".

فالقرآن الكريم الذي يعد غاية الرقي اللغوي أبرز تفاوتا كبيرا في الأداء اللغوي، حيث شعر العرب برقي مستواه وعظيم أدائه، فأعجزهم وأسكتهم.

---

(١) كان أهل الكتاب من اليهود والنصارى يسمون العرب بالأميين قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن لدى العرب كتاب كما هو الحال عندهم، ولا يخفى أن إطلاق لقب (الأمي) على من ليس لديه كتاب مقدس يدل على مدى أثر وجود النص الديني (الكتاب المقدس) في تعليم المرء وتثقيفه فإن لم يملكه صار أميا.

(٢) تاريخ الأدب العرب، كارل بروكلمان ٢/١٢٣، ١٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن الجزري: [1]

"تحدى الله تعالى بسورة منه أفصح العرب لسانا وأعظمهم عنادا وعتوا وانكاراً فلم يقدروا على أن يأتوا بآية مثله".

فكان الشعور بذلك التفاوت في المستوى اللغوي دافعاً قويا للعرب إلى استشراف كنه هذا التفاوت ومحاولة التعرف على أسبابه.

وليس الأمر مقتصرا على العرب، بل هو عند جميع الأمم واحد على رأي بروكلمان؛ فالدراسات اللغوية عند الهنود ارتبطت بكتابهم المقدس (الفيدا)، وعند اليونان بأشعار هوميروس؛ لوجود مستويين لغويين في اللغة الواحدة، مستوى عال تمثله لغة هذه النصوص، ومستوى أدنى تمثله لغة القوم التي هم عليها[2].

ومما ساعد على نشأة الدراسات اللغوية عند العرب توافر ظروف خاصة تهيأت للعرب بعد نزول القرآن الكريم، وتأسيس الدولة الاسلامية: فكما يرى أستاذنا عبد الحميد الأقطش أن الدولة الاسلامية قد حققت وحدة دينية ووحدة سياسية وأخرى اقتصادية، فكان لا بد لها من تحقيق وحدة لغوية، واستلزم تحقيق هذه الوحدة قيام الدرس والتعليم خاصة لغير العرب من المسلمين.

أضف إلى ذلك انكباب غير العرب على تعلم العربية لغة القرآن الكريم، التي لا بد للمسلم أن يتعلمها حتى تصح صلاته وتلاوته.

تضافرت هذه الظروف بعضها مع بعض وساعدت على نشأة علم النحو عند العرب.

---

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ١/٤.

(٢) يتعرض الباحث لدعوى تأثر النحو العربي في نشأته بالنحو السرياني واليوناني او الدراسات اللغوية الهندية...وذلك لأن هذه الدعوى ساقطة وقد تصدى لها كثير من العلماء والمستشرقين، وقد فصل الحديث عن هذه المسألة عفيف دمشقية في كتابه (تجديد النحو العربي) ص١٤ وما بعدها.

وأكد أستاذنا الدكتور سمير استيتية غير مرة أصالة النحو العربي في نشأته وأنه نتاج العقل والقريحة العربية إذ يقوم النحو العربي على مبدأ العامل الذي لم يعرف في نحو أمه من الأمم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أثر القرآن الكريم والقراءات في نشأة علم النحو:

أولا: أثر القرآن.

عرفنا فيما سبق أن القرآن الكريم والجهود الذي بذلت لخدمته هيأت لقيام الدرس اللغوي عند العرب. وما كان ذلك ليحدث فجأة، فقد مرت الدراسات في مراحل مختلفة يمكن تحديدها على الآتي:

المرحلة الأولى:

بدأت في عهد أبي بكر رضي الله عنه الذي سارع إلى جمع القرآن الكريم، إثر استشهاد عدد كبير من حفظة كتاب الله عز وجل من الصحابة رضوان الله عليهم في حروب الردة. واحتفظ به بعد جمعه أبو بكر ثم عمر ثم حفصة بنت عمر رضي الله عنهم جميعا. (١)

المرحلة الثانية:

كانت هذه المرحلة في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويوضحها ابن الجزري حيث يقول: (٢)

" ولما كان في نحو ثلاثين(٣) من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأذربيجان، فرأى الناس يختلفون في القرآن، ويقول أحدهم :قراءتي أصح من قراءتك، فأفزعه ذلك وقدم على عثمان، وقال: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها...فكتب عدة مصاحف، فوجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة وأمسك لنفسه مصحفاً...ووجه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين... وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ كان

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري حـ ١/٧.

(٢) المصدر نفسه. ١/ ٧

(٣) يرى ابن حجر العسقلاني أن عثمان رضي الله عنه قد كتب المصحف سنة خمس وعشرين في السنة الثانية أو الثالثة من خلافة عثمان. انظر فتح الباري بشرح صحيح الامام البخاري، لابن حجر العسقلاني ١٠/٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط...وقرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قاموا بذلك مقام الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

لقد كان الاعتماد على الحفظ يغني عن النقط والشكل في كتاب الله. إلا أنه لما اتسعت رقعة الدولة الاسلامية، وكثر عدد الداخلين في الاسلام، ظهرت الحاجة إلى تشكيل المصحف وتنقيطه.

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة تشكيل المصحف الشريف على يد أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) وتنقيطه على يد نصر بن عاصم (٨٩هـ)[١]. يقول حسن عون: [٢]

"إن الخطوة التي قام بها أبو الأسود الدؤلي من وضع ضوابط للشكل الاعرابي، تتمثل في تنقيط أواخر الكلمات بالمداد الأحمر، تمييزا لما هو مرفوع عمّا هو منصوب أو مجرور. وتلك التي قام بها فيما بعد نصر بن عاصم من وضع نقط الاعجام على الحروف بالمداد الأسود...نقول إنّ هاتين الخطوتين من جانب هذين العالمين الجليلين، تعتبران تخطيطاً بارعاً للدراسة اللغوية قراءة ونقطاً، كما يعتبران منهجاً سليماً للإصلاح والدرس اللغوي في وقت لم تعرف فيه مناهج علمية، ولم يوضع فيه تخطيط لأي نوع من أنواع الدراسات المختلفة".

ويبدو أن المرحلة الثالثة هي طور المخاض الذي تولد عنه الدرس اللغوي عند العرب، ونشأ فيه النحو بعد أن كان الأمر مقتصراً في المرحلة الأولى والثانية على استنكار اللحن والنفور منه خاصة في كتاب الله. وتمثل هذا الحس اللغوي في روايات يستدل منها على استهجان علية القوم اللحن، وشعورهم بالقلق من هذه الآفة اللغوية.

وأبو الأسود الدؤلي الذي قام بتشكيل أواخر كلم الذكر الحكيم بنقط تدل على حركات الإعراب المعروفة ينسب إليه تأسيس علم النحو.

---

(١) انظر اخبار النحويين البصريين، السيرافي /٣٦، ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي /٢٩.

(٢) تطور الدرس النحوي، حسن عون /١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن قتيبة: [1]

"أول من عمل-يعني أبا الأسود-كتابا في النحو بعد علي بن أبي طالب". غير أن الشيخ محمد الطنطاوي يضعف ما ينسب للإمام علي رضي الله عنه في نشأة علم النحو، يقول: [2]

"وحياة الإمام علي كرم الله وجهه نقضت في النضال العنيف، والشجار المستحر، ملأتها الحوادث المروعة..فبعيد أن الإمام علي يواتيه الوقت الكافي للنهوض بأعباء هذا العمل الجلل..."

ذهب كثير من المحدثين مذهب معظم القدماء في نسبة تأسيس علم النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، فهو بنظرهم المؤسس الأول لعلم النحو، يقول علي النجدي ناصف: [3] "نعم، فعندي أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي، والموجه إليه هو الإمام علي رضي الله عنه..".

ويرى الباحث أن عمل أبي الأسود الدؤلي رحمه الله بدأ بوضع علامات خاصة على أواخر كلم القرآن الكريم، لتدل على علامات الإعراب التي نعرفها اليوم، وعبر عن تلك العلامات بنقط يضعها فوق الحرف أو تحته كما ذكر أبو الطيب اللغوي: [4]

" جاء أبو الأسود إلى زياد فقال له: أبغني كاتبا يفهم عني ما أقول، فجيء برجل من عبد القيس فلم يرض فهمه، فأتي باخر من قريش فقال له: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة أعلاه. وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي

---

(١) الشعر والشعراء، ابن قتيبة ٦١٥/٢، وانظر الروايات التي تذكر نسبة هذا العلم إلى أبي الأسود نزهة الألباء /ص١٨، والإيضاح في علل النحو، الزجاجي /٨٩، مراتب النحويين، ابو الطيب اللغوي /٣٢، أخبار النحويين البصريين، والسيرافي /٣٦، والأغاني، الأصفهاني ٤٨١/١٢، طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي /٢١، الفهرست، ابن النديم/٦٢-٦٥، إنباه الرواة، القفطي ٣٩/١، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي ١٤٦٥/٤.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي /ص١٩.

(٣) سيبويه امام النحاة، علي النجدي ناصف، ص١٣٧-١٣٨، وممن ذهب مذهب ناصف، عبد الحميد السيد طلب (تاريخ النحو واصوله) ٢٦/١، وفخر الدين قباوة (ابن عصفور والتصريف) ص٣٠، وعبد العال سالم مكرم (الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي) ١٦-١٧٠، وعبد الهادي الفضلي (مركز الدراسات النحوية)ص٢٥.

(٤) تطور النحويين، ابو الطيب اللغوي /٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحرف. وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف. فإنْ اتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل النقط نقطتين، ففعل فهذا نقط أبي الأسود".

إن ما قام به أبو الاسود الدؤلي كان لتحقيق غرض ديني، وهو صون كتاب الله عز وجل عن اللحن، وذلك لأن الإخلال بحركات حروف الكلمة غالباً ما يكون بحركة الحرف الأخير منها، فهداه الله إلى تلك النقط لترشد القارىء إلى الضبط الصحيح واللفظ السليم.

وأغلب الظن أن أبا الأسود وهو يقرأ لكاتبه الذي يقوم بوضع النقط، كان يعتمد على محفوظه من كتاب الله، ولم يكن في تلفظه بحركات أواخر الكلمْ ينطلق من دراسة لغوية أو نحوية. فلقد سمع القراء، وحفظ عنهم ما كانوا يقرأون، ثم تلا على كاتبه ما حفظ، فكان يرفع وينصب ويجر ويسكن...دون اتكال على قواعد وأقيسة.ولعل هذا العمل الذي يهتم فيه بوضع العلامات، يكتشف فيه المرء مواطن تتشابه فيها تلك العلامات، خاصة إذا عرفنا ضخامة العمل الذي نفذه أبو الأسود حيث شمل الأمر كتاب الله، عز وجل كاملا غير منقوص. فلا شك أنه لاحظ تشابه العلامات في مواطن متكررة من كتاب الله تجيء فيها علامة خاصة بعد لفظة خاصة بعينها، كتكرار مجيء النقطة الدالة على الفتحة على آخر الاسم الواقع بعد إن، والنقطة الدالة على الضمة على أخر الاسم الواقع بعد كان وهكذا...

لقد كان تنقيط أواخر القرآن الكريم بنقط دالة على علامات الإعراب البداية التي بزغ منها علم النحو. ولما كان ذلك العمل على يد أبي الأسود الدؤلي، فقد نسب إليه تأسيس هذا العلم، لأن علم النحو مداره حركات الإعراب، وأبو الأسود أول من اشتغل بها وعلمها.

وفي الوقت الذي ينسب القدماء فيه إلى أبي الأسود الدؤلي تأسيس علم النحو واشتغاله فيه، نجد بعض المحدثين ينكر أن يكون أبو الأسود مؤسساً لعلم النحو أو ممن اشتغل فيه[1].

---

(١) انظر دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الأول، العدد الخامس، ترجمة أبي الأسود الدؤلي، ص٤٢٢، وانظر ضحى الإسلام، لأحمد أمين ٢٨٦/٢وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير أن من المحدثين من ذهب مذهب القدماء في نسبة هذا العلم لأبي الأسود وأنه أول من اشتغل فيه، كما مر بنا سابقاً. يقول الشيخ الطنطاوي: (١)

"فمن الغريب بعدئذ أن يستنكر المستشرقون هذه النسبة المتواطأ عليها قديماً وحديثاً، زعما منهم أن عصر أبي الأسود لا يتواءم وهذه الاصطلاحات الوضيعة المرتبة التي بأيدينا..".

إن ما وصل إلينا من روايات تناقلتها كتب اللغة والأخبار تنسب في معظمها هذا العلم إلى أبي الأسود لا يمكن تكذيبها أو ردها. وفي الوقت ذاته لا يبالغ فيما ينسب إلى أبي الأسود وكأنه قد أحاط بأبواب النحو كلها. يقول محمد نجيب اللبدي: (٢)

" على أن هذا الرجل -أبا الأسود- إن لم يكن قد وضع علم النحو: بما نعهده عليه الآن من تبويب وترتيب واصطلاح، بما لا يتناسب وعصره كما يرى البعض، فإنه يكون على الأقل قد وضع أسس هذا العلم أو كان له فضل التفكير فيه...".

لقد سبق القول إن عمل أبي الأسود الذي قام به - تنقيط أواخر كلم القرآن الكريم - قاده إلى ملاحظات نحوية وآراء لغوية جعلته بلا شك أول المشتغلين بهذا العلم من حيث الدراسة اللغوية.

ولتأكيد ذلك يكفي الإشارة التي يسوقها ابن النديم الذي يؤكد رؤيته لأوراق فيها حديث عن الفاعل والمفعول تنسب لأبي الأسود في إحدى خزائن الكتب في مدينة الحديثة(٣)، كما أكد رؤيتها القفطي أيضا"(٤)

ويرى الباحث أن بعض الروايات قد غالت فيما تنسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، (٥)وفي الوقت ذاته لا يجوز التجني على كل تلك الروايات التي تنسب

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي/٢٠.

(٢) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد نجيب اللبدي/٢٥.

(٣) انظر الفهرست، ابن النديم/٦٢-٦٥.

(٤) انظر إنباه الرواة على أنباء النحاة، الوزير القفطي، ١/٤٠.

(٥) انظر معجم الأدباء، ياقوت الحموي ٤/١٤٦٥، ونور القبس، أبو المحاسن اليغموري ص٧-، وانباه الرواة، للقفطي ١/٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اشتغال أبي الاسود بشيء من هذا العلم، كما ذهب شوقي ضيف الذي يقول بعد أن عرج على بعض تلك الروايات: (١)

"كل ذلك من عبث الوضاعين المتزيدين، وهو عبث جاء من أنّ أبا الأسود نسب إليه حقا أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنّما وضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم...".

ولعل شوقي ضيف قد غالى شيئا ما في رده لتلك الروايات، فمن غير المستبعد أنّ لأبي الأسود ملاحظات نحوية وإرهاصات لغوية قاده إليها عمله الذي أسند إليه والذي عرف فيما بعد بنقط أبي الاسود.

كما أنه من غير المستبعد أن تكون تلك النقط محط تساؤلات عن أسباب مجيئها على هذا الشكل، دون غيره، وقيام تفسيرات لذلك، مما هيأ لقيام أنظار نحوية، ومهد الطريق أمام محاولات لغوية ظلت تنمو وتزدهر حتى نضج هذا العلم واكتمل.

ثانيا: أثر القراءات.

إنّ نقط أبي الأسود الدؤلي كان لها الأثر الطيب في تطور علم النحو وازدهاره، وربما كان ذلك بطريق غير مباشر. وهذا يتضح إذا عرفنا أن أبا الأسود قد قام بوضع نقط دالة على حركات الإعراب على أواخر كلم القرآن الكريم، وفقا للقراءة التي يقرأ بها، فهو كما يذكر ابن الأنباري: (٢) "أخذ القراءة عن الإمام علي كرم الله وجهه".

لقد نزل القرآن الكريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءات متعددة عبر عنها عليه السلام بقوله: "أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه"(٣).

فإذا كان أبو الأسود قد وظف نقطه لقراءته التي أخذها عن علي رضي الله عنه، فمما لا شك فيه أن بقية القراء قد اتخذوا نقط أبي الأسود للدافع ذاته الذي

---

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف /١٦.

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري/٢٤.

(٣) انظر الحديث الشريف في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، حـ ١٠/٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دفع أبا الأسود لتلك النقط، وهو خدمة كتاب الله وصونه من اللحن، وأخذ القراء تلك النقط بما يتفق مع وجه قراءاتهم والنمط الذي تقرأ عليه، فصار لكل قراءة نقطها.

ولا يعني ذلك أن اختلاف القراءات نتج من تنقيط أواخر كلماتها بنقط أبي الأسود، لأن اختلافها نزل به جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنّما سلط عمل أبي الأسود الضوء على ذلك الاختلاف وبخاصة اختلاف تحريك أواخر الكلم، مما جعل الأنظار تلتفت إليه، وليصبح فيما بعد محط عناية القراء؛ لأن شيوع نقط أبي الأسود في الكتابة العربية أدى إلى إظهار اختلاف القراءات القرآنية على المستوى الشكلي، بعد أن كان الاختلاف مقتصرا على التنقيط فقط.

لقد أضاء عمل أبي الأسود الطريق، ولفت الأنظار إلى أسباب تباين تلك العلامات على أواخر كلم القرآن الكريم، بعد أن تناول القراء تلك النقط ونقطوا بها قراءاتهم، الأمر الذي أثار كثيراً من التساؤلات دفعت المهتمين آنذاك إلى تقصي أسباب الاختلاف ومحاولة تفسيرها. يقول عبد العال سالم مكرم: (١)

"ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية واللغوية؛ ليلائموا بين القراءات والعربية: بين ما سمعوا وروا من القراءات، وما سمعوا وروا من كلام العرب".

لقد قادت القراءات القرآنية إلى الاشتغال بعلوم العربية، بعد أن لفت صنيع أبي الأسود الأنظار إلى تمايز القراءات بعلامات خاصة تثبت لها، فخرج القوم يتلمسون أسباب ذلك التمايز ، فرحلوا إلى القبائل العربية في مضاربها، يسجلون ما يسمعون ويثبتون ما يقوي آراءهم ويعزز وجهات نظرهم. فهذا أبو عمر الجرمي عندما سئل عن قراءة الضم في (أيُّهم) في قوله تعالى: "ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمٰن عتيا"(٢). يقول في ذلك: (٣)

---

(١) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم/٣٠.

(٢) مريم/٦٩.

(٣) الانصاف، ابن الانباري م ١٠٢، حـ ٢/٧١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"خرجت من الخندق يعني البصرة حتى صرت الى مكة، لم أسمع أحدا يقول: اضرب أيُهم أفضل، أي كلهم ينصبون".

قد يفسر لنا هذا أن جُلّ المشتغلين في علم النحو من طبقة سيبويه ومن قبله كانوا من القراء. يقول شوقي ضيف: (١)

"ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه -أبا إسحاق الحضرمي- يسلكون في القراءة؛ فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، وتلميذ عيسى: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، كل هؤلاء من القرّاء".

ويرى الباحث أنّ القراءات القرآنية لم يكن لها فضل القيادة إلى الاشتغال بالعلوم اللغوية فحسب، بل تعدى أثرها ذلك إلى التعمق في الدراسات اللغوية والبحث والتقصي في مكنوز اللغة. فإذا عرفنا أن من شروط القراءة حتى تكون صحيحة: أن توافق العربية ولو بوجه ، فقد قاد هذا الكثيرين من علماء القراءات إلى تقصي وجوه العربية لقراءة قرؤوا بها أو سمعوها، وتلمّس وجوه اللغة لتخريج ما يقرؤون، فكانت القراءات القرآنية بذلك أكبر دافع لدراسة اللغة. ولعل ذلك يفسر تلك الرحلات العلمية التي قام بها أئمة النحاة إلى القبائل العربية، لا سيما وأنّ القراءات كانت مصدرا ثريا للتعرف على لهجات العرب، يقول ابن الجزري: (٢)

"كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر ...وقال الإمام أبو محمد عبدالله بن قتيبة:" كان من تيسير الله تعالى أنْ أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقرىء كل أمة بلغتهم، وما جرت عليه عاداتهم، فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتى) هكذا يلفظ بها ويستعملها والأسدي يقرأ (تعلمون وتعلم)...والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز ، والآخر يقرأ: (قيل لهم، وغيض الماء) باشمام الضم مع الكسر ... ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما

---

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف /١٨.

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ١/٢٢-٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جرى عليه، اعتياده طفلا وناشئا وكهلا، لاشتدّ ذلك عليه وعظمت المحنة فيه، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات ومتصرفا في الحركات".

وما زالت القراءات القرآنية المصدر الذي لا غنى عنه لأي باحث في لهجات العرب، وخصائصهم اللسانية في العصور التي وسمها العلماء بعصور الاحتجاج.

موقف النحاة من القراءات القرآنية:

تكفل الله عز وجل بحفظ كتابه العزيز، فقال: "إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون"(١).

فسخّر من هذه الأمة أئمة صالحين، كرسوا جهدهم ووقتهم في خدمة كتاب الله. لذلك يعد القرآن الكريم أوثق نص عربي وصل إلينا، كما أنه أعلى مراتب السماع على الإطلاق. وما كان للقرآن من دقة في النقل والضبط لم يكن لأي نص لغوي.والنحاة واللغويون مجمعون على قبوله والاحتجاج به، يقول السيوطي(٢)

"وأمّا القرآن فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذا".

وعليه فقد كان القرآن الكريم الأساس الذي بنيت عليه قواعد النحو العربي. ولكن النحاة لما وجدوا أن بعض القراءات القرآنية لا تطرد مع قواعدهم التي أصلوها، تباينت مواقفهم تجاه وجوه العربية التي جاءت عليها تلك القراءات(٣).

وقد يكون من المفيد أن نفصل الحديث عن مواقف النحاة من القراءات القرآنية بتقسيم النحاة إلى فرق ومجموعات كان لكل فرقة أو مجموعة موقفها الخاص.

---

(١) الحجر/٩.

(٢) الاقتراح، السيوطي/٣٦، وانظر: مقالات هامة لابن هشام في اللغة والنحو والصرف، نسيب نشاوي/١١٥.

(٣) انظر (الصراع بين النحاة والقراء) احمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد ٣٣، سنة ١٩٧٤ (ص ١٣٥-١٦٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: البصريون:

لم يدخر البصريون جهداً في تحقيق غايتهم التي كانوا يسعون إليها، وهي خلق اللغة المثالية، وأقصد باللغة المثالية: تلك اللغة التي تنتظم بمنظومة من القواعد والأحكام لا مخالفة فيها ولا شذوذ. فالقاعدة عندهم مبنية على ظاهرة لغوية قد درسوها. ولا بد لكل ما هو من هذه الظاهرة أن يخضع لتلك القاعدة.

لذا يلحظ على القاعدة النحوية عند البصريين شيء من القداسة-إن صح التعبير- فلا يجوز المساس بها أو الخروج عنها، وإن أدى ذلك إلى تطويع اللغة للقاعدة، لا تطويع القاعدة للغة.

وهذا السلوك اللغوي خلق للقاعدة قسرية سيطرت على البصريين في تعاملهم مع ظواهر اللغة، لأنهم أصروا على تحقيق حلمهم المنشود: اللغة المثالية، وكأن المثال لا ينتابه خروج ولا يعترضه شاذ؛ مما جعلهم يهملون الشاذ ولا يعبأون به ولا يلتفتون إليه[1].

وإذا كانت المدرسة البصرية مدرسة قاعدية فإن ذلك سيقودها إلى أن تكون مدرسة قياسية، لأن القاعدة توضع ليقاس عليها، ولتكون البوتقة التي تنصهر فيها الظاهرة اللغوية. فكانت الشخصية البصرية تخضع اللغة لقوانين ثابتة، محاولة إيجاد لغة مثالية تحكمها قواعد ثابتة، فتعاملوا مع اللغة لا كما هي، بل كما ينبغي أن تكون.

وبناء على ما سبق، فإن المتأمل في موقف نحاة البصرة من القراءات القرآنية يجد أن البصريين كانوا يصفون بعض القراءات بـ: اللحن[2] الضعف[3]أو الشذوذ[4]أو القبح... [5]

---

(١) انظر (ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء) عبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العراقي، حـ ١، المجلد ٣٧، اذار ١٩٨٦، ص٣٠٢-٣٣١.

(٢) المقتضب، المبرد ٤/١٠٥.

(٣) معاني القرآن، الأخفش ٢/٣٣٦.

(٤) الإنصاف، ابن الأنباري م ١٠٢ حـ ٢/٧١٤..

(٥) البحر المحيط، أبو حيان ٣/١٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الجدير بالذكر أن وصف النحاة للقراء بالضعف واللحن...ونقدهم لهم

إنّما هو نقد لوجه اللغة في القراءة وليس نقدا للقراءة؛ لأن القراءة كما يقول سيبويه:[1] "لا تخالف لأن القراءة السنة".

وإذا عرفنا أن اللغة كالكائن الحي، فيها التجدد والولادة، والموت والاندثار، وفيها القوة والضعف، وفيها التطور والتقدم...فهي مخلوق حي كالإنسان تماما. وإذا كان الإنسان من أصعب الأشياء على الضبط والربط، فكم من تشريعات شرعت، وقوانين سنت، وتعليمات وبيانات أدليت لضبط هذا المخلوق وتنظيمه، ومع ذلك ظل التجاوز والتمرد والخروج عن كل تلك الشرائع قائماً لدى الإنسان؛ لصعوبة ضبطه واستحالة ربطه. فإذا كانت اللغة كائنا حيا كالإنسان فإنها ستكون حتما من أصعب ما يضبط وأعسر ما يربط.

ولم يكن البصريون في غفلة من هذا، بل عرفوه ولمسوه، وحاولوا أن يتغلبوا عليه، فطوعوا ظواهر اللغة لقواعدهم، ولم يطوعوا قواعدهم لظواهر اللغة، حتى وقعوا في محظورات كان باستطاعتهم تجنبها، ونعني بذلك تخطئتهم للقراء واتهامهم بالوهم واللحن، كما سيتضح في فصل الشواهد.

ومن الجدير بالذكر ضرورة التمييز في مواقف البصريين من القراءات القرآنية، فليست كلها واحدة، فما يقال عن المبرد في هذا المقام، لا يقال عن سيبويه. يقول شوقي ضيف: [2]

"كانوا -البصريين- يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة، مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه شاهد واحد على هذه التهمة الكبيرة...".

ويلحظ الدارس لمواقف البصريين من القراءات أن نحاة القرن الأول والثاني كانوا أقل تعرضاً للقراءات من نحاة القرن الثالث وما بعده، ولعل السبب يعود إلى

---

(١) الكتاب، سيبويه ١٤٨/١.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف /١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اشتداد حدة الخلاف بين النحاة، لا سيما وأنهم كانوا يستشهدون بالقراءات القرآنية لآرائهم النحوية. يقول أحمد مكي الأنصاري: (١)

"وأشهد أن سيبويه كان في قمة الذكاء...وبخاصة حينما يريد إخفاء ما في نفسه حيال قراءة من القراءات التي يعارضها، ولكنه لا يريد أن يتصدى لها بالإنكار الصريح لسبب أو لآخر ...فكان يلّف ويدور ...وأخيرا يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة...وترده ردا قاطعاً، دون أن يذكر القراءة نفسها".

وإذا انتقلنا إلى نحاة القرن الثالث وما بعده من البصريين، وجدناهم يصرحون بمعارضتهم ويضعفون القراءات. ولعل المنهج البصري الذي اختطوه لأنفسهم هو المسؤول عن موقفهم هذا الذي ذهبوا إليه.

ولم يكن ذلك منحصرا في نحاة البصرة في تلك القرون، بل امتد ليشمل كل من نهج نهجهم، واحتذى حذوهم في دراسة اللغة، نقصد بذلك: السعي لايجاد اللغة المثالية.

ثانيا: الكوفيون.

كان الكوفيون-في معظمهم- أقل تعرضاً للقراءات من البصريين. ويسهل معرفة هذا الموقف الكوفي إذا عرفنا المنهج الذي تنتهجه المدرسة الكوفية، فقد كانت أكثر اتساعاً في أخذها عن العرب وأوسع رواية وأقل تشددا، يقول السيوطي في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين والذي يبدو من خلاله خصائص المذهب الكوفي، يقول: (٢)

"اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية...وقال الأندلسي في شرح المفصل الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين...". فاذا كان الكوفيون لا يردون شيئا سمعوه عن العرب، بل يأخذونه ويبنون عليه، حتى لو كان المسموع بيتاً أو بيتين، فإنّ هذا

---

(١) سيبويه والقراءات، أحمد مكي الانصاري/٦.

(٢) الاقتراح، السيوطي/١٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النهج جعلهم أقل تعرضاً للقراءات القرآنية من البصريين. ومعلوم أن أهل الكوفة أعلم بالأشعار والروايات والقراءة من البصريين، يقول ابن جني:[1]

"...أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج، قال: وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بين عبيدالله، قيل له: إن تحت القصر كنزاً، فاحتفره، فأخرج تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة...".

وسواء أصحّ تعليل ابن جني أم لم يصح، فإنّ الكوفيين كانوا مشغولين برواية الأخبار، والأشعار، وتناقل الروايات، ودراسة القراءات، في الوقت الذي كان فيه البصريون يقعدون اللغة ويضبطونها. ومما يدلّ على ذلك أنك تجد قارئاً واحداً من القراء السبعة في كل من مصر من الأمصار الرئيسة في الدولة الاسلامية، إلا الكوفة التي تجد فيها ثلاثة قراء من بين السبعة.

ويرى بعض المحدثين أن كثرة تعامل الكوفيين مع القراءات القرآنية والأحاديث النبوية، وأشعار العرب وأخبارهم..قد أورثهم هيبة للنصوص، لكثرة ما تعاملوا مع نصوص لها قداسة أو أهمية خاصة، مما جعلهم لا يردّون شيئا سمعوه عن العرب، فكانوا يقيسون على البيت والبيتين، ويحترمون كل ما يسمعون.[2] وهذا ما جعلهم أقل تعرضا للقراءات من غيرهم.

يتبين لنا مما سبق أن النهج الذي سلكته كل مدرسة قد ألقى بظلاله على تعامل كل فريق مع القراءة، على أنه قد أثر في ذلك التعامل استعار حمى الخلاف النحوي في القرن الثالث الهجري وخاصة بين المبرد وثعلب وتلاميذهما حيث كانت القراءات القرآنية مادة يعزز كل فريق بها آراءه اللغوية[3].

---

(١) الخصائص، ابن جني ٣٨٨/١.

(٢) انظر مجلة مجمع اللغة العربية، بغداد، العدد ٢٥ سنة ١٩٦٨.

(٣) في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري واحدة وثلاثون مسألة يستشهد فيها الفريقان بقراءات قرآنية لتوجهاتهم النحوية، حيث استشهد الكوفيون بها في سبع عشرة مسألة، والبصريون في أربع عشرة مسألة: وعن الاحتجاج بالقراءات انظر (القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها في اللغة) محمد بدوي المختون، مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، العدد ١٢، ١٩٨١، ص١٥٥-٢٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نخلص إلى القول إنّ هيمنة القاعدة النحوية ألقت بظلالها على بعض النحاة خاصة البصريين منهم، حتى وصل بهم الحد إلى الاعتراض على بعض القراءات من الناحية اللغوية وتخطئتها وردها، وقد امتدت هيمنته القاعدة عليهم فخطأوا العرب أنفسهم، يقول سيبويه: (١)

"ومن العرب من يقول في ناب" نويب، فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم".

ويعقد ابن جني في خصائصه باباً في أغلاط العرب. (٢)وكل ذلك باعتقادي يرتد إلى هيمنة القاعدة النحوية وسيطرتها على النحاة.

وحتى نكون منصفين للقدماء في موقفهم الذي اتخذوه من تخطئة العرب وتضعيف القراءات، أرى أن القوم كانوا يسعون للإصلاح وتنظيم الأمور، فوجدوا أنفسهم في هذه الدائرة التي وضعهم فيها الحرص على القاعدة.

إن القراءات القرآنية نزل بها الوحي جبريل عليه السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وقرأ بها الناس فيأخذ كل امرىء بالقراءة التي يجدها ملائمة للهجته وسهلة على لسانه. ولكن الأمر بعد اتساع رقعة الدولة الاسلامية ودخول غير العرب في الإسلام قد أدخل في القراءات ما لم يكن فيها، فصرنا نجد محدثات لم تكن، وإضافات لم تحدث. وهذا ما دفع عثمان رضي الله عنه بعد أن نسخ المصاحف وبعث بها إلى الأمصار إلى حرق غيرها، وتوحيد المسلمين على مصحف واحد. وسار الناس على ما وضع لهم الإمام، ولكن الأمور بعد اتساع الدولة وازدياد الناس، وكثرة دخول غير العرب في الإسلام، رجعت على ما كانت عليه، يقول ابن الجزري: (٣)

"فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقل الضبط، وكان علم القرآن والسنة أوفى ما كان في ذلك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات،

---

(١) الكتاب، سيبويه ٤٦٢/٣.

(٢) الخصائص، ابن جني ٢٧٦/٣-٢٨٥.

(٣) النشر، ابن الجزري ٣٣/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئا".

إنّ النحاة عندما يضعّفون وجها إنما يقوّون في المقابل وجهاً أخر ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود مرجعية تحصر القراءات وتصنفها، إلا في فترة متأخرة بدأها ابن سلام (ت٢٢٤هـ)، وجعلهم خمسة وعشرين قارئا، حتى وصل الأمر إلى ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)؛ فكان أول من سبع القراءات. وكان النحاة قبل ابن مجاهد يذكرون أراءهم اللغوية كلٌ وفق منهجه الذي اختطه لنفسه. فالبصري يبني على الشائع الجاري على ألسنة العرب فيقوّيه ويضعف غيره. والكوفي يبني على كل ما يسمع. من هنا فإذا اتهم المبرد (ت٢٨٥هـ) أنه قد خطأ قراءة فإنه قد عاش ومات قبل أن تسبع القراءات. وكان مع غيره ممن اتهم بمعارضة القراءات يحاولون تقديم طريقة يضبطون فيها الأمور، بعد أن اتسع الخرق وقل الضبط كما نص ابن الجزري.

ولما قيّض الله عز وجل لكتابه من يدرس القراءات، ويميز قويها من ضعيفها من أئمة السلف الصالح، تكشف لنا ما وقع به بعض النحاة في مواقف أخذت عليهم تجاه القراءات.

وعليه فيجدر بنا أن نتلمس المخرج للقدماء من النحاة في موقفهم من القراءات، فكيف يتصور أن يخطّىء نحوي قراءة قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي يسعى فيه بنحوه إلى خدمة كتاب الله عز وجل؟

والذي يراه الباحث أن النحاة الذين اتهموا بتخطئة القراءات وتلحينها وردّها...إنّما كانوا يخطئون ويلحنون ويردون وجه العربية في القراءة لا القراءة السند، فالقراءة سنة يجب اتباعها، والسند صحابة وتابعون.

أما ما وقع فيه بعض النحاة المتأخرين كالزمخشري[1] والرضي[2] فهو من غير الجائز . ولا يحق لأي نحوي أن يخطىء قراءة لم توافق قياسه، لأن القارىء

---

(١) ينظر الكشاف، الزمخشري ٥٣/٢ في تعليقه على قراءة ابن عامر في قوله تعالى:"وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم".

(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٢٧١/١ في تعليقه على الأية نفسها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ليس مبتدعاً لقراءته بل متلقيا عن غيره حتى يصل الأمر إلى رسول الله عليه السلام الذي لا ينطق عن الهوى. وكان يجدر بالزمخشري والرضي ومن واكبهما أن ينقبوا في لغة العرب عمّا يؤيد وجه العربية في هذه القراءة ويؤكده. ولعل أبا حيان كان محقا في رده على النحاة الذين تطاولوا على القراء حيث يقول: (١)

"لسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون.."، ويقول في موطن آخر: (٢)

"إن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون، والقراءات لا تجيء على ما عمله البصريون ونقلوه".

وعليه فإن اتهام القراءة أو القارىء بالضعف يدل على ضعف المتّهِم لا المتّهَم، فلو نقب لوجد في اللغة ما جاءت القراءة عليه، فالعربية يجب أن تبحث أحوالها في ضوء القرآن قبل كل شيء.

(١) البحر المحيط، أبو حيان ١٦٧/٣.

(٢) المصدر السابق ٣٧٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

(شواهد القراءات القرآنية في المسائل النحوية)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدمة:

يقف الدارس في شروح ألفية ابن مالك على مجموعة من المسائل اللغوية التي كانت القراءات القرآنية أساس بناء قواعدها وتأصيل آرائها. وقد اختار الباحث مجموعة من تلك المسائل التي استندت آراء النحاة فيها على القراءات.

وفي الوقت ذاته شكلت تلك المسائل قضايا خلافية بين النحاة وقد كانت القراءات القرآنية شاهدة لهم على آرائهم ووجهات نظرهم.

من هذه المسائل: إعراب أيّ وبناؤها إذا حذف صدر صلتها، حذف نون (كان)، (لات) المشبهة بـ(ليس)، فتح همزة (إن) وكسرها، تأنيث الفعل وتذكيره، ما يصلح أن يكون ظرفا، الاستثناء بـ(غير)، وقوع الفعال الماضي حالا، الفصل بين المتضايفيين، إضافة الظرف إلى المُعْرب، المضاف إلى ياء المتكلم، مجيء (أو) بمعنى (بل)، العطف على الضمير المجرور، حذف المنادى، صرف ما لا ينصرف، رفع المضارع بعد حتى، رفع المضارع بعد أنْ، رفع الجواب في الشرط المضارع، ولام الأمر مع فعل المخاطب.

وقد كان الباحث يعرض وجهات نظر القدماء وما دار بينهم من خلافات وردود في هذه المسائل، ووجهات نظر المحدثين،ما لها وما عليها،مرجحا رأيا على رأي،بما تشفع له أدلة اللغة وشواهد الاستعمال، أو أتبنى رأيا جديدا بما أتاح الله لي من معطيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أي) الموصولة إذا حذف صدر صلتها مبنية أم معربة؟

احتج الكوفيون بقراءة هارون بن موسى القارىء ومعاذ الهراء وطلحة بن مصرف[1]:(ثُمَّ لننزعنَّ من كلّ شيعة أيّهم أشد على الرحمن عتيا) [2] على أن (أيّ) إذا كانت بمعنى الذي وحذف العائد من صلتها تكون معربة. واختلف البصريون فيما بينهم، فذهب سيبويه إلى أنّها مبنية على الضم. [3]

وذهب الخليل إلى أنها معربة، وهي عنده استفهامية محمولة على الحكاية بعد قول مقدر ، أي: الذي يقال له:(أيهم أشد)[4] واستشهد بقول الشاعر :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم[5]

وإليه ذهب الزجاج أيضا[6].وذهب يونس إلى أن (أي) في هذه الحال معربة ولكنه علق الفعل (لننزعنّ) عن العمل ونزله منزلة أفعال اليقين والقلوب[7].

وأجمع الفريقان من البصريين والكوفيين على أن (أيّ) الموصولة إذا ذكر معها العائد فهي معربة كأن تقول: (اضرب أيّهم هو أفضل)[8]. وذكر ابن الأنباري رأيا أخر لبعض النحاة في هذه الآية، يقول[9]:

"ذهب بعضهم إلى أنّ (أيّهم) لم يعمل فيها (لننزعنّ)؛ لأنّ أيّهم فيها معنى الشرط والجزاء، والشرط صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله" ونسبه العكبري للفراء والتقدير : لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا، أو إن تشيعوا، ووصفه العكبري بأنّه أبعدها عن الصواب[10].

---

(١) انظر البحر المحيط٦/١٩٦، ومعاني القرآن للزجاج٣/٣٣٩ والانصاف م ١٠٢حـ٢/٧١١.

(٢) مريم/٦٩.

(٣) الكتاب/سيبويه٢/٣٩٩.

(٤) انظر الكتاب، سيبويه٢/٣٩٩، وانظر الانصاف م ١٠٢ ، ٢/٧١٠.

(٥) البيت للأخطل، وهو في ديوانه /٣٠٥.

(٦) معاني القرآن، الزجاج٣/٣٣٩. وانظر البحر المحيط ٦/١٩٦، والإنصاف م ١٠٢ ٢/٧١١.

(٧) الكتاب٢/٤٠٠، وانظر الإنصاف م١٠٢، ٢/٧١١.

(٨) الإنصاف م ١٠٢، ٢/٧١٠.

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الانباري٢/١٣٠.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن، العكبري٢/٧٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونسب الرضي للأخفش رأيا يرى فيه أنّ (من) زائدة في الآية، وكل شيعة مفعول (لننزعنّ) وأيُّهم جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل. ونسب للمبرد أنّ (أيّهم) فاعل شيعة، أي: لننزعنّ أيهم من كل فريق يشيع أيّهم هو أشد، وأيّ بمعنى الذي[1]، واحتج الكوفيون بقول الجرمي: [2]

"خرجت من الخندق يعني البصرة حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدا يقول: (اضرب أيُّهم أفضل) أي: كلهم ينصبون، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب:(أضرب أيُّهم أفضل) بالضم".

إنّ (أي) في قراءة هارون ومعاذ الهراء معربة عند الكوفيين والخليل ويونس والجرمي، وعند سيبويه مبنية على الضم.

وقراءة الجمهور (أيُّهم) لا تعارض ما ذهب إليه الكوفيون ومن جاراهم؛ لأنهم يعدون الضمة فيها حركة إعراب لا حركة بناء. وقد خرجوها على ثلاثة وجوه، يقول ابن يعيش: [3] "وتأولوا -الكوفيون- الضم على وجوه:

الوجه الأول: أنه معرب، وأنه رفع بأنه مبتدأ، وأشد الخبر، ويكون (أي) هنا استفهاما، كأنّه اكتفى بالجار والمجرور في قوله (من كل شيعة) كما يقال: لأقتلنّ من كل قبيل، ولآكلنّ من كل طعام، ثم ابتدأ: (أيّهم أشد على الرحمن عتيا)، وهو رأي الكسائي والفراء.

الوجه الثاني: أن يكون (أيّهم) أيضا استفهاما على ما ذكرنا، وهو رفع بأنه مبتدأ وما بعده الخبر، والجملة في موضع المفعول لقوله (لننزعنّ)، والنزع بمعنى التبيين، فهو قريب من العلم، فلذلك جاز تعليقه عن العمل.

الوجه الثالث: أن يكون رفعا على الحكاية، والمعنى: ثم لننزعنّ من كل فريق تشايعوا الذي يقال فيه (أيّهم أشد على الرحمن عتيا) وهو رأي الخليل".

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي٢/٥٧،٥٨هـ، انظر التبيان في إعراب القرآن، العكبري ـ٢/٨٧٨.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان٦/١٩٦، وانظر الإنصاف ٢/٧١٢.

(٣) شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش٣/١٤٦، وانظر ٧/٨٧، وذكر هذه الوجوه ابن الأنباري في الانصاف م ١٠٢ ٢/٧١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونسب أبو حيان الوجه الأول والثاني للفراء، ونسب إليه أيضا وجها آخر، يقول: [1]

"وقال الفراء (ثم لننزعن من كل شيعة أيُهم أشد) أي: لننزعنّ بالنداء، فينادى: أيُهم أشد على الرحمن عتيا".

يتضح لنا مما سبق أنّ سيبويه قد خالف أستاذه الخليل في هذه المسألة، وضعّف رأيه، يقول:[2]

"وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد، إنّما يجوز في شعر أو في اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريد الذي يقال له: الفاسقُ الخبيثُ". وكذلك الحال فيما نسب إلى يونس، فقد خالفه سيبويه، يقول: [3] "وأمّا قول يونس فلا يشبه: أشهد إنك لمنطلق". ووضح ذلك أبو حيان بعد أن ذكر رأي يونس، يقول:

"قال سيبويه: وهذا أيضاً غلط، لا يجوز أنْ يلغي إلا أفعال الشك واليقين نحو: ظننت وعلمت وبابهما. وهو كما قال"، كما ردّه الرضي بقوله: [4]

"ومذهب يونس...ليس بشيء لأنّ المعلق يجب كونه في صدر جملة، والمنصوب بنحو: اضرب واقتل لا يكون جملة، والمعلق إما استفهام أو نفي أو لام الابتداء، و(أي) بعد نحو: اضرب واقتل لا تكون استفهامية؛ اذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية كما قال الخليل، بل هي موصولة بعده" كما ضعّفه ابن الأنباري وفنده، يقول بعد أن ذكر رأي يونس: [5]

"وهذا ضعيف، لأن هذا الفعل ليس من أفعال القلوب بشيء، بل هو فعل كسائر الأفعال المؤثرة، فينبغي ألا يلغى كما يلغى غيره من سائر الأفعال المؤثرة".

ولما وصل من يمنع إعراب (أيّ) الموصولة إذا حذف صدر صلتها قراءة النصب، قالوا:

---

(١) تذكرة النحاة، أبو حيان/١٣٤، مجلس الخليل بن أحمد مع سيبويه وانظر معاني الفراء ٤٨،٤٧/١.

(٢) الكتاب، سيبويه ٤٠١/٢؛ وانظر شرح المفصل ٨٧/٧، ٨٨ وتذكرة النحاة، ص١٣٣.

(٣) المصدر السابق، ٤٠١/٢.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي٥٨،٥٧/٢.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري١٣٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"هي قراءة شاذة جاءت على لغة لبعض العرب، والخلاف لم يقع في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة وإنما وقع في اللغة الفصيحة المشهورة"[1].

إنّ القائلين ببناء (أي) في الآية الكريمة، لم يقدموا جوابا لقراءة النصب. ويتضح من ردّهم عدم تقديم تعليل شاف لسبب نصبها، حتى لو كانت في قراءة فوق القراءات السبع، أو في لغة خاصة لبعض العرب. فهذا لا يدعو إلى غضّ الطرف عنها والاكتفاء بتشذيذها وتخصيصها. وهم في ذلك على النقيض تماما من موقفهم عند الحديث عن سبب بنائها، حيث فصّلوه وعلّلوه، يقول الأشموني: [2]

"لأنها لمّا حذف صدر صلتها، نزل ما هي مضافة إليه منزلته، فصارت كأنّها منقطعة عن الإضافة، لفظا ونية، مع قيام موجب البناء، فمن لاحظ ذلك بنى، ومن لاحظ الحقيقة أعرب". وقد احتج سيبويه لرأيه بأن قال: [3]

"فعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئا لم تجيء أخواته عليه إلا قليلا، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل هو، ولا يقول: هات ما أحسن، حتى يقول: ما هو أحسن، فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل، خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً...وجاز اسقاط (هو) في (أيّهم) كما كان: لا عليك، تخفيفا، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفا".

ومن الجدير بالذكر أنّ سيبويه ومن وافقه من البصريين الذين قالوا ببناء (أي) في هذه الآية، لا ينكرون مجيء (أي) معربة في اللغة، وعن سبب إعرابها يقول ابن الأنباري: [4]

"وهي معربة في نظرهم حملا على نظيرها (بعض)، وعلى نقيضها (كل)، لكن لما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت وردّت إلى أصلها من البناء....ووجب

---

(١) الإنصاف، ابن الأنباري م ١٠٢، ٢/٧١٤.

(٢) شرح الأشموني ١/٢١٧، وانظر شرح ابن الناظم/٩٥، وشرح ابن عقيل ١/١٦٥، وشرح ابن هشام ١/١٥٢، وشرح الأزهري ١/١٤٣.

(٣) الكتاب، سيبويه ٢/٤٠٠.

(٤) انظر الإنصاف م ١٠٢، ٢/٧١٢،٧١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم، لأنه أقوى الحركات...وحسن الحذف مع (أي) لأنها لا تنفك عن الإضافة، فصار المضاف إليه عوضاً عن المحذوف".

وعليه فإنّ (أي) عند النحاة معربة إلا عند سيبويه في حالة واحدة وهي إذا كانت موصولة حذف صدر صلتها فإنه يبنيها على الضم[1] وما احتج به سيبويه لبناء (أي) لا يعد دليلاً كافيا على بنائها، ذلك أنّ مخالفة (أيّ) لـ (منْ وما) في جواز حذف العائد لا يسوغ بناءها. يقول أبو حيان: [2]

"قال أبو جعفر النحاس: وما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه، وسمعت أبا إسحاق يعني الزجاج يقول: ما تبين أنّ سيبويه غلط في الكتاب إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد أعرب سيبويه (أي) وهي مفردة لأنها تضاف، فكيف يبنيها وهي مضافة".

و(أيّ) معربة في نظر البصريين حملا على نظيرها(بعض)ونقيضها(كل)، [3] وهذه الدلالة (لأي) موجودة وحاصلة عندما تكون موصولة، وقد حذف صدر صلتها، كما هو في الآية الكريمة، وعليه فإن سبب إعرابها متحصل. وما ذهب إليه البصريون ممن وافقوا سيبويه بأنه تم بناؤها بسبب حذف العائد حيث دخلها بعض النقص، لا يعد سببا للبناء في نظر الباحث. ثم إنّ (أيا) مضافة إلى ضمير بعدها، وهذا يقويها في الإعراب، يقول السيوطي[4]: "قال الأبذي في (شرح الجزولية): بنيت (أي) في نحو قوله (أيّهم أشد) عند سيبويه وكان حقها أن تعرب لتمكنها بالإضافة ولا سيما وهي مضافة إلى مضمر والمضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها".

---

(١) ممن قالوا ببنائها في الآية ابن الطراوة، يقول ابن هشام: زعم ابن الطراوة أن (أيا) مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، وهذا باطل لكون الضمير متصلا بأي، والاجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة" مغني اللبيب، ابن هشام ٩٢/١.

(٢) البحر المحيط، ابو حيان١٩٦/٦.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش١٤٥/٣.

(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي٢٧٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا كان سيبويه يمنع (خذ الذي أفضلُ) حتى يقال: هو أفضل، فإنه يردّ عليه بقراءة (تماماً على الذي أحسنُ) برفع أحسن، وهي قراءة يحيى بن معمر وابن أبي إسحق. (١)

أما توجيه الرفع في قراءة الجمهور، فيرى الباحث أنّ أقرب الآراء إلى الصحة هو رأي الخليل رحمه الله، على تقدير :(الذي يقال له) وهو ما اختاره الزجاج، وما اعترض به سيبويه على أستاذه مردود بقول أبي حيان: (٢)

قال سيبويه: "ويلزم على هذا أن يجوز اضرب السارقُ الخبيثُ، الذي يقال له، قيل: وليس بلازم من حيث هذه أسماء مفردة، والآية جملة، وتسلط الفعل على المفرد أعظم منه على الجملة"، وذكر ابن عقيل اعتراضاً قد يرد على رأي الخليل، يقول: (٣) "والحجة عليهما-الخليل ويونس-قوله:

اذا ما لقيتَ بني مالك فسَلّم على أيُّهم أفضلُ

بضم أيّهم، ولا يضمر القول بين حرف الجر ومجروره، ولا تعلق حروف الجر عن العمل، فتعين البناء".

إنّ هذا الشاهد الذي يعترض فيه على ما قاله الخليل وغيره، يقول عنه الخطيب البغدادي: (٤)

"وفيه روايتان: (على أيُّهم) بالبناء على الضم...و(على أيّهم) بإعرابه بالجر ...والبيت لم يبلغني قائله، وقال ابن الأنباري: حكاه أبو عمرو الشيباني بضم أيُّهم عن غستان".

فهذا البيت الذي يعترض به يدخله الضعف من جهات مختلفة: له أكثر من رواية حيث يروى بضم (أيّهم)وكسرها، وهو من الأبيات التي لا يعرف قائلها

(١) البحر المحيط، أبو حيان٤/٢٥٦.

(٢) المصدر السابق٦/١٩٦.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل١/١٥٤،١٥٥.

(٤) خزانة الأدب، البغدادي٦/٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونسب إلى رجل من غسّان، يقول البغدادي: [1] "وزعم ابن هشام أنّه لرجل من غسّان" وإذا صح هذا البيت فإن قبيلة غسان من القبائل التي لا يحتج بكلامها، يقول السيوطي: [2]

"...لم يؤخذ لا من لخم من ولا من جذام...ولا من قضاعة ولا من غسّان ولا من إياد، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية!..".

فما ذهب إليه الخليل لا يضعف بما ورد في هذا البيت لما يدخله من ضعف، وإنْ صحّ فإنّي أرجح رواية الجر فيه بناء على الواقع اللغوي وطبيعة الاستعمال. والله أعلم.

حذف نون كان:

يقول أبو حيان: [3]

"تقول: لم يكن زيد قائما، ولم يك زيد قائما،تحذف النون لكثرة الاستعمال...وأطلق الناظم جواز حذف النون من مضارع (كان) المنجزم، وفيه تفصيل:

وهي أنّها إمّا أن تلقى ساكنا أولا. إن لقيت ساكنا نحو (لم يكن ابنك قائما) و(لم يكن الرجل منطلقا) ففي حذفها خلاف. أجاز ذلك يونس ومنعه سيبويه. وإن لم تلق ساكنا جاز حذفها نحو (لم يك زيد قائما)...وظاهر كلام الناظم أنّ ذلك يجوز في مضارع (كان) المنجزم سواء أكان من (كان) الناقصة أو التامة، ويكثر

---

(١) خزانة الأدب، البغدادي، ٦/٦١، ونسب ابن الانباري البيت الى غسان، انظر الانصاف٢/٧١٥، وهو في شرح التصريح١/١٣٥ لغسان بن وعلة وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو العربي، اميل يعقوب حـ٢/٦٩٥.

(٢) الاقتراح، السيوطي/٤٤.

(٣) شرح أبي حيان/٦١، وانظر البحر المحيط٣/٢٦٢، وشرح ابن هشام١/٢٦٨، وابن الناظم/١٤٣، وابن يعيش١/٢٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجيئه في الناقصة وجاء في التامة ومنه:"وإنْ تك حسنةٌ يضاعفها"(١) على قراءة من رفع حسنة".

ووافق ابنُ مالك يونس في جواز حذف النون من (كان) إنْ جاء بعدها ساكن.

يقول الأشموني: (٢) "أجاز -يونس- الحذف حينئذ تمسكا بقوله:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدتْ وسامة فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغم(٣)

وحُمِل على الضرورة. قال الناظم: وبقوله أقول،إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وقد قرىء في الشواذ: "لم يكُ الذين كفروا"(٤).

ومما يذكر في هذه المسألة الإبقاء على حذف الواو مع زوال السبب، يقول أبو حيان: (٥)

"وكان القياس إثباتَ الواو، لأنّ الواو حذفت لالتقاء الساكنين، فكان ينبغي أنه إذا حذفت ترجع الواو لأن الموجب لحذفها قد زال".

ويوضح أبو حيان سبب بقاء الواو محذوفة مع زوال السبب فيما نسبه إليه السيوطي: (٦)

"قال أبو حيان: وحذف هذه النون شاذ في القياس، لأنها من نفس الكلمة، ولكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة....".

ويقول العكبري: (٧)"حذفت نون تكن لكثرة استعمال هذه الكلمة وشبه النون لخفتها وسكونها بالواو فإن تحركت لم تحذف".

---

(١) النساء /٤٠.

(٢) شرح الأشموني ٣٤٧/١، وانظر الهمع للسيوطي ١٠٨،١٠٧/٢.

(٣) نسبه البغدادي لابن صخر الأسدي: انظر الخزانة ٣٠٤/٩.

(٤) البينة/١.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان٢٦٢/٣، ويعلل ابن الأنباري حذف الأول بقوله:"وكان حذف الواو أولى لأنها حرف معتل والنون حرف صحيح، فلما وجب حذف أحدهما، كان حذف المعتل أولى من الحرف الصحيح....،انظر البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري ٢٥٤/١.

(٦) همع الهوامع، السيوطي ١٠٨،١٠٧/٢.

(٧) التبيان في إعراب القرآن، العكبري ٣٥٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن كثرة الاستعمال تستدعي التصرف، وغالبا ما يكون هذا التصرف بالحذف، ذلك لأنّ ما كثر استعماله يسعى المستعمل إلى إراحة نفسه فيما يستعمله كثيراً فيتصرف به بالحذف غالبا لأن الحذف يسقط بعض الحروف فلا ينطقها، وربّما أكّد ذلك أنّ حذف نون كان الناقصة أكثر من التامة، يقول السيوطي:(١)

"وسواء في ذلك الناقصة كما مثلنا والتامة، لكنّ الحذف فيها أقل". وذلك لأنّ استخدام الناقصة أكثر في اللغة من التامة، مما جعل الحذف في التامة أقل وفي الناقصة أكثر".

عرفنا أنّ سيبويه منع حذف النون إذا جاء بعدها حرف ساكن وخالفه يونس وابن مالك. ولعل سبب منع سيبويه لذلك هو أنّ الساكنين إذا التقيا في كلمتين حُرّك الأول بالكسر، فإذا حذفت النون فقد خالفت ما قعّدوه في التحريك، لأنّه قد يُظن أنّ النون حذفت لساكن بعدها لا لكثرة الاستعمال. لذلك اشترط سيبويه بقاءها وحركها بالكسر.

أمّا يونس وابن مالك ومن ذهب إلى رأيهم، فقد أجازوا حذفها واستشهدوا بمجموعة أبيات على ذلك، يقول السيوطي: (٢) "وأجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله:

لم يكُ الحقُّ سوى أنْ هاجه ... رسمُ دار قد تعفّتْ بالسُّرر(٣)

وقوله:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدتْ وسامة ... فقد أبدتْ المرآةُ جبهة ضيغم

وقوله: إذا لم تكُ الحاجاتُ مِن همة الفتى. (٤)، والجمهور قالوا: إنّ ذلك ضرورة. والذي يميل إليه الباحث هو ما ذكره يونس، ووافقه عليه ابن مالك، ذلك

---

(١) الهمع ١٠٧/٢،١٠٨.

(٢) همع الهوامع، السيوطي ١٠٧/٢، ١٠٨.

(٣) البيت في خزانة البغدادي٣٠٤/٩، وهو الشاهد (٧٤٥) ولم ينسبه البغدادي لقائل.

(٤) البيت مجهول القائل: انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، اميل يعقوب٨٩٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنّ كثرة الاستعمال تبيح هذا الحذف. وإذا كان المانعون يصفون ما استشهد به يونس من أشعار بأنه ضرورة، فلا ضرورة في القرآن ويروى قرىء "لم يك الذين كفروا والمشركين.." ولا أرى لبساً يمكن أنْ يقع بناء على هذا الحذف مع الساكن، فإذا قيل: (لم يكن الباطل لينتصر) لا يخالف قولك: (لم يك الباطل لينتصر). وميّز النحاة في حذف نون كان إن جاء بعدها ساكن، فعّده بعضهم للتخفيف، وآخرون لكثرة الاستعمال. يقول السيوطي:(١)

"وما قاله ابن مالك من أنّ النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد فيكون الحذف أولى، ردّه أبو حيان بأن التخفيف ليس هو العلة، إنمّا العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة..."

ويرى الباحث أنّ التخفيف وكثرة الاستعمال أمران متصلان، فما كثر استعماله كان خفيفا، وإلا كان عدم الخفة حائلا دون كثرة الاستعمال. فلم يجانب ابن مالك الصواب عندما علل حذف النون إنْ تلاها ساكن لأجل التخفيف، وهو ما عبّر عنه أبو حيان بكثرة الاستعمال، يقول ابن يعيش: (٢) "لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال".

نخلص إلى القول بجواز حذف نون كان في هذه المسألة التامة والناقصة إن تحرك ما بعدها أو سكن(٣). والله أعلم.

---

(١) الهمع ١٠٨/٢.

(٢) شرح مفصل الزمخشري ابن يعيش ٢٩٩/١، وانظر شرح الشيخ خالد الأزهري ١٨٧/١.

(٣) المقصود بهذه المسألة حذفها إن انطبقت عليها الشروط وهي أن تكون (كان) مضارعة ومجزومة بالسكون وغير متصلة، انظر هذه الشروط في الهمع ١٠٧/٢، وشرح ابن هشام ٢٦٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لات المشبهة بليس:

ذكر أبو حيان والأشموني قراءة"ولاتَ حينُ مناص"[1] برفع(حين)" ووصفاها بأنّها قليلة[2]والوصف ذاته نجده عند سيبويه[3] كما أورد هذه القراءة ابن الناظم وابن هشام وابن عقيل في شروحهم[4].

نسبت هذه القراءة إلى أبي السّمال، [5]وجعلها ابن الأنباري من "الشاذ الذي لا يقاس عليه"[6]وخالفه الزجاج بقوله:"ويجوز "ولات حينُ مناص" والرفع جيد. [7]

وكما اختلف النحاة في تخريج قراءة ما بعد (لات) اختلفوا في (لات) ذاتها يقول ابن هشام: [8]

"قيل هي (لا) وزيدت التاء للتأنيث... وقيل: هي لا النافية والتاء زائدة في أول الحين...وقيل هي كلمة واحدة فعل ماض...."وأضاف السيوطي[9]رأيا آخر نسبه إلى ابن أبي الربيع مفاده:

"أنّ الأصل في (لات): ليس، أبدلت سينها تاء كما في (ست)، فعادت الياء إلى الألف لأنّ الأصل في (ليس): لاس، لأنها فعل، ولكنهم كرهوا أن يقولوا: ليت، فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يفعل هذا إلا مع (الحين)..."وقيل "التاء فيها للمبالغة والنفي كما في علاّمة". [10]

(١) سورة ص/٣.

(٢) شرح أبي حيان ١/٦١-٦٤، شرح الأشموني ١/٣٧٤.

(٣) الكتاب، سيبويه ١/٥٧-٦٠.

(٤) شرح ابن الناظم ١٥١،١٥٢، شرح ابن هشام أوضح المسالك ١/٢٨٧، شرح ابن عقيل ١/٣١٩، وشرح الأزهري ١/١٩٩.

(٥) البحر المحيط٧/٣٦٧.

(٦) البيان في غريب اعراب القران٢/٣١٢.

(٧) معاني القرآن، الزجاج٤/٣٢٠.

(٨) انظر: مغني اللبيب ١/٢٨١،٢٨٢.

(٩) الهمع٢/١٢٣،١٢٤.

(١٠) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي٢/٢٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك اختلفوا في عملها:"فهي غير عاملة وإنْ وليها مرفوع فهو مبتدأ خبره محذوف، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش، والتقدير عنده في قراءة الرفع:

"ولا حينٌ مناص كائنٌ لهم" وفي قراءة النصب ولا أرى حينَ مناص". ورأي يعملها عمل (إنّ) ونُسب للأخفش أيضا. ويرى الجمهور أنّها تعمل عمل ليس[1] وزاد السيوطي[2] رأيا رابعا وهو أنّها "حرف جر تخفض أسماء الزمان...." ويفهم من كلام سيبويه أنّها فعل لا حرف، يقول: [3]

"لا تكون (لات) إلا مع (الحين) تضمر فيها مرفوعا وتنصب (الحين) لأنّه مفعول به، ولم تمكّن تمكّنها ولم تستعمل إلا مضْمرا فيها".

أمّا العكبري فينكر إضمار اسمها فيرى أنه محذوف لا مضمر يقول: [4] "ولا يقال إنّ اسمها مضمر، لأنّ الحروف لا يضمر فيها فهي عنده حرف".

وتخريج قراءة أبي السمّال: فعلى قول سيبويه (حينْ مناص) اسم لات والخبر محذوف، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف. [5]

إنّ اهتمام النحاة في تفسير الحركة الإعرابية في لفظ (الحين) قادهم إلى تقديرات بعيدة، وأثار بينهم اختلافا في التخريج، وتضاربا في الآراء، حتى وصل بهم الحد إلى إنكار وجود (لات) في كلام العرب. [6] وكل ذلك يدعو إلى تساؤلات عديدة: لمَ هذا التضارب في (لات)؟ ولم اختصت (لات) بلفظ الحين وما يرادفه؟ ولم لم تعامل (ما) الحجازية، وهي أقرب ما تكون إلى (لات) و(ليس) مثل معاملة لات؟

وإذا كان الفرق بين(لا)و(لات) هو زيادة التاء للتأنيث أو للمبالغة في النفي، فلماذا لا يقال في (لات) ما يقال في (لا)؟ فـ (لا) عندهم غير عاملة عمل ليس إلا

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام ٢٨٢/١، بتصرف، وانظر شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش١٠٩/٣.

(٢) الهمع١٢٤/٢ ١٢٥.

(٣) الكتاب، سيبويه٥٨/١.

(٤) التبيان في اعراب القرآن، العكبري١٠٩٧/٢.

(٥) البحر المحيط٣٦٧/٧.

(٦) الجنى الداني، المرادي/٤٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الشذوذ،[1] حتى إنّ ابن هشام وصف عمل (لا) العاملة عمل ليس بأنّه قليل حتى أُدّعي أنّه ليس بموجود.[2] ولكنهم عندما يصلون إلى (لات) في قراءة من رفع، يشبهونها بليس، فما سرّ التاء الذي يجعل لـ (لا) كل هذه القوة؟!

للخروج من كل تلك الخلافات والتساؤلات في (لات) وعملها، أرى أنّ الأمر يسهل إذا عرفنا حقيقة (لات) وأصلها في اللغة. ولعل أقرب تلك الآراء إلى الصحة ما نُسب إلى ابن أبي الربيع، بأنّ (لات) أصلها : ليس[3] وفي تطور (لات) عن ليس، أرى أنها مرّت بالمراحل التالية: أصل ليْس: ليس[4] أُعلت بالتسكين فصارت: لَيْس كما هي في الاستخدام اللغوي وكما هو الحال في قولهم (عوْرات) في(عورات).

ولكنّها عند بعض العرب أُعلت بالقلب، حيث قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: (لاس) وفي الوقت ذاته، أُبدلت سينها تاء، إذْ يغلب على السين الواقعة بعد فتحة طويلة–الألف–أن تبدل تاء، ونسبت هذه اللهجة إلى بني قضاعة، يقول أبو حيان:[5]

"قال أبو عمرو: ولغة قضاعة تجعل مكان السين تاء، تقول: قل أعوذ برب النات، ملك النات؛ لأنّ مخرج التاء والسين واحد". وأنشد ابن جني على هذه اللغة:[6]

يا قاتلَ اللهُ بني السعلات عمرو بنَ يربوع شرار النّات

غيرَ أعفاء ولا أكيات

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي ٢/٢٧١.

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي ٢/٢٢٩.

(٣) الهمع، السيوطي ٢/١٢٣.

(٤) الانصاف م ١٠٢، ٢/٧١٣.

(٥) ارتشاف الضرب ١/١٥٦.

(٦) الخصائص ٢/٥٥، وذكر هذا الرجز، ابن دريد في الجمهرة، ٢/٨٤٢، ولم ينسبه لأحد وكذلك فعل الجاحظ في الحيوان ٦/١٦١، الا أن أبا زيد الانصاري قد نسبه لعلباء بن أرقم، انظر النوادر لأبي زيد ٣٤٤/.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبذلك أتفق مع ابن أبي الربيع في أنّ اصل (لاتَ) هو (ليس). واختلف معه بأنّ إبدال السين تاء تمّ بعد إعلال (ليس) بالقلب لا قبله. وعليه فلم يكن التباس بين النفي والتمني. وليستْ التاء للتأنيث ولا لمبالغة النفي.

وبقيت (لات) تصور مرحلة من مراحل التطور اللغوي للهجة عربية خاصة. أمّا لم اختصت (لات) بـ (الحين)، فالرأي عندي أنّه لاختصاصها بالدلالة عليه. ولكونها غير مستخدمة إلا عند القضاعيين، ورويت بعض الشواهد عليها مع لفظ الحين أو ساعة، ولكون بقية العرب لا يستخدمونها مما جعل بعض النحاة ينكر وجودها. وهذا ما جعل النحاة يقولون باختصاصها مع الأحيان. فهي تمثل سمة لهجية خاصة بقبيلة معينة، وعندما عالجها النحاة جعلوها أصلا مستقلا، مما أوقعهم في تلك الخلافات المتناقضة والتخريجات البعيدة المتكلفة. والله أعلم.

فتح همزة (إنَّ) وكسرها:

استدرك الأشموني على ابن مالك مواضع يجوز فيها فتح همزة (إنّ) وكسرها، يقول: [1] "سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان:

أحدها: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد، صالح للعطف عليه، نحو: "إنّ لك ألاّ تجوعَ فيها ولا تعرى، وأنّك لا تظمأ فيها ولا تضحى"[2].

قرأ نافع وأبو بكر (وإنك) بالكسر؛ إمّا على الاستئناف أو العطف على جملة (إنّ) الأولى، والباقون بالفتح عطفا على (ألا تجوع)"، وبالكسر قرأ شيبة وابن سعدان أيضا. [3]

وقدّر بعض النحاة في قراءة همزة (إنّ) وجهين من الإعراب، يقول الزجاج:[4]

---

(١) شرح الأشموني ٤١٨/١، وأنظر شرح ابن هشام ٣٤٣/١، وشرح الأزهري ٢٢٠/١.

(٢) طه/١١٨، ١١٩.

(٣) البحر المحيط ٢٦٣/٦.

(٤) معاني القرآن، الزجاج ٣٧٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"إنّ لك أنْ لا تظمأ فيها، فتعطف بأنّك على (أن لا تجوع)، ويكون (أنّك) على هذا القول في موضع نصب، ويجوز أن يكون في موضع رفع، والعطف على اسم إنّ وأنّ، لأنّ معنى (إنّ زيدا قائمٌ): زيدٌ قائمٌ، فالمعنى ذلك إنك لا تظمأ فيها" ومعنى ذلك أنّ قراءة الجمهور بفتح الهمزة قد تكون معطوفة على (الاّ تجوع)، وتكون ها هنا في محل نصب. أو أنّها معطوفة على محل اسم (إنّ) فتكون في محل رفع، كقولنا: (إنّ زيداً وعمرو"). [1] فإذا قيل: كيف جاز أن تقع (الاّ تجوع) -أن لا تجوع -اسما لـ (إنّ)؟ فجواب ذلك في ما يقوله العكبري: [2]

"وجاز أن تقع (أنّ) المفتوحة معمولة لأنّ لما فصل بينهما، والتقدير: أنّ لك الشبع والري والكنّ. وقد عبّر سيبويه عن وجه القراءتين في هذه الآية بقوله: [3]

"وتقول: إنّ لك هذا علي وأنّك لا تؤذى، كأنك قلت:(وإنّ لك أنّك لا تؤذى) وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على إنّ لك. وقد قرىء هذا الحرف على وجهين، قال بعضهم: "وإنّك لا تظمأ فيها، وقال بعضهم:"وأنّك".

إنّ هذا الموضع الذي جاءت فيه الآية الكريمة من المواضع التي يجوز فيها فتح همزة (إنّ) وكسرها، وهو كما وصفه الأشموني: موضع جاءت فيه (أنّ مسبوقة بواو قد سبقت بمفرد يصلح العطف عليه. والمفرد المعني هو قوله (الاّ تجوع)، وبالعطف عليه يصير المعنى كما يقول القيسي: [4]

"إنّ لك يا آدم عدم الجوع وعدم الظمأ"، وأجاز الفراء أن تكون قراءة الفتح مستأنفة، يقول: [5]

"ولو جعلت (وأنّك لا تظمأ) بالفتح مستأنفة تنوي بها الرفع على قولك: ولك أنّك لا تظمأ فيها ولا تضحى كان صوابا".

وما ذكره الزجاج وابن الأنباري بأنّ قراءة الفتح قد تخرّج على العطف على موضع (إنّ) كقولك: (إنّ زيدا قائمٌ وعمروٌ)، فأرى أنّه غير مستقيم؛ لأن تقدير

(١) ينظر البيان في إعراب القرآن، ابن الأنباري ١٥٤/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، العكبري/ ٢/ ٩٠٦، وانظر الكشف للقيسي/١٠٧.

(٣) الكتاب، سيبويه ١٢٣/٣.

(٤) الكشف، القيسي/١٠٧.

(٥) معاني القرآن، الفراء/١٩٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العطف على موضع (إنّ) يجعل المعطوف في موقع الابتداء، ومعلوم أنّ الابتداء من المواضع التي يجب كسر همزة (إن) فيها.

وقد ذكرُ النحاةُ الابتداءَ كموطن من مواطن كسر الهمزة في(إن) سواء أكان لفظا ومعنى، أو معنى لا لفظا. (١)

أمّا قراءة الكسر فقد خرجها الكثيرون على الابتداء أو الاستئناف،(٢)وأضاف الفراء وجها آخر يقول: (٣) "ومن قرأ (وإنّك لا تظمأ) جعله مردوداً علىقوله (إنّ) التي قبل (لك)..."

ويرى الباحث أنّه لا فرق بين (إنّ) بكسر الهمزة و(أنّ) بفتحها، من حيث هما أداتان تنصبان الاسم، وتفيدان التوكيد. ولكن لما جاءت (إنّ) في مواضع لا تصح فيها _أنّ)، وجاءت (أنّ) في مواضع لا تصح فيها (إنّ)، وسجل النحاة تلك المواضع، بدا أنّ (إنّ) تختلف عن (أنّ). والحقيقة أن الاختلاف قائم قبل الإتيان بهما، إذ الاختلاف يكمن في الموقف أو الموضع الذي يبنى فيه التركيب. فقولنا: _(إنّ الحق منتصر) تركيب تصح فيه (إنّ) ولا تصح فيه (أنّ). ولا يرجع ذلك إلى الفرق بين إنّ وأنّ من الناحية اللغوية، بل يعود ذلك إلى أن هذا التركيب ابتدىء به، ولا يجوز الابتداء بأن، والابتداء حاصل قبل تعاقب أي منهما على التركيب.

وإذا كانت (إنْ) المكسورة الشرطية بمعنى المفتوحة في الشرط وردت القراءتان بهما في قوله تعالى"أنْ تضِلّ إحداهما"(٤)أي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، أي بمعنى الشرط(٥)فإن فتح الهمزة وكسرها في المشددة من حيث المعنى

---

(١) انظر المساعد في تسهيل الفوائد، ابن يعيش١/٣١٤، الابتداء لفظا ومعنى نحو إنا أعطيناك الكوثر "/١ والابتداء معنى لا لفظا نحو "ألا إنهم هم السفهاء، البقرة/١٣.

(٢) انظر الكشف/١٠٧، الحجة لابن خالويه/٢٤٧، معاني الفراء ١٩٤/٢، الحجة لابن أبي زرعة/٤٦٤.

(٣) معاني القرآن، الفراء١٩٤/٢.

(٤) البقرة/٢٨٢.

(٥) انظر شرح كافية ابن الحاجب١/٢٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واحد، لكونه واحدا في المخففة. ولكن النحاة جعلوا للمفتوحة مواطنها وللمكسورة مواضعها، يقول ابن يعيش:(١)

"يستدام كسر إنّ ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر ...وتفتح إذا أولت بمفرد وهو مصدر. أما إذا أولت بمفرد غير مصدر فلا تفتح...وإلا فالوجهان الفتح والكسر". فيجوز الفتح والكسر إذا لم يلزم التأويل بالمصدر، وإذا نظرنا إلى المفتوحة والمكسورة وجدنا أن:

(أنّ) المفتوحة قد تؤول هي وما بعدها بمصدر، ولا يكون ذلك في (إنّ). وهذا في الحقيقة ليس يرد إلى الفرق بين (إنّ وأنّ) من حيث المادة اللغوية، بل إلى الفرق بين موقعيهما في الجملة وما يترتب على هذه الموقعية من تأويل.

وبناء على ما سبق فإن قراءة الكسر في قراءة نافع، تفسر على الاستئناف أو الابتداء بجملة جديدة. ويكون المعنى أنّ الله سبحانه أخبر ادم عليه السلام ما له في الجنة من نعم، وإذا خرج فقدها؛ فأخبره أن له ألا يجوع فيها ولا يعرى، وهنا تم الوقف. ثم استأنف أو بدأ بداية جديدة، فأخبره خبرا آخر أنه لا يظمأ فيها ولا يضحى. أو على تقدير (إنّ) فيكون المعنى:

إنّ لك ألا تجوع فيها ولا تعرى، وإن لك أنك لا تظمأ فيها ولا تضحى. ومن قرأ بالفتح عطف ووصل الكلام فكان المعنى انتفاء الجوع والتعري والظمأ والتضحي. أو تكون معطوفة على محل اسم إن؛ فكأنه عطف عليه قبل دخول (إن) فيكون المعنى: لك عدم الجوع والتعري والظمأ والتضحي. والله أعلم.

تأنيث الفعل وتذكيره:

يؤنث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا. ويتم ذلك بإلحاق التاء الساكنة في آخر الماضي، وتاء المضارعة في أول المضارع. هذه المطابقة واجبة إذا كان الفاعل

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن يعيش١/٣١٤، وانظر ارتشاف الضرب٢/١٣٩، وشرح ابن يعيش٢/٣٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضميرا متصلا، نحو: (هند قامتْ) أو (تقوم)، و (الشمس طلعتْ) أو (تطلع) سواء أكان الفاعل حقيقي التأنيث أم مجازيا. [1]

أما إذا فصل بين الفعل والفاعل بـ (إلاّ) فإن الفعل المسند إلى المؤنث قد لا يطابقه كقولنا: (ما خرج إلا هند). واختلف النحاة في حذف التاء من الفعل عند الفصل بـ (إلا)؛ فمنهم من عده واجبا كالأخفش ومنهم من عده جائزا واختار الحذف كابن مالك. يقول ابن هشام: [2] "إنْ كان الفاصل (إلا) فالتأنيث خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث:

مَا برئتْ من ريبةٍ وذمٍ ... في حربنا إلا بناتُ العمِ [3]

وجوّزه ابن مالك في النثر. وقرىء (إنْ كانت إلا صيحة واحدةً) [4] و(فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) [5].

ونسبت قراءة تأنيث الفعل (ترى) إلى الحسن ومالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري وقتادة وأبي حيوة وابن أبي عبلة وأبي بحرية، وقرأ الجمهور بالياء [6] وخالف كثير من النحاة ابن مالك فيما ذهب اليه وضعفوا القراءة التي استشهد بها. يقول أبو حيان: [7]

"ولا يجوز (ما قامتْ إلا هند) عند أصحابنا إلا في الشعر، وجوزه بعضهم في الكلام على قلة، ومثله قراءة (لا ترى إلا مساكنهم) بالتاء...وأنكر أبو حاتم وكثير من النحويين هذه القراءة بسبب لحوق تاء التأنيث".

---

(١) انظر شرح ابن هشام ١٠٨/٢.

(٢) نفسه ص/١١٣، وانظر شرح الأشموني ١٠٧/٢، وشرح ابن الناظم/٢٢٥، وشرح ابن عقيل ٩١/١ والازهري ٢٨٠/١.

(٣) البيت مجهول القائل.

(٤) يس/٢٩.

(٥) الاحقاف/٢٥.

(٦) البحر المحيط، أبو حيان ٣١٧/٧.

(٧) المصدر نفسه وانظر الجامع للقرطبي ١٦/١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الجدير بالذكر أنّ الكوفيين يرون أنّ (هندا) في قولنا: ما خرج إلا هندُ ليست الفاعل؛ يقول ابن الأنباري عارضا وجهة نظر الكوفيين: (١)

"قولهم (ما خرج إلا هند وما ذهب إلا دعد) لو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التأنيث، لأنّ الفاعل مؤنث حقيقي، فلما لم يثبتوا في الفعل علامة دلّ على أن الفاعل هو (أحد) المحذوف. ويدل عليه أيضا أن (إلاّ) بابها الاستثناء، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه..."

وحجة الكوفيين هذه هي المنطلق الذي انطلق منه الأخفش في وجوب حذف التاء عند الفصل بإلا، واقتصار مجيئها في الشعر . فالفاعل عنده هو (أحد) وليس ما بعد (إلا)، فكأن التقدير : (ما خرج أحد إلا هند).

وعليه لا يجوز بقاء تاء التأنيث في الفعل لأنّ الفاعل (أحد) مذكر متصل بفعله فتجب المطابقة. أما البصريون فإنهم يرون أن الفعل مسند إلى ما بعد إلا، وأن قولنا: (ما خرج إلا هند) فيه أن هندا هي الفاعل في هذه الجملة، وقد عرض رأيهم ابن الأنباري، يقول: (٢)

"لا نسلم أن (أحدا) مقدر من جهة اللفظ، وإنما هو مقدر من جهة المعنى، كما أن المعنى يدل على أنّ (عرقا) في قولهم: (تصبب زيد عرقا) فاعل معنى، وإنْ لم يكن فاعلا لفظا، ولهذا لم تثبت علامة التأنيث في قولهم: (ما خرج إلا هند وما ذهب إلا دعد) وما أشبه ذلك..."

(فأحد) عند الكوفيين مقدرة لفظا ومعنى، وعند البصريين مقدرة معنى فقط، ولعلّ ذلك هو الذي جعل ابن مالك يجيز حذف التاء من الفعل وبقاءها، وإنْ كان يفضل الحذف. فالأخفش يقدر أحداً لفظا ومعنى؛ فلا يجوز بقاء التاء في الفعل؛ لأن أحداً مذكر متصل بالفعل فتجب المطابقة. وابن مالك يجيز ذلك ويضيف إليه أن أحداً قد تكون مقدرة معنى لا لفظاً فتثبت التاء مطابقة لما بعد إلا من الناحية اللفظية.

---

(١) الانصاف م ٢١ ، ١/١٧٤.

(٢) الإنصاف، م٢١، ١/١٧٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والذي يراه الباحث أنّ الإتيان بالتاء عند الفصل بين الفعل والفاعل بـ (إلا) أو عدم الإتيان بها لا يرتد إلى تقدير (أحد) لفظا ومعنى كما ذهب الكوفيون، أو الى تقدير هما معنى فقط كما ذهب البصريون. وليست مسألة تذكير الفعل وتأنيثه ذات العلاقة بتقدير لفظة (أحد).

إنّ قولنا: (ما خرج إلا زيد) هو حصر للخروج بزيد وتأكيد له. فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى. ولا أرى ضرورة لتقدير (أحد) قبل إلا، لا بل إن تقديرها يضعف ما يريد القائل أن يؤكده ويزلزل ما يبغي المتكلم أن يثبته، وذلك أن في قولنا: (ما خرج إلا زيد) تسليط للضوء على الفاعل محط الاهتمام ومركز الأهمية، حيث يصب فيه دلالة الفاعلية، وتشير الجملة إلى قيام زيد بالفعل وإثباته له. أما إذا قلنا (ما خرج أحد إلا زيد) فإرادة نفي خروج غير زيد أقوى من تأكيد خروج زيد. وهي بلا شك تدل على تفرد (زيد) بالقيام بالعمل. لكنها تنفي عنه أكثر أو بقدر ما تثبت له. وإذا كان الأمر كذلك فما الداعي إلى ترك التأنيث في الفعل، إذا كان الفاعل مؤنثا عند الحصر بإلا؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أهمية إعمال الحالة النفسية في اللغة، أو علم النفس اللغوي إذا صحت التسمية. تتأثر الألفاظ داخل التركيب بعضها ببعض، وينشأ بينها علاقات مختلفة وقد يتحتم مجيء لفظة على شكل معين بأثر من لفظة أخرى، فكلمة (كريم) ينبغي أن تكون معرفة بأل في الجملة التالية: (أنت الرجل الكريم الذي أحترم) وذلك بتأثير من كلمة الرجل الذي هو موصوف لها. وكذلك كلمة (نجحا) في جملة (الطالبان نجحا) تلحقها ألف الاثنين لتطابق المثنى (الطالبان). وكذلك الحال في التذكير والتأنيث، فيقال: نجحت هند، ونجح زيد. وهذه المطابقة في الجنس أو العدد أو التعريف والتنكير، إنما هي في حقيقتها تفريغ للواقع النفسي على الواقع اللغوي، فإذا قلت: (نجح هند)أو (الطالبان قام) أو (أنت الرجل كريم الذي أحترم) اعترض عليك حتى من لا دراية له باللغة، وعُدّ ذلك من لكنة من لاحظ له في العربية من المستعربين.

إذا جاء المتكلم بلفظة مذكرة فإنه يعد السامع إلى تذكير متعلقاتها، وما يخصها من أفعال وضمائر. وعلى النقيض من ذلك إنْ كانت مؤنثة. وهذا هو الجو النفسي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العام الذي تخيم به اللفظة بظلالها على النص، فإذا خالف المتكلم جنس ما يتحدث عنه بدا ذلك نشازا وخروجا عما هو مألوف، وهذا يعني أن الجملة التي يتحدد فيها جنس معين تحوي شيئين:

أولهما: صاحب الجنس (المذكر أو المؤنث)، والآخر: متعلقاته من أفعال وضمائر وغيرها. وكلما كان صاحب الجنس من متعلقه قريبا كانت المطابقة أقوى. وكلما ابتعد كانت المطابقة أضعف؛ وذلك لأن عدم المطابقة في القرب تحدث شعورا بالنشاز وعدم الانسجام؛ بسبب تهيئة السامع لمتعلق من جنس صاحب الجنس، فالإتيان بصاحب الجنس ويتبعه متعلقه، نكون قد هيّأنا السامع لمتعلق من جنس صاحبه، فإذا تلاه متعلقه مباشرة وخالفه، كان الأمر مستهجنا بسبب تلك التهيئة. وكل أمر صرف السامع عنه بعد تهيئته له بدا ضعيفا وغير متلائم ولهذا تجب المطابقة في الجنس عند اتصال الفاعل بفعله.

أما في حال الانفصال وابتعاد صاحب الجنس عن متعلقه فإنّ الأمر مغتفر وذلك لأن تهيئة السامع نفسيا للمتعلق بصاحب الجنس غير متحصلة أو هي ضعيفة، فيتصرف المتكلم، ولا يبدو في تركيبه النشاز وعدم الانسجام؛ لذا قال سيبويه: (١)

"وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء". وعلى هذا تخرج قراءة الحسن. والله أعلم.

ما يصلح أن يكون ظرفاً:

يرى سيبويه أنه ليس كل مكان يصلح أن يكون ظرفا، يقول: (٢)

"واعلم أن ليس كل موضع ولا كل مكان يحسن أن يكون ظرفا، فمما لا يحسن أن يكون ظرفاً أن العرب لا تقول: هو جوفَ المسجد، ولا هو داخلَ الدار، ولا هو خارجَ الدار، حتى تقول: هو في جوفها، وفي داخلِ الدار ومن خارجِها".

---

(١) الكتاب، سيبويه٢/٣٨.

(٢) الكتاب، سيبويه١/٤١٠، وانظر شرح الكافية للرضي ١/١٨٤، والمساعد لابن يعيش١/٤٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب أبو حيان مذهب سيبويه في هذه المسألة عند الحديث عن قوله تعالى: "عاليهم ثياب سندس خضر"[1] وخالف ثعلباً الذي أجاز أن تكون(عاليهم) منصوبة على الظرف، يقول أبوحيان: [2]

"قال سيبويه: لا يجوز زيد داخلَ الدار، وخارج الدار، إلا بادخال (في) بجرين مجرى الظهر والبطن، وقال ثعلب: المختار ما ذكره سيبويه، إلا أنه قرىء:"عاليهم ثياب سندس خضر". فعاليهم وعالي الدار، بمنزلة لخارجَ الدار، (وداخلَ الدار)يعني أنه يجوز أن يتعدى إليه الفعل بغير وساطة (في)؛ وذلك أن ثعلباً ذهب في قراءة من قرأ: عاليهم، بالنصب إلى أنه منصوب على الظرف، وليس كما ذهب، بل منصوب على الحال، وثياب فاعل بالحال..." وقراءة النصب هي قراءة الجمهور، وقرأ حمزة: (عاليُهم) بسكون الياء وكسر الهاء[3]وبها قرأ نافع وابن محيصن[4].

ووافق الفراءَ ثعلباً في تخريج قراءة الجمهور، يقول: [5] "تصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري، جعلوها كالصفة فوقهم، والعرب تقول: قومك داخل الدار، فينصبون داخل الدار لأنه محل فعاليهم من ذلك...".

إن ما نسبه الفراء للعرب أنهم يقولون: قومك داخل الدار، لا يتعارض مع ما نسبه سيبويه لهم بأنهم لا يقولون: هو جوفَ المسجد، ولا هو داخل الدار، ولا هو خارجَ الدار، وذلك لأن سيبويه جعل مثل هذا القول من غير المستحسن كما ورد في عباراته السابقة، ومجيئه من غير الحسن. فالفراء وسيبويه كلاهما صادق فيما ينقله عن العرب. ولعلّ هذا يرتد إلى منهج المدرسة التي ينتمي إليها العالمان فسيبويه البصري يأخذ بالشائع الجاري على ألسنة العرب، فإن ورد على ألسنة بعضهم ما يخالف الشائع المطرد كان بحكم غير الموجود، وعدّ من الشاذ الذي لا

---

(١) الانسان/٢١.

(٢) شرح أبي حيان/١٤٩، وانظر البحر المحيط حـ ٣٩١/٨.

(٣) حجة القراءات، ابن ابي زرعة، ٧٣٩، ٧٤٠.

(٤) الجامع، القرطبي، ١٩/ ٩٤.

(٥) معاني القرآن، الفراء٢١٨/٣،٢١٩، وخرج ابن خالويه قراءة النصب على رأي ثعلب، ولم يعلق عليه ولم يذكر غيره، انظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/٣٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقاس عليه أو النادر الذي لا يلتفت إليه. أما الفراء الكوفي فهو الذي لا يرد شيئا سمع من العرب، حتى لو كان قليلا غير مطرد، فيأخذه ويبني عليه ويجعله من أصوله.

خرّج البصريون قراءة النصب في (عاليهم) على الحال، وخطأوا ثعلبا فيما ذهب إليه، يقول ابن هشام في مسألةسئل عنها عن سبب نصب (عاليهم): [1]

"**الجواب:** على الحال من مفعول جزاهم، وعن ثعلب أن نصبه على الظرف بمنزلة فوقهم، وهو مردودلأن عالي الدار وداخلها وخارجها ونحو ذلك من الأماكن المختصة فلا يجوز نصبها على الظرفية..." وخرجوا قراءة حمزة بتسكين ياء (عاليهم) أنها مرفوعة يقول الزجاج: [2]

"فأما تفسير إسكان عاليهم، بإسكان الياء، فيكون رفعه بالابتداء، ويكون خبره (ثياب سندس)"، وأضاف ابن الأنباري وجها اخر لمن قرأ بالتسكين. يقول: [3]

"أن يكون مرفوعاً لأنه صفة (ولدان)، وثياب سندس مرفوع بـ (عاليهم).." غير أن العكبري يذكر رأياً يرى فيه تسكين الياء رؤية خاصة، يقول: [4] "ويقرأ بسكون الياء، إمّا على تخفيف المنقوص أو على الابتداء والخبر".

نخلص إلى القول إنّ آراء النحاة تنحصر في قراءة الجمهور بجعل (عاليهم) حالا وهو رأي سيبويه والبصريين، أو أنها ظرف وهو رأي ثعلب والفراء.

وتتلخص آراؤهم في تخريج قراءة حمزة بتسكين الياء بأنها مرفوعة على الابتداء أو بجعلها صفة (لولدان)، أو أنها سكنت من باب تخفيف المنقوص.

---

(١) مقالات هامة لابن هشام/٢٠٣.

(٢) معاني القرآن، الزجاج٥/٢٦٢، وانظر حجة القراءات، ابن زرعة/٧٣٩، ٧٤٠.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري٢/٤٨٣، إشارة الى قوله تعالى قبل هذه الآية:

"ويطوف عليهم ولدان مخلدون اذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا عاليهم ثياب سندس خضر واستبرق..."وانظر الكشف عن وجوه القراءات ،القيسي/٣٥٥.

(٤) التبيان في اعراب القرآن، العكبري٢/١٢٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى الباحث أن هذا الخلاف في التخريجات يرتد الى منع سيبويه مجيء بعض الأسماء ظروفا إلا بوساطة حرف الجر (في)، وإجازة ثعلب ذلك دونها[1]. ولعل ثعلبا كان أقرب إلى الصواب من سيبويه في هذه المسألة وقد كان أبو حيان دقيقا في نقل رأي ثعلب إذ قال: [2]

"قال ثعلب المختار ما ذكره سيبويه إلا أنه قرىء (عاليَهم)....بمنزلة خارَج الدار...يعني أنه يجوز أن يتعدى إليه الفعل بغير وساطة (في)". فثعلب لا يرفض رأي سيبويه بل يختاره ولكنه لا يمنع مجيء بعض الأسماء الدالة على المكان أو الزمان ظروفاً دون حرف جر يفيد الظرفية. وقد سمعه الفراء عن العرب دون حرف جر.

ولا أرى ضيرا في قولنا: زيدٌ خارجَ المنزل أو زيد داخل الدار..بنصب خارج وداخل على الظرفية لأنها دالة على الظرفية. ولا حاجة إلى الإتيان بحرف الجر (في) قبلها كما قيد ذلك سيبويه لا سيما وأننا نقول كثيرا: (زيد خلفَك، وعمرو أمامَك) بنصب خلف وأمام على الظرفية دون حرف جر. ولم يكن سيبويه غافلاً عن ذلك بل أجهد نفسه في إيجاد مسوغ لذلك، يقول: [3]

"وإنما فُرّق بين(خلف) وما أشبهها وبين هذه الحروف (داخل وخارج وجوف) لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها على هذا جرت عندهم، والجوف والخارج بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، وصارت(خلف) وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلي الاسم من نواحيه وأقطاره ومن أعلاه وأسفله..."

---

(١) من النحاة من قال في (دخلت البيت) ونحوها أنها منصوبه على اسقاط حرف الجر ، يعني على الحذف والايصال، ونسب إلى الفارسي وذهب إليه الناظم، ومنهم من قال إن البيت منصوب على التشبيه بالمفعول به حيث شبهوا الفعل القاصر بالمتعدي، ومنهم من قال إنها مفعول به حقيقة وأن (دخل) يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، انظر شرح ابن يعيش٢/١٩٧، وابن هشام٢/٢٣٦.

(٢) شرح أبي حيان/١٤٩.

(٣) الكتاب، سيبويه١/٤١٠،٤١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنَّ ما ذكره سيبويه لا يعد كافيا لاغتفار حرف الجر مع خلف وما أشبهها واشتراطه مع غيرها؛ لأن قولنا (زيد خارجَ الدار) لا يقل دلالة على الظرفية المكانية من قولنا: زيد خلف الدار.

ويبدو أن مجيء هذه الأسماء ظروفاً تارة، وغير ظروف تارة أخرى، هو ما دفع سيبويه إلى اشتراط حرف الجر معها إنْ كانت ظروفا، تجنباً لأدنى لبس قد يحدث. ولكنَّ السياق ومقام الكلام هو الدافع الذي يصرف اللبس عن هذه الأسماء ويحكم لها إنْ كانت ظرفاً أو غير ظرف.

وبناء على ما سبق فإنني لا أرى فرقا بين قراءة حمزة والجمهور في أن كليهما دال على الظرفية. وأن التحريك عند الجمهور والتسكين عند حمزة هو كما ذكر العكبري من باب تخفيف المنقوص لا أكثر. ولا داعي إلى حمل (عاليهم) على الحال أو الابتداء...بل هي منصوبة على الظرفية في قراءة التحريك كما ذهب ثعلب والفراء والحال ذاته في قراءة التسكين، إلا أنه لجأ إلى التسكين طلباً للخفة. والله أعلم.

<u>الاستثناء بـ(غير):</u>

اختلف النحاة في انتصاب (غير) في جملة الاستثناء ويظهر هذا الخلاف في قراءة من نصب (غير) في قوله تعالى:

"لا يستوي القاعدون مِنَ المؤمنين غيرَ أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم"[1] ونسبتْ هذه القراءة إلى نافع وابن عامر والكسائي[2] يقول أبو حيان: [3]

---

(١) النساء/٩٥.

(٢) التيسير في القراءات السبع، الداني/٨١، وأضاف ابن مجاهد اليهم ابن كثير أيضا، انظر السبعة في القراءات٢٣٧.

(٣) شرح أبي حيان/١٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"فالذي هو مشهور أنها منتصبة بما قبلها على حد ما انتصب الاسم بعد (إلا)...وذهب أبو علي الفارسي إلى أن نصب (غير) إنما هو على الحال وفيها معنى الاستثناء، ذكر ذلك في التذكرة، وهي حال من المستثنى منه، واختاره بعض أصحابنا...وذهب أبو علي في غير التذكرة إلى أن (غير ا) إذا استثني بها كان نصبها على الاستثناء لا على الحال، قال ذلك في قوله تعالى:"لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون..."

وسبق الفراءَ أبا علي حيث نسب إليه الرأيين في قراءة النصب، [1]يقول أبو حيان بعد أن ذكر الوجهين:

"والصحيح الأول –النصب على الاستثناء–لثبوت تعريف غير في قراءة من رفع فجعلها صفة لقوله:القاعدون أو في قراءة من جر فجعلها صفة أيضا للمؤمنين.." [2]. إن جعل (غير) منصوبة على الاستثناء أمر يثير كثيراً من التساؤلات:

أولا: كيف تكون (غير) مستثنى وأداة استثناء في آن واحد؟! ثم كيف تعد (غير) مستثنى والحقيقة أن ما بعدها هو المستثنى وحده.

ثانيا: كيف يمكن أن تكون (غير) صفة وتكون في حالة أخرى (مستثنى)؟ فما يقع صفة لا يصح أن يقع مستثنى.

يرى الباحث أن الذين قالوا عن (غير) إنّها مستثنى وحكمها حكم ما بعد (إلا)، أنهم كانوا مهتمين بالناحية التركيبية أكثر من اهتمامهم بالناحية الدلالية. ويبدو أن علامة الإعراب جعلتهم يحكمون لغير. وأرى أن (غير) في قراءة من قرأ بالنصب أنها منصوبه على الحال لا على الاستثناء كما ذكر أبو حيان. أما في قراءة الرفع والجر، فتخريجها على الصفة وعليه فان تقدير قراءة:

الرفع: لا يستوي القاعدون غيرُ أولي الضرر من المؤمنين والمجاهدون/صفة للقاعدين.

---

(١) انظر الفراء١/٢٨٣، وذكر الرأيين له أبو حيان في منهج السالك١/١٧٢.

(٢) شرح أبي حيان١/١٧٢، وانظر شرح المفصل٢/٨٨، والبيان في غريب اعراب القرآن ١/٢٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبتقدير قراءة الجر: لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون/صفة للمؤمنين.

وعلى قراءة النصب: لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرَ أولي الضرر/حال من (القاعدين من المؤمنين).

فإن قيل: كيف وقعت صفة مرة وحال مرة أخرى؟ فالجواب عن ذلك: أن كونها صفة أمر أشار إليه أكثر النحاة.[1] وجاز وقوعها صفة في قراءة الرفع لأحد أمرين إما لاعتقاد التعريف في (غير) لإضافتها أو لاعتقاد أن القاعدين لما لم يكونوا ناساً مُعيّنين كانت الألف واللام فيه جنسية فأجري مجرى النكرات حتى وصف بالنكرة،[2] والأمر نفسه يقال في قراءة الجر. أمّا في قراءة النصب وصف (للقاعدين من المؤمنين) وهو أكثر بياناً ومعرفة، وليست خاصة بالقاعدين وحدها ولا بالمؤمنين فقط بل شملت (القاعدين من المؤمنين) بوصفها حالا.

نخلص إلى القول إن (غير) لا تكون مستثنى بل هي صفة في أصل وضعها والحال قريبة من الصفة.

يقول ابن هشام:[3]

"وأصل (غير) أن يوصف بها إمّا نكرة نحو (صالحا غير الذي كنا نعمل) أو معرفة كالنكرة نحو (غير المغضوب عليهم). والذي يهمنا بالدرجة الأولى هو قراءة النصب في الآية الكريمة، فـ (غير) منصوبة على الحالية من قوله (القاعدون من المؤمنين). ولست بذلك بدعاً، فقد ذكر ابن أبي زرعة هذا الوجه بقوله:[4]

"ويجوز أن يكون (غير) منصوباً على الحال، المعنى: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون، كما تقول: جاءني زيد غير مريض، أي جاءني زيد صحيحاً. والله أعلم.

---

(١) أنظر شرح المفصل ٨٨/٢، معاني القرآن، للأخفش٢٤٥/١.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان٣٤٥/٣، بتصرف.

(٣) شرح ابن هشام٢٧٥/٢،٢٧٦.

(٤) حجة القراءات، ابن أبي زرعة٢٠٩/١،٢١٠، وانظر معاني الزجاج٩٥/٢، البحر المحيط٣٤٥/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوع الفعل الماضي حالاً:

جعل ابن الأنباري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة، فذكر أنه قد اختلف الكوفيون والبصريون في جواز وقوع الفعل الماضي حالا، فأجازه الكوفيون ووافقهم الأخفش، ومنعه البصريون، وأجمع الفريقان علىجوازه إن كان معه (قد) أو كان وصفا لمحذوف. (١)وذهب الفراء في هذه المسألة مذهب البصريين. (٢)

ولكن حقيقة الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة على غير ما ذكر ابن الأنباري سابقا، يقول الأشموني: (٣)

"والمختار وفاقا للكوفيين والأخفش لزومها (قد) مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده، أو بهما معا".

إن ما نسبه ابن الأنباري للكوفيين غير دقيق، فالكوفيون يمنعون وقوع الماضي حالا إنْ كان الرابط الواو وحدها، ويوجبون (قد) في مثل هذه الحالة. وحقيقة الخلاف بين الكوفيين والبصريين هي في إجازة الكوفيين حذف(قد) مع الماضي المرتبط بضمير في الوقت الذي يلزمها البصريون.

وعليه فلا خلاف في مجيء الماضي حالا. وغاية ما في الأمر أن البصريين يقدرون (قد) قبل الماضي المرتبط بضمير، والكوفيون لا يقدرونها، وكذلك الأخفش(٤).

ويرى الباحث أن التسمية الصحيحة لهذه المسألة هي: (تقدير (قد) قبل الفعل الماضي المرتبط بضمير في جملة الحال). حيث يقدرها البصريون، ولا يقدرها الكوفيون والأخفش. (٥)

---

(١) الانصاف م ٣٢، ١/٢٥٢.

(٢) معاني القرآن، الفراء ١/٢٤، وذكر في شرح كافية ابن الحاجب، الرضي ١/٢١٣، وانظر الجنى الداني ص٢٥٦.

(٣) شرح الأشموني ٢/٣٣٤.

(٤) يرى ابن الناظم أن الفعل الماضي قد يقع حالا ولكن مع (الواو) او (قد) وقد يرد على قلة مجردا منهما، وانظر شرح ابن الناظم/٣٤١.

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام ١/٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحتج البصريون لرأيهم بوجهين: (١)

"**أحدهما**: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه...وقالوا:

"ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي (قد) حيث يجوز أنْ يكون حالا...وذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال.

الثاني: أنه إنما يصلح أنْ يوضع موضع الحال، ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة) نحو:

"مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب؛ لأنه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة). وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي ألا يكون حالا.."

يستنتج من كلام البصريين أن الفعل إذا وقع حالاً فإن أفضل ما يكون عليه هو المضارعة. ولما كان الحال وصفا متغيرا فإن أفضل ما يكون عليه هو زمن حدوثه أي زمن المضارعة، ومعنى تقريب (قد) للماضي من الحال، أي جعل الماضي أقل مضيا، يقول ابن هشام: (٢)

"تقول: قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإنْ قلت:"قد قام" اختص بالقريب".

إنَّ قول البصريين ما يصلح فيه الآن أو الساعة بالإضافة إلى الماضي القريب، هو إشارة إلى تفضيل المضارعة في جملة الحال؛ فإن لم يكن مضارعاً فأقرب ما يكون إليه وهو الماضي القريب. فالمضارع أشبه ما يكون بالحال المفردة، يقول الرضي: (٣)

"المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره، معنى جاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا".

---

(١) الانصاف، م ٣٢/١/٢٥٤.

(٢) مغني اللبيب ١/١٩٥.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي ١/٢١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنّ دخول (قد) على الفعل الماضي يفيد معاني مختلفة ففي قولنا: "قد قامت الصلاة". يرى ابن يعيش أن (قد) تفيد تقريب الماضي من الحال، يقول: [1]

"...الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا...فإن جئت معه (بقد) جاز أن يقع حالا لأن (قد) تقربه من الحال، ألا تراك تقول: (قد قامت الصلاة) قبل حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة".

ولكن سيبويه يرى أن (قد) في: (قد قامت الصلاة) ونحوها تقال لمن ينتظر حدثا معينا، يقول سيبويه: [2] "ولما يفعل وقد فعل، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئا"

وذهب بعض النحاة إلى أنّ التقريب لا ينفك عن التوقع، قال المرادي:[3]:"قال ابن الخباز:

"إذا دخل (قد) على الماضي أثّر فيه معنيان: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً، فإذا قلت: قد ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك، هذا تفسير الخليل". غير أن ابن هشام ذكر أنّ بعضهم أنكر إفادة التوقع لـ (قد) مع الماضي، يقول: [4]

"وأنكر بعضهم كونها (قد) للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع...والذي يظهر لي قول ثالث: وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا...كما أن الماضي بعد (قد) متوقع" ويستحسن ابن هشام عبارة ابن مالك:"أنها تدخل على ماض متوقّع، ولم يقل إنها تفيد التوقع".

وعليه فإن الماضي متوقع قبل دخول (قد) عليه، لا أن التوقع جاء من (قد)، ومن جهة أخرى فإن (قد) الداخلة على الفعل الماضي لا تقربه من الحال، فقد ذكر سيبويه (قد) في باب أطلق عليه: (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها).

---

(١) شرح مفصل، الزمخشري٢/٦٥.

(٢) الكتاب٣/١١٥.

(٣) الجنى الداني، المرادي/٢٥٧.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام١/١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فحال الفعل ثابتة لا تتغير، ولذا يجدر أن نبحث عن معنى آخر تفيده (قد) الداخلة على الفعل الماضي في نحو:

"قد قامت الصلاة" فقيام الصلاة متوقع والدليل انتظارنا لها، وبمجرد سماع الأذان تقع الصلاة وتتوقع، وليست قد لتقريب الماضي من الحال، لأن تقريب الماضي من الحال يتم بظروف الزمان القريبة فإذا قلت:(فاز زيدٌ أمس) كانت أقرب إلى الحال من (فاز زيد العام الماضي)، والذي قرب الماضي من الحال في رأي المقرّبين هو لفظة (الآن) أو (الساعة)، كأن يخرج (زيد) من عندك، فيأتي أحدهم يسأل عنه بُعيد خروجه، فتقول: (الآن كان هنا) أو (الساعة خرج من هنا)، وهذا لا يختلف عن قولك:(كان هنا)و(قد كان هنا) أو (خرج من هنا) و(قد خرج من هنا) إلا بما تضيفه لفظة (الآن) أو (الساعة) على المثال الأول من أن كينونته أو خروجه لم يمض عليه وقت طويل، فالاعتبار في التقريب للظرف لا لـ (قد).

وكثيرا ما يقال: (رأيته الساعة)، (سمعته الآن) دون قد، ولا أرى ضيرا في إتيان مثل هذه الجمل، وهي تدل على الماضي القريب.

ويرى الباحث أن قولنا (رأيت الفتيات خرجن من المدرسة) يختلف عن قولنا (رأيت الفتيات قد خرجن من المدرسة) كالاختلاف في قولنا: (قام زيد) و(قد قام زيد)، وأن (قد) أفادت التحقيق في الثانية ولم تفده في الأولى. وقد ذكر النحاة إفادة (قد) للتحقيق مع الفعل الماضي كثيرا[1].

وبناء على ذلك فلا ضرورة لتقدير (قد) قبل الفعل الماضي المرتبط بضمير في جملة الحال، فتقديرها كما يقول ابن عقيل:"تكلف بلا دليل"، [2] كما أن تقديرها يجعل الماضي محققاً، وهو إقحام لمعنى لو أراده المتكلم لأتى به. والذي ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة هو ما يختاره الباحث، وقد احتج الكوفيون لرأيهم بقراءة "أو جاؤوكمْ حصرة صدوركم"[3] ونسبت هذه القراءة إلى الحسن البصري ويعقوب

---

(١) انظر الجنى الداني/٢٥٩، ومغني اللبيب ١٩٧/١.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل٤٧/٢.

(٣) النساء/٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحضرمي والمفضل عن عاصم.[1] فجملة (حصرتْ صدورهم) في محل نصب حال بدون حاجة إلى تقدير (قد)، وإليه ذهب أبو حيان، يقول: [2]

"والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد) وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا، لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة، وهذا كله مقيد أن لا يكون الفعل الماضي غير متصرف وهو (ليس)؛ فإنه لا يجوز دخول (قد) عليه..." واحتج الكوفيون أيضا بقول أبي صخر الهذلي:

وإنّي لَتعروني لذكراك نفضةٌ كما انتفض العصفورُ بلّله القَطر

فبلّله: فعل ماض، وهو في موضع الحال، فدل على جوازه، [3]وفي رد البصريين على احتجاج الكوفيين بالاية المذكورة قالوا: [4] "لا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون (حصرت)صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى:"إلا الذين يصلون إلى قوم".

الوجه الثاني: أن تكون صفة لـ (قوم) مقدر ، ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوما حصرت صدروهم، والماضي إذا وقع صفة لمحذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

الوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال: أو جاؤوكم ، ثم أخبر ، فقال: حصرت صدورهم.

الوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، كما يقال: (جاءني فلان وسّع الله رزقه، وأحسن إليّ غفر الله له..." ونسب الوجه الثاني والوجه الرابع للمبرد. [5]

---

(١) [illegible] ٥١٨/١، وانظر الإنصاف١/٢٥٣.

(٢) شرح أبي حيان/٢١٤.

(٣) الانصاف١/٢٥٣م ٣٢.

(٤) الانصاف١/٢٥٤، وانظر البحر المحيط، ابو حيان٣/٣٣٠.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان٣/٣٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والغريب أن ابن الأنباري لم يذكر للبصريين وجها يقدرون فيه (قد) قبل (حصرت صدورهم)، في حين أنه يذكره في ردهم على الكوفيين الذين احتجوا ببيت الهذلي السابق. [1] ويرد أبو حيان على رأي المبرد في تخريج (حصرت صدورهم) على الدعاء بقوله: [2]

"وتأويله على أن يكون (حصرت) دعاء أو نعتا لموصوف محذوف أي قوما حصرت صدورهم ضعيف جدا. ويدل على الحال قراءة من قرأ: (حصرةً صدورهم)، وقال تعالى: (هذه بضاعتنا رُدّت إلينا) [3] أي: مردودة، وقالت العرب: (ما تأتني إلا قلت حقا) و(وما زاد إلا نفع وما قلّ إلا ضر)...كأنهم قالوا: ما تأتني إلا قائلا حقا، فجميع هذه أحوال وهي بلفظ الماضي".

ويسوق أبو حيان رأيا للفارسي يرد فيه على المبرد في تخريج (حصرت صدروهم) على سبيل الدعاء يقول: [4]

"ورد الفارسي على المبرد في أنه دعاء عليهم، بأن أمرنا أن نقول: اللهم أوقع بين الكفار العداوة، فيكون في قوله (أو يقاتلوا قومهم) نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم.

قال ابن عطية: ويخرج قول المبرد على أن الدعاء عليهم بألا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم، والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم، أي: هم أقل وأحقر.."، وما ذهب إليه البصريون في تخريج (حصرت صدورهم) في قوله تعالى:

"فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا، إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم.." بأن الوجه في (حصرت صدورهم) أنها صفة لقوم في أول الاية، ينبني عليه معنى جديد هو ترك التعرض للذين يصلون

---

(١) انظر الصفحة السابقة.

(٢) شرح ابن حيان/ ٢١٤.

(٣) يوسف/٦٥.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان٣/٣٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى قوم معاهدين أو كافين عن القتال. وهذا بالعطف على صفة قوم، وقد يعطف على الصلة لا على الصفة فيكون المعنى: ترك التعرض للذين يصلون إلى قوم معاهدين أو الذين يكفون عن القتال، وهذا ما رجحه أبو حيان واختاره ووصفه بأنه أظهر وأجرى على أسلوب الكلام، يقول: (١)

"وإنما كان أظهر وأجرى على أسلوب الكلام، لأن المستثنى محدث عنه محكوم له بخلاف حكم المستثنى منه، وإذا عطفت على الصلة كان محدثا عنه، واذا عطفت على الصفة لم يكن محدثا عنه، إنما يكون ذلك تقييدا في (قوم) الذين هم قيد في الصلة المحدث عن صاحبها، ومتى دار الأمر أن تكون النسبة إسنادية في المعنى، وبين أن تكون تقييدية كان حملها على الإسنادية أولى؛ للاستقلال الحاصل بها، دون التقييدية، هذا من جهة الصناعة النحوية.

وأمّا من حيث ما يترتب على كل واحد من العطفين من المعنى، فإنه يكون تركهم القتال سبباً لترك التعرض لهم، وهو سبب قريب، وذلك على العطف على الصلة، ووصولهم إلى من يترك القتال سبب لترك التعرض لهم، وهو سبب بعيد، وذلك على العطف على الصفة، ومراعاة السبب القريب أولى من مراعاة السبب البعيد.

وعليه فإن وجه العطف على الصلة في الآية أقوى من وجه العطف على الصفة، ولا يترجح العطف على الصفة إلا في الموطن الذي ذكره ابن الأنباري:(٢)

"حصرت: جر صفة لقوم، وما بينهما صفة أيضا، وجاؤوكم معترض، وقد قرأ بعض الصحابة: "بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم بحذف": أو جاؤوكم"، وأما وجه كونها جملة خبرية مستقلة (خبرا بعد خبر) وهو رأي الزجاج حيث يقول: (٣)

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان ٣/٣٢٩.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٣٧٩.

(٣) معاني القرآن، الزجاج ٢/٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"وقال بعضهم: حصرت صدورهم، خبر بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم أن يقاتلوكم"فإنه يخرج الحال الواقعة جملة بجميع أنواعها من الحالية سواء أكان فعلها ماضيا أم مضارعا، اسمية كانت أو فعلية!

واحتج الكوفيون بحجةأخرى غير الأية الكريمة وقراءة الحضرمي والحسن البصري، وهي أن ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالا للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أنْ يقع صفة للنكرة فينبغي جواز وقوعه حالا للمعرفة، وإذا جاز أن يقوم الماضي مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال. (١)

وردّها البصريون بأن الماضي لا يدل على الحال، وإذا دلّ على المستقبل ففي مواضع معينة بدليل يدل عليه وليس بالضرورة إن دل على المستقبل أن يدل علىالحال. (٢)

والذي يراه الباحث أن الفعل الذي يعده الكوفيون حالا في هذه المسألة يدل على الحال بالنسبة للفعل الذي تقدم عليه، وذلك أن النمط التركيبي لجمل هذه المسألة يحوي فعلين، كقولنا: (شاهدت زيداً مشى على الحبل).

فالفعل (مشى) الذي يعده الكوفيون حالا يدل على الحالية بالنسبة للفعل (شاهدت) إذ كان المشي زمن المشاهدة، والنظر إلى زمن الحدث لا زمن الإخبار عنه، دون حاجة إلى تقدير (قد)؛ لأن (قد) لا علاقة لها بالتقريب.

والسؤال الذي يرد: إذا لم يكن لـ (قد) صلة بتقريب الماضي من الحال فلماذا يقدرها البصريون؟ ولم اختاروها بالذات في هذا المقام؟

أعتقد أن البصريين يقدرون (قد) قبل الماضي المرتبط بضمير في جملة الحال لغايات اتصال سياقية في التركيب حتى يبدو متسقا، وذلك لشعورهم بحدوث نوع من اختلال الرصف وجودة السبك في تركيب يرد فيه الفعل الماضي حالا، وهذا لا يخفى في جمل نحو: (عادَ الجيشُ انتصر) (تبسّمَ عمرو ضحك)، حتى وصل الأمر إلى جعل هذه الجمل على الإخبار لا على الحال، فجعلوها جملتين لا جملة واحدة. ولكن عندما تدخل الروابط هذه الجمل فانها تبدو منسقة متصلة لا

---

(١) الإنصاف١/٢٥٣،٢٥٤/م ٣٢.

(٢) الإنصاف١/٢٥٧،٢٥٨/م ٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خلل فيها، فيقال: (عاد الجيش وقد انتصر)، (تبسم عمرو وقد ضحك).. فلا دلالة لها إلا على الحال. وهذا كما أراه هو دافع تقدير (قد) في هذه المسألة، لا يعمم على كافة التراكيب، فبعض التراكيب يأتي بها روابط تغني عن (قد)، فيقال مثلا:

(رأيتُ وميضَ البرقِ لمعَ فوق ديارِنا) و (سمعت زيداً قرأ الفاتحة) ، (شاهدته قفزَ من النافذة). فالجمل التي يكون فيها تشكيل من الروابط الضميرية، وتنويع في الضمائر وتراوح بينها، تبدو منسقة متصلة كما في قوله تعالى: "أو جاؤوكم حصرت صدورهم"، وهي حال كما ذهب الكوفيون ولا ضرورة لتقدير (قد) أو غيرها. والله أعلم

الفصل بين المتضايفين:

اختلف النحاة في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فذهب الكوفيون الى جواز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك بغير الظرف وحرف الجر.[1] واحتج الكوفيون بقراءة عبدالله بن عامر: "وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم".[2]

إنّ النحاة مجمعون على منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في اختيار الكلام، ولكنهم مختلفون في الفصل بغير الظرف وحرف الجر في ضرورة الشعر؛ فقد أجازه الكوفيون ومنعه البصريون، يقول ابن الأنباري عندما وصل إلى قراءة ابن عامر:[3]

"ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع، واختلفوا في ضرورة الشعر، فأجازه الكوفيون وأباه البصريون".

---

(١) الإنصاف م ٦٠ ٤٢٧/٢.

(٢) الأنعام/١٣٧.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري ٣٤٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرأي الذي ينسبه ابن الأنباري للكوفيين فيه شيء من التعميم، فالفراء يذهب في هذه المسألة مذهب البصريين. (١)

وللمتأخرين من النحاة وجهتهم الخاصة في هذه المسألة، فقد وجد المتأخرون من النحاة أن الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر يقع في فصيح الكلام ولا يختص بالشعر ، فأجازوا الفصل في مسائل محددة، يقول الأشموني: (٢)

"من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في الشعر خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا، فالجائز في الشعر ثلاث مسائل منها:

- أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، كقراءة ابن عامر : "وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم: وإما ظرفه كقول بعضهم:(ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها).

واحتج الكوفيون لرأيهم ببعض الشواهد الشعرية كقول الشاعر :

فزججتُها بمزجّة ... زجّ القلوص أبي مزاده(٣)

ويقول الآخر :

يطفْن بحوزيّ المراتع لمْ ترعْ ... بوادية من قرع القسيّ الكنائن(٤)

وحكى الكسائي عن العرب: هذا غلامُ واللهِ زيد، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى. واحتج البصريون لرأيهم بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر..لأنهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما. (٥)

---

(١) انظر معاني القرآن، الفراء ١/٣٥٧.

(٢) شرح الأشموني ٢/٥١٧، وانظر شرح ابن هشام٣/١٧٩، وشرح ابن عقيل٣/٨٢، وشرح ابن الناظم/٤٠٥، وشرح أبي حيان / ١٠٩، وشرح الأزهري٢/٥٧.

(٣) لم أعثر على قائل البيت ولم ينسبه ابن الأنباري في الإنصاف، وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لاميل يعقوب٣/١١٤١.

(٤) هذا البيت للطرماح بن حكيم، وهو في ديوانه: ص٤٨٦.

(٥) الإنصاف م ٦٠ ٢/٤٢٧-٤٣٥، بتصرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما سبق نجد الكوفيين لا يقصرون الأمر على الشعر فقد احتجوا بقراءة ابن عامر، وبأقوال سمعوها عن العرب. وهذا ما دفع المتأخرين إلى تفصيل هذه المسألة وإجازة الفصل في مسائل معينة.

وإذا انتقلنا إلى رد البصريين على ما ساقه الكوفيون من شواهد شعرية لإجازة الفصل نجدهم يردونها، فهي عندهم ليست بشيء لأنها شواهد مجهولة القائل فلا يجوز الاحتجاج بها. (١)

ويرى الباحث أن رد البصريين هذا لا يجوز الأخذ به؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إسقاط الكثير من الشواهد الشعرية، لعدم معرفة قائليها حتى عند البصريين أنفسهم. وقد تولى الرد على البصريين السيوطي في هذه المسألة إذ يقول: (٢)

"ولو صح ما قاله -ابن الأنباري-لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين" ولما وصل البصريون إلى قراءة ابن عامر التي احتج بها الكوفيون ضعفوها ولحنوها وغالوا في وصفها بالضعف واللحن. يقول الزمخشري: (٣)

"وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردودا، كما سمج ورد (زج القلوص أبي مزادة) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء، ولو قرىء بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم ولوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"، ويقول ابن الأنباري: (٤)

"والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارىء، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام"، ووصفها ابن جني بالصعوبة، يقول: (٥)

---

(١) الإنصاف م ٦٠.

(٢) الاقتراح، السيوطي ص/٥٧.

(٣) الكشاف، الزمخشري٢/٥٤.

(٤) الانصاف م ٦٠، ٢/٤٣٦.

(٥) الخصائص، ابن جني٢/٤٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"وهذا في النثر حال السعة صعب جدا، لا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف" ورماها ابن خالويه بالقبح، [1] ووصفها مكي بن أبي طالب بالبعد[2]حتى وصل الحد بالرضي إلى عدم التسليم بتواترها. [3]وذكر القرطبي أن بعض النحاة عدها زلة من ابن عامر. [4]

وليس هذا موقف جميع النحاة من هذه القراءة، فبعض النحاة وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي دافعوا عن قراءة ابن عامر، وتصدوا لمن ضعفوها، يقول أبو حيان ردا على الزمخشري بعد أن ذكر رأيه: [5]

"واعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، واعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"، ويقول في كتاب منهج السالك مدافعا عن قراءة ابن عامر: [6]

"زعم بعض النحويين أن ذلك لحن وتأول ذلك بعضهم، والصحيح إجراء ذلك على ظاهره؛ لأنها قراءة متواترة، فلا يمكن الطعن فيها، والتأويل خلاف ذلك الأصل. وقد وجدنا نظيرها في لسان العرب وإن كان قليلا، والقراءة تأتي على الأفصح والفصيح، وعلى الكثير وعلى القليل".

إن ما ذهب اليه أبو حيان جدير بأن يؤخذ به، فقراءة ابن عامر من القراءات المتواترة التي لا يجوز التطاول عليها بأي حال من الأحوال، يقول البغدادي: [7]

"قال السمين: قراءة ابن عامر قراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئيها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سندا، وأقدمهم هجرة

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/١٥١.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع/القيسي ١/٤٥٣.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٩٣.

(٤) الجامع لاحكام القرآن، القرطبي ٧/٩٢.

(٥) البحر المحيط، ابو حيان ٤/٢٣١.

(٦) شرح أبي حيان/١٠٩.

(٧) خزانة الأدب، البغدادي ٤/٤٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإنّما ذكرنا هذا تنبيها على خطأ من ردّ قراءته، ونسبه إلى لحن أو اتباع مجرد المرسوم...والقراءة عندنا هي الأولى لصحتها في العربية، مع إجماع أهل المصرين بالعراق عليها..." ثم ذكر آراء من ضعف قراءة ابن عامر ، وعقب قائلا:

"وهذه الأقوال كلها لا ينبغي أن يلتفت إليها، لأنها طعن في المتواتر ، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر "[1]. ويقول البغدادي رداً على من يدعي إتباع ابن عامر للرسم في هذه القراءة: [2]

"ولا التفات إلى قول من قال: إنه اعتمد على الرسم، لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة شركائهم بالياء. وهذا وإن كان كافيا في الدلالة على جر شركائهم، فليس فيه ما يدل على نصب أولادهم، إذ المصحف مهمل من شكل ونقط، فلم يبق له حجة في نصب الأولاد إلا النقل المحض"، وجاء في حاشية الكشاف تعقيبا على ما ذكره الزمخشري: [3]

"هذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه...ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة....أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك...".

نخلص إلى القول إنّ قراءة ابن عامر صحيحة متواترة لا يجوز تلحينها ولا الطعن فيها. أما تخريجها فقد ذكره كثير من العلماء، يقول القرطبي: [4]

"أضيف القتل في هذه القراءة إلى الشركاء، لأن الشركاء هم الذين زينوا ذلك ودعوا إليه، فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل. لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه، وقدم المفعول وتركه منصوباً على حاله إذا كان متأخراً في المعنى، وأخر المضاف وتركه مخفوضا على حاله، اذا كان متقدماً بعد القتل،

---

(١) المصدر نفسه، ٤/٤٢٢.

(٢) خزانة الأدب، البغدادي ٤/٤٢٤.

(٣) الكشاف ومعه حاشية السيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني وكتاب الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للاحكام ناصر الدين احمد بن محمد الاسكندري المالقي ٢/ ٥٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ٧/٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتقدير: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، أي: أن قتل شركاؤهم أولادهم، ويقول أبو حيان موضحاً وجه الفصل بين المتضايفين:[1]

"ولجواز ذلك وجه من القياس لأن الفاعل كجزء من العامل فيه، فكأنه لم يفصل بينهما لأن رتبته التقديم واقتضاؤه له أشد من اقتضائه للمفعول، واذا كان من لسانهم مسموعاً ولم يكن بالقياس مدفوعاً كان جديرا أن لا يكون ممنوعا".

ويرى الباحث أنه لا ضير من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور والمفعول إذا كان المضاف عاملا فيهن، وهو ما ذكره شرّاح الألفية واختاره ابن مالك[2]فقد ورد ذلك في قراءة سبعية وعليه كثير من أقوال العرب وأشعارها.

وثمة إشارة لطيفة ذكرها أستاذنا الدكتور سمير استيتية في قراءة ابن عامر في هذه الآية، فقد عمل المصدر (قتلُ) بأن نصب مفعولا (أولادهم) بالرغم أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه، والمصدر غير منون أو معرف بأل، وحتى يعمل المصدر فالتقدير: قتلُ المشركين أولادهم شركائهم. لكنه حذف (المشركين) لأن القاتل أب، وهو من باب تلطف الحق سبحانه وتعالى بمن يخاطب، اذ لا يذكره بشنيع جرمه وعظيم ذنبه.

والفصل بين المتضايفين له مقاماته الخاصة التي يكون فيها جائزا فلا يخل بانسجام تركيب ولا إفادة معنى. أما إذا أدى الفصل بين المتضايفين إلى إحداث إخلال في بنية التركيب أو لبس في المعنى فهو غير جائز، وليس هذا من مقاماته، مثال ذلك:

إذا فصلت بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في التركيب الإضافي التالي: (عبد الحكيم) كأن يقال: (جاء عبد والله الحكيم)... فهذا غير جائز، أما إن فصلت بالقسم في (غلام زيد) كأن يقال: (جاء غلام والله زيد) فهو جائز كما حدث الكسائي عن العرب، لأنه لا يخل التركيب ولا يلبس المعنى.

---

(١) شرح أبي حيان /١٠٩.

(٢) انظر شرح ابن الناظم/٤٠٥، وشرح السيوطي على الألفية (المطالع السعيدة) ص ٤٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعليه فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما يراه الباحث جائز في المقام الذي لا يحدث لبساً ولا يخل بمعنى. أما إن أدى الفصل إلى إحداث لبس فإن الفصل بينهما ممتنع؛ لأن التراكيب اللغوية هدفها الأسمى الذي تسعى إليه هو إفهام المعنى.

وما جاء في قراءة ابن عامر لا لبس فيه، بل هو من الفصل المحبب، ألا ترى أهمية ذكر (الأولاد) الذين يقع عليهم القتل، والإتيان بالولد يقدم على الإتيان بالشريك، لأن رابطة الأب بابنه أقوى بكثير من رابطة الشريك بشريكه، فسبق المفعول المضاف إليه وتقدم عليه. والله أعلم

إضافة الظرف إلى المعرب[1]:

اختلف البصريون والكوفيون في الظرف المضاف إلى معرب بعده، فلم يجز البصريون فيه إلا الإعراب وأجاز الكوفيون الإعراب والبناء، يقول أبو حيان: [2]

"إذا أضفت الظرف الذي يتلوه فعل مبني اختير بناء الظرف...وإن كان مضافاً إلى جملة مصدرة بفعل معرب...فمذهب البصريين أنه يجب إعراب الظرف ولا يجوز البناء، ومذهب الكوفيين أنه يجوز الإعراب والبناء".

استشهد الكوفيون بقراءة نافع وابن محيصن (هذا يومَ ينفع الصادقين صدقُهم)[3] حيث بنى الظرف (يوم) لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل معرب وإليه ذهب الفارسي وابن مالك[4] وقرأ الجمهور: (يومُ) بالرفع. [5]

---

(١) جاز الاضافة الى الفعل المضارع لأن المقصود به مصدره، انظر الحجة لابن خالويه/١٣٦، والخزانة للبغدادي١/٩٥.

(٢) شرح أبي حيان/٢٨٧.

(٣) المائدة/١١٩.

(٤) شرح الأشموني ٢/٤٧٧، وانظر شرح ابن الناظم/٣٩٤، وشرح الأزهري٢/٤٢.

(٥) انظر التيسير للداني/٨٤، وحجة القراءات لابن أبي زرعة/٢٤٢، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد/٢٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى البصريون فتحة (يوم) في قراءة نافع أنها حركة إعراب لا بناء، يقول الزجاج: (١)

"القراءة برفع (اليوم) ونصب (اليوم) جميعا، فأما من رفع فعلى خبر هذا اليوم..ومن نصب فعلى أن يوم منصوب على الظرف، المعنى قال الله هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي: قال الله هذا في يوم القيامة".

ورفض البصريون نصب (يوم) حتى وصل بهم الحد إلى وصف قراءة نافع وابن محيصن بأنها غير جائزة(٢). وعرض ابن خالويه تخريج البصريين والكوفيين لقراءة نافع، يقول: (٣)

"والحجة لمن نصب أنه جعله ظرفا للفعل، وجعل (هذا) إشارة إلى ما تقدم من الكلام، يريد والله أعلم: هذا الغفران والعذاب في (يوم ينفع الصادقين صدقهم) أو يكون (اليوم) ها هنا مبينا على الفتح، لإضافته إلى أسماء الزمان لأنه مفعول فيه".

وبناء على ما تقدم فإن إعراب (يوم) يختلف عند الفريقين، يقول مكي بن أبي طالب القيسي: (٤)

"وحجة من نصب أنه جعل الإشارة بـ (هذا) إلى غير اليوم مما تقدم ذكره من الخبر والقصص في قوله (وإذ قال عيسى)، وليس ما بعد القول حكاية، فإن جعلته حكاية أضمرت مما يعمل في (يوم)، والتقدير: قال الله هذا الذي أقتص عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع، وإن لم نجعله حكاية فأعمل القول في اليوم على أنه ظرف لليوم والمعنى: قال الله تعالى هذا القصص الذي قص عليكم أو هذا الخبر الذي أخبرتم به في يوم ينفع الصادقين، أي سيقوله في ذلك اليوم...ومذهب الكوفيين في فتح (يوم) أنه في موضع رفع على خبر (هذا)، و(هذا) إشارة الى اليوم، ولكنه فتح عندهم وفتحته بناء لإضافته إلى الفعل لأنه غير متمكن..."

---

(١) معاني القرآن ، الزجاج ٢/٢٢٤، وانظر الكشاف، الزمخشري١/٦٥٨، والجامع للقرطبي٦/٢٤٥.

(٢) الجامع لاحكام القرآن/القرطبي ٦/٢٤٤.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/١٣٦.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات، القيسي/٤٢٣،٤٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن االبصريين الذين يرون أن (يوم) معرب لا مبني، يجعلون نصبه على الظرفية لـ قال، أو ظرفا خبرا لـ (هذا) يقول أبو حيان في تخريج نصب (يوم): [1] "أن يكون ظرفاً لـ (قال)، و (هذا) إشارة إلى المصدر، فيكون منصوبا على المصدرية، أي (قال الله هذا القول) أو إشارة إلى الخبر أو القصص...والوجه الثاني: أن يكون ظرفاً خبر هذا، وهذا مرفوع على الابتداء، والتقدير (هذا الذي ذكرنا من كلام عيسى واقع يومَ ينفع) ويكون (هذا يوم ينفع) جملة محكية بـ (قال)".

واستنادا إلى تخريج الكوفيين لا فرق في المعنى بين قراءة (نافع) وقراءة الجمهور. يقول أبو حيان: [2]

"فعلى قولهم -الكوفيين- تتحد القراءتان قراءة نافع والجمهور في المعنى" فكلاهما يجعل (يوم) خبرا لـ (هذا)، إلا أن الجمهور أعربه ونافع بناه على حد مذهب الكوفيين، واستشهد ابن هشام[3] لرأي الكوفيين بقول الشاعر :

تذكّر مَا تذكّر من سليمى على حينَ التواصلُ غيّرْ دان

ويرى الباحث أنّ الاستعمال اللغوي يشهد لما ذهب إليه الكوفيون فهم لا يمنعون إعراب الظرف المضاف إلى معرب بعده، بل يجيزون الإعراب والبناء.

وإذا كان الظرف المضاف إلى مبني يكتسب البناء وسمع فيه الإعراب، [4] فكذلك الحال في المضاف إلى فعل معرب يصح فيه الوجهان، ولعل ذلك لأن هذا الظرف مفتقر للمضاف إليه جوازاً لا وجوبا. والله أعلم

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان٤/٦٧، وانظر إعراب العكبري١/٤٧٧.

(٢) المصدر نفسه. ٤/٦٧.

(٣) شرح ابن هشام٣/١٣٦،والبيت يروى بوجهين خفض حين وفتحها، ولم أقف على صاحب البيت، وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/١٠٠٩.

(٤) شرح ابن الناظم/٣٩٣،٣٩٤، وانظر شرح ابن عقيل ٣/٥٩،٦٠، واستشهد بقول الشاعر : على حينٍ عاتبت المشيب على الصبا

حيث روي بكسر (حين) وفتحها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المضاف إلى ياء المتكلم:

قرأ حمزة قوله تعالى:"ما أنا بمُصَرخكم وما أنتم بمصرخيّ"[1]بكسر الياء، والباقون بفتحها[2]وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب. [3] يقول الأشموني: [4]

"وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وبها قرأ حمزة"ما أنتم بمصرخيّ" وكذلك سمع كسرها بعد ألف المقصور، قال: عصاي، وقرأ بها الحسن البصري وأبو عمرو بن العلاء في شاذة"

ونسبت لغة كسر ياء المتكلم في الإضافة إلى بني يربوع. [5] حمل كثير النحاة على قراءة حمزة ووصفوها بالضعف والوهم، ووصل الحد إلى رميها باللحن، يقول الزجاج عن قراءة حمزة: [6]

"وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة لا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين"، ويقول الفراء بعد أن ذكر قراءة حمزة والأعمش ويحيى [7]

"ولعلها من وهم القراء من طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم"، وجعلها الأخفش لحنا، يقول عنها[8]، "وهذا لحن لم نسمع به من أحد من العرب، ولا أهل النحو".

وعدّها الزمخشري ضعيفة والشاهد عليها بيت مجهور القائل.[9]وقال القرطبي: [10]"وفي التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال:"لو صليت خلف امام يقرأ: (ما أنتم بمصرخيّ) و(الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت

---

(١) ابراهيم/٢٢.

(٢) حجة القراءات، ابن أبي زرعة/٣٧٧.

(٣) تذكرة النحاة، أبو حيان/٣٤.

(٤) شرح الأشموني ٢/٥٤٠، وانظر شرح ابن هشام ٣/١٩٧، وشرح ابي حيان /٣٠٧.

(٥) شرح أبي حيان /٣٠٧.

(٦) معاني القرآن، الزجاج ٣/١٥٩، وانظر ارتشاف الضرب ٢/٥٣٦،٥٣٧، واعراب النحاس٢/٣٦٨.

(٧) معاني القرآن، الفراء ٢/٧٦.

(٨) معاني القرآن، الأخفش ٢/٣٧٥.

(٩) الكشاف، الزمخشري ٣/١١٨.

(١٠) الجامع لاحكام القرآن، القرطبي ٥/٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لعلي وخرجت". وفي المقابل نجد من النحاة من دافع عن قراءة حمزة وتلمس لها وجهاً في العربية، وأخذ على من طعن فيها، يقول أبو حيان بعد أن ذكر آراء من ضعفها: (١)

"وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يتلفت إليه، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة. وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها، ونص قطرب على أنها لغة بني يربوع، وقال (القاسم بن معن) وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو، فقال: هي جائزة، وقال أيضا: لا تُبال إلى أسفل حركتها أو إلى فوق، وعنه أيضا: هي بالخفض حسنة ولا التفات الى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة وأمام نحو وامام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها..."

فأبو حيان في دفاعه عن قراءة حمزة يستشهد بآراء بعض العلماء الذين يعدون من رؤساء النحويين كما سماهم الذين استحسنوها واستجازوها لغويا، وهو يركن إلى من كان عربياً صريحاً من أئمة اللغة والنحو والقراءة كأبي عمرو ابن العلاء الذي أجازها وحسنها في إثبات وجه كسر ياء المتكلم في الإضافة.

وجاء في حاشية الشيخ يس على شرح التصريح(٢)(قوله: (لغة بني يربوع) قال شاعرهم وهو الأغلب العجلي:

قال لها هَل لك يا تافيّ قالت له ما أنت بالمرضيّ

وقول الزمخشري هي ضعيفة واستشهد لها ببيت مجهول، مردود بأن غيره قال: إنه للأغلب، قال أبو شامة ورأيته في أول ديوانه.

ويرى الباحث أن موقف أبي حيان هو الموقف الحق، وأن ما ذهب إليه الزجاج والفراء والأخفش وغيرهم ممن طعن في قراءة حمزة لا يؤخذ به ولا يلتفت اليه؛ لأن ورود قراءة قرآنية سبعية على ظاهرة لغوية أيّا كانت دليل كاف

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان ٤٠٨/٥، وانظر ارتشاف الضرب ٥٣٦/٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري-حاشية الشيخ يس العلمي ٦٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على صحة هذه الظاهرة، وقيامها وأهميتها حتى نزل بها الوحي، وقرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي متبعة لا يجوز ردها ولا مخالفتها وهي الغاية في الفصاحة والبلاغة[1].

خرج النحاة والقراء قراءة الجمهور -بفتح الياء-على التحريك بالفتح للإلتقاء الساكنين يقول ابن خالويه: [2]

"الحجة لمن فتح أن يقول: الأصل: (بمصرخيني) فذهبت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، فالتقى ساكنان، ففتح الياء لالتقائهما، كما تقول: عليّ ومسلميّ..." وقيل أدغمت ياء الجمع بياء الإضافة على لغة من فتحها وهو الأصل في الياء على الأصح"[3].

أما قراءة حمزة فيرى الفراء أنها جاءت على أصل تحريك الساكنين إذا التقيا، يقول الفراء: [4]

"فان يك ذلك-خفض الياء- صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح" وإليه ذهب ابن جني[5] وابن يعيش[6] وابن خالويه وأنشد شاهدا لذلك:

قال لها هل لك يا تافيّ قالتْ له ما أنت بالرضيّ[7]

وفي رد أبي حيان على الطاعنين بقراءة حمزة ما يدل على تخريجات أخرى لقراءة الكسر، يقول: [8]

---

(١) حاول القرطبي أن يتلمس للطاعنين مخرجا، قال: "هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه، فلعل هؤلاء النحاة أرادوا أن غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح" الجامع، القرطبي، ٢٣٥/٩، وهذا غير جائز فالقراءة المتواترة السبعية لا فصاحة ترجى بعدها.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/٢٠٣.

(٣) الكشف، القيسي، ص٢٦/٢٧.

(٤) معاني القرآن، الفراء ٧٦/٢.

(٥) المحتسب، ابن جني ٤٨/٣.

(٦) شرح المفصل ٣٦/٣.

(٧) الحجة في القراءات، ابن خالويه/٢٠٣، ونسب ابو حيان البيت للأغلب العجلي، البحر المحيط ٤٠٨/٥.

(٨) البحر المحيط ٤٠٨/٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"قال الفراء: لعلها -قراءة حمزة- من وهم القراء...ولعله ظنّ أن الباء في (بمصرخي) خافضة للفظ كله، والياء للمتكلم خارجة من ذلك".

فالفراء يظن أن حمزة قد وهم في قراءته، وأنه رأى أن الباء جرت (بمصرخي) كلها وظهرت العلامة على الياء، فهي حركة إعراب وهذا وهم لأن الياء خارجة من ذلك.

وأرى أن الفراء هو الذي وهم في ظنه هذا، فلم يكن حمزة في قراءته إلا مختاراً لحرف سمعه ونقل اليه بالتواتر، حتى يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويخرج ابن هشام قراءة حمزة بوجهين، ويعقد لذلك مسألة، يقول: [1] ما وجه قراءة بعضهم (وما أنتم بمصرخيّ) بكسر الياء...؟ **الجواب:** أما القراءة الأولى فلها وجهان:

أحدهما: أن (ياء) الجمع أدغمت في (ياء) الإضافة الساكنة، فلما التقى ساكنان كسر الثاني.

الثاني: أن قطرب حكى أن لغة بني يربوع أنهم يزيدون (ياء) للمد على ياء الإضافة، فيقولون في نحو: مررت بي: مررتُ بيّ بياءين الأولى مكسورة والثانية ساكنة...وعلى هذا فالأصل (بمصرخيّ) بثلاث ياءات: الأولى ساكنة وهي ياء الجمع، والثانية (ياء) المتكلم وهي مكسورة للمناسبة، وإلا فحكم ياء المتكلم أن تكون ساكنة أو مفتوحة، وهذه الياء هي الياء المدغم فيها. والثالثة (ياء) المزيدة على ياء الإضافة وهي ساكنة كالياء في (بهي).

ولما اجتمعت ثلاث ياءات، حذفت الثالثة لأن الثقل انتهى عندها، وبقيت الكسرة دليلاً عليها".

ويرى الباحث أن ظاهرة كسر ياء الإضافة هي من الظواهر اللغوية التي تكون في الوصل لا الوقف ولننظر في الآية الكريمة: "ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ إني كفرت بما أشركتمون من قبل إنّ الظالمين لهم عذاب أليم".

إنّ الأصل في (مصرخيّ) كما قال ابن خالويه: مصرخينيّ أي: (مصرخين+ياء المتكلم) وعند إضافة ياء النفس (المتكلم) على مصرخين، فإنّ

---

(١) مقالات هامة لابن هشام في اللغة والادب والنحو والصرف /ص ٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النون تحذف للإضافة، والأصل في ياء المتكلم أن تكون مفتوحة[1] وبالتالي تصبح الكلمة (بمصرخيّ) بعد إدغام الياءين، وعليها قراءة الجمهور.

أما قراءة حمزة، فان السياق سياق وصل لا سياق وقف، فقد كسرت ياء المتكلم وإنْ كان الأصل فيها الفتح مناسبة لكسرة همزة (إني) التي بعدها.

ولست بدعا في هذا الراي، بل هو رأي بعض القدماء أنفسهم، يقول ابن الأنباري[2]في قراءة حمزة:

"عدل بها هنا إلى الأصل وهو الكسر، ليكون مطابقاً لكسرة همزة (إني كفرتُ بما أشركتمون)؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها. وإنما عاب من عاب هذه القراءة لأنه توهم كسر الياء بالباء، على أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب"

وهذا الذي فسره ابن الأنباري-والله أعلم-هو المذهب الصحيح في تخريج قراءة حمزة. مع العلم أن القراءة بفتح ياء الإضافة أو كسرها هي في الوصل لا في الوقف، لأن الوقف علامته السكون، يقول ابن أبي زرعة:[3]

"وأما حمزة فليس لاحناً عند الحذاق؛ لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب..".

نخلص إلى القول إنْ كسرَ الياء في قراءة حمزة في قوله تعالى"بمصرخيّ" كانت لمماثلة الكسرة في همزة(إن)التي تليْ الياء في الوصل، ومن فتحها لجأ إلى المخالفة، والمماثلة والمخالفة كلاهما سبيل لإحداث سياق صوتي مقبول يحدث انسجاماً لدى المتكلم وإيقاعاً حسناً لدى السامع.

---

(١) يقول الدكتور التهامي الراجي الهاشمي عن ياء الاضافة: انها اسم المضاف اليه وأصلها الحركة لأن الاسم لا يكون على حرف واحد ساكن، والدليل على أن أصلها الحركة أنها كالكاف في عليك وإليكَ، وهذه المضمرات لا تكون إلا متحركات، فكذلك ياء الاضافة، وإنما جاز إسكانها استخفافا للحركة على الياء، لأن الياء حرف ثقيل فإذا تحرك ازداد ثقلا".

مذاهب القراء في ياء المتكلم، ص١٥.

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٥٧.

(٣)حجة القرآءات، ابن أبي زرعة /٣٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا كسر ياء(عصاي) الذي استشهد به فلا أراه من باب هذه المسألة، والكسرة فيها والله أعلم كالكسرة في نون (طالبان) المثنى المرفوع أي لمخالفة الفتحة الطويلة-الألف- قبلها. والله أعلم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجيء (أو) بمعنى (بل):

يرد حرف العطف (أو) في اللغة على معان مختلفة، ولكن مجيئه بمعنى (بل) مسألة مختلف فيها، فقد أجازه الكوفيون ومنعه البصريون. (١)

يقول الأشموني: (٢) "(واضراب بها أيضا نمي) أي: نسب إلى العرب...تمسكا بقوله:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي (٣)

وقراءة أبي السمال: (أوْ كلما عاهدوا عهدا) (٤)بسكون الواو".

انطلق البصريون في منعهم لمجيء (أو) بمعنى (بل) من تمسكهم بالأصل، يقول ابن الأنباري: (٥)

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر. فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل".

إن ما لجأ إليه البصريون يمثل منهجهم في دراسة اللغة، وهو التمسك بالأصل. وهذا في حقيقته سعي دؤوب منهم لخلق اللغة المثالية، بحيث تقعد اللغة في قواعد وقوانين محددة ومرسومة. غير أن ما يطمحون إليه من لغة مثالية هو في حقيقة الأمر بعيد المنال؛ لأن اللغة كالإنسان تماما من أصعب الأشياء على الضبط والربط. ومهما وضعت من قوانين ، وسنت من تشريعات سيظل الخروج عنها موجوداً والتجاوز قائما.

---

(١) الانصاف، م٦٧، ٤٧٨/٢ (رأي الكوفيين هو رأي الكسائي البحر المحيط ٤٩٢/١، والفراء شرح التصريح ١٤٦/٢) ورأي البصريين هو رأي المبرد، انظر المقتضب ٣٠٤/٣.

(٢) شرح الأشموني ١٩٢/٣، وانظر مغني اللبيب ٧٧/١.

(٣) البيت لجرير ، وهو في ديوانه صفحة (١٥٠).

(٤) البقرة/١٠٠.

(٥) الإنصاف، م ٦٧، ٤٨١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا لا يعني نبذ التمسك بالأصل كمعيار يحتكم إليه ويقاس عليه، بل إن التمسك بالأصل ظاهرة صحية في اللغة. ولكنها في الوقت نفسه لا تعني رد ما جاء على غير أصله، لأن ذلك سيؤدي إلى طرح كثير من الظواهر اللغوية التي خالفت أصلها وخرجت عنه. أمّا الكوفيون فقد عبر عن رأيهم ابن الأنباري، يقول:(١)

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون"(٢)فقيل في التفسير: إنها بمعنى (بل)، أي: بل يزيدون...ثم قال الشاعر(٣):

بدتْ مثلَ قرنِ الشمسِ في رونقِ الضحى وصورتها أو أنتِ في العينِ أملحُ

لم يرفض البصريون معنى الإضراب الذي ذكره الكوفيون في الآية الكريمة في ردّهم على الكوفة. ولم يبطلوا تفسير من خرج (أو) بمعنى (بل)، وإنّما ذكروا تفاسير أخرى أفادتها (أو) كالتخيير والشك.(٤)

أما المبرد فينفي أن تكون (أو) بمعنى (بل) في قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)، يقول:(٥) "...إن قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة (بل)، وهذا فاسد عندنا من وجهين:

أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: (ضربت زيدا أو عمرا) و(ما ضربت زيدا أو عمرا) على غير الشك، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم.

---

(١) الإنصاف ٦٧، ٤٧٩/٢.

(٢) الصافات/١٤٧.

(٣) البيت لذي الرُمّة، وهو في ملحق ديوانه صفحة/١٨٥٧، وانظر الخصائص ٤٥٩/٢، ٤٦٠، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، أميل يعقوب ١٧٣/١.

(٤) الانصاف م ٦٧ ٤٨١/٢.

(٥) المقتضب، المبرد/٣/ ٣٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والوجه الآخر: أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان. وهذا منفي عن الله عز وجل، لأن القائل إذا قال: مررت بزيد غالطاً فاستدرك أو ناسياً تذكر، قال: بل عمرو، ليضرب عن ذلك ويثبت ذا".

ويرى الباحث أن ما ذكره المبرد لا يعد مانعا لإفادة (أو) للإضراب، اذ ليس من الضروري أنه إذا أفادت (أو) الاضراب في سياق أن تفيده في باقي السياقات، فلكل سياق ماهيته الخاصة ومقامه المحدد الذي يضفي بدلالات خاصة للألفاظ في التركيب. وليس أدل على ذلك اختلاف معاني الحرف الواحد، فقد يدل على معنى في سياق يختلف عنه في سياق آخر. وقد أجاب الرضي على جواز مجيء (أو) بمعنى (بل)، يقول: [1]

"وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناء على ما يحذر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق فأضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظواهر الحزر، أي: أرسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك. وكذا قوله تعالى: (وما أمرنا إلا واحدة كلمح البصر، أو هو أقرب..).

بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم أضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية أن قالوا ذلك، وحقق وقال: (أو هو أقرب)".

ويمكن الإضافة إلى قول الرضي أن مجيء (أو) بمعنى (بل) تعبير عن الكثرة في العدد في الآية الكريمة السابقة. مثال ذلك ولله المثل الأعلى إذا قال أحد العلماء: (قرأت ما يزيد على ألف كتاب أو أكثر) وعند مقارنتها بـ (قرأت ما يزيد على ألف كتاب بل أكثر).

فإن هاتين الجملتين (على اعتبار أو في الجملة الأولى بمعنى (بل) لا تفيدان الإضراب، ولا تدلان بحال أن المتكلم غلط أو نسي ثم اضرب واستدرك، ولا أرى المتحدث إلا أنه يريد أن يعبر عن ذلك الكم الهائل والكثرة العديدة من الكتب

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٦٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التي قرأها. فهي من الكثرة بمكان، ولا وجه للخطأ أو النسيان. مع العلم أن (بل) قد تكون لاستدراك خطأ أو نسيان ولكن في سياق آخر ومقام مختلف.

وفي قوله تعالى" وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" فإن (أو) للتعبير عن الكثرة التي أرسل الله عز وجل نبيه اليها. وليس الأمر من قبيل الترادف بين أو وبل فلا ترادف في القرآن الكريم، ولعل ما ذكره أستاذنا الدكتور عودة أبو عودة يكشف عن روعة التعبير باستخدام (أو) في الآية الكريمة يقول: إن المئة ألف يمكن أن يزيدوا في كل ثانية فلو قال الله عز وجل مئة ألف فقط لامتنع أن يزيدوا على ذلك ولكن قوله تعالى "او يزيزدون" دليل على تكاثرهم في كل لحظة.

ويرى أستاذنا الدكتور سمير استيتية أن (أو) في مثل هذا المقام تضفي سمة التقريب على ما قبلها، والتحديد على ما بعدها، ففي قوله عز وجل: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون". فإن المفهوم من قوله (مائة ألف) التقريب في العدد المرسل إليه، وقوله (يزيدون) تحديد لذلك العدد بأنهم في زيادة عن ذلك العدد، وهو ملمس لطيف يستدل منه على تلك الكثرة التي أرسل الله عز وجل رسوله إليها.

وكل هذه اللمسات اللطيفة تتأتى باستخدام (أو) لا باستخدام (بل) والله تعالى أعلم.

العطف على الضمير المجرور:

اختلف البصريون والكوفيون في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون.[1] واختار ابن مالك رأي الكوفيين وكذلك الأشموني[2] وأبو حيان[3] واستشهد بقراءة"واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"[4] بخفض الأرحام على جواز العطف على الضمير المجرور

---

(١) الانصاف، ابن الانباري ٤٦٣/٢ م ٦٥.

(٢) شرح الأشموني ٢١٣/٣.

(٣) شرح أبي حيان/٣٢٣، وانظر شرح ابن هشام ٣٩٢/٣، وشرح ابن يعيش ٢٤٠/٣، وشرح الأزهري ١٥٠/٢.

(٤) النساء/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من غير إعادة الجار. ونسبت هذه القراءة إلى حمزة الزيات وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش. (١)

وقبل الشروع في معرفة آراء النحاة في هذه المسألة يحسن التعرف على من نسب إليه المنع والإجازة من نحاة القطرين.

نسب ابن الناظم رأي الكوفيين إلى الفراء، (٢) وعند الرجوع إلى معاني القرآن للفراء، نجده يضعف وجه العربية في العطف على الضمير المخفوض، يقول في قراءة الجر: (٣) "وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر:

نعلّق في مثلِ السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانف(٤)

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"، فالفراء يجيز عطف الظاهر على المضمر المخفوض في الشعر، ونسب رأي الكوفيين إلى يونس والأخفش من البصريين، (٥) وعند العودة الى كتاب معاني القرآن للأخفش نجده يذكر القراءتين في (الأرحام) ثم يقول: (٦)

"والأول-قراءة النصب-أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور" فالأخفش ليس ممن وافق الكوفيين، كالفراء تماما. وهذا يدفعنا إلى تقصي حقيقة موقف الكوفيين في هذه المسألة.

جاء في مجالس العلماء للزجاجي ما يوضح موقف الكوفيين، يقول الزجاجي:(٧) "ولو قلت: مررت به وزيد، كان غير جائز عند البصريين البته إلا في ضرورة الشعر، وقد قبحه الكوفيون وأجازوه على قبحه".

---

(١) البحر المحيط ٣/١٦٥.

(٢) شرح ابن الناظم/٥٤٤.

(٣) معاني القرآن، الفراء ١/٢٥٢.

(٤) نسب الجاحظ هذا البيت في كتاب (الحيوان) للشاعر مسكين الدارمي، انظر الحيوان للجاحظ ٦/٤٩٣.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/٦٥٨.

(٦) معاني القرآن، الأخفش ١/٢٢٤.

(٧) مجالس العلماء، الزجاجي/٣٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالكوفيون يجيزون عطف الظاهر على مضمر مخفوض على قبح وليس إجازة مطلقة كما ذكر ابن الأنباري، ومن جهة ثانية فإن البصريين يجيزونه في ضرورة الشعر، لقد استقبح سيبويه أنْ يعطف ظاهر على مضمر مخفوض، يقول:(١)

"ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد... لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وإنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين"، إلا أنه أجاز هذا العطف إذا اضطر الشاعر إليه، وأنشد...: (٢)

فاليومَ قَرَبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ(٣)

وهذا يدفعنا إلى إعادة النظر فيما يطلقه ابن الأنباري من اراء ينسبها إلى المدرستين، ومدى موافقة ما ينسبه مع ما نجده من اراء لمن ينسب إليهم.

احتج البصريون بثلاث حجج ذكرها ابن الأنباري(٤)الأولى:" قلنا لا يجوز لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجرورا اتصل الجار ولم ينفصل منه...فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الأسم على الحرف لا يجوز".

إن البصريين في حجتهم هذه لا يجيزون عطف الاسم على الحرف، وليس هذا محل الخلاف، ووصل بهم الحد إلى إلغاء الضمير، فجعلوه يتلاشى وكأنه لا وجود له، فليم يبق إلا حرف الجر.

إن كون الضمير متصلا لا يضعفه، فهو ساد مسد الاسم، ولا يجوز إغفال وجوده بأية حال من الأحوال. أما الحجة الثانية فقالوا: (٥)

---

(١) الكتاب، سيبويه ٣٨٢/٢.

(٢) مجالس العلماء، الزجاجي /٣٢١.

(٣) لم أقف على قائل البيت، وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، أميل يعقوب ١٠٧/١.

(٤) الانصاف م ٦٥، ٤٧٢/٢.

(٥) الانصاف ٤٦٧/٢، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها /٣٧٥،٣٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"لأن الضمير قد صار عوضا من التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون: (يا غلام) فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم الظاهر".

لقد جعل البصريون الضمير عوضا من التنوين، في حين أن الضمير عوض من الاسم. والتنوين في حقيقته جزء من الحرف الأخير من الاسم، ويشكل معه مقطعا مستقلا، ولا وجود للتنوين دون هذا الحرف، لأن في استقلال التنوين بترا للحرف الأخير من الكلمة وإخلالا للبنية.

أما الضمير فيشكل مقطعا مستقلا، وهو وإن كان يلتصق بالحرف الأخير -في حالة الاتصال-فإن علاقته بالفعل كله لا بآخر حرف. ويشكل الضمير مع الفعل أو الاسم تركيبا خاصا يمكن تجزئته، ورد ابن مالك حجتهم هذه بقوله: (١)

"والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه كالتنوين، ولا يمنعان بإجماع".

إن الضمير ليس عوضا من التنوين، وحذف التنوين عند إضافة الضمير إلى الاسم لا يدل على التعويض، لأن التنوين حذف بسبب التركيب الإضافي الجديد عند إضافة الضمير. وينبغي على من يقول بالتعويض أن يجعل التنوين عوضاً من الاسم الظاهر الذي يحذف لأجله عند الإضافة. وعلى ذلك يمنع العطف على الاسم الظاهر المخفوض لأنه -بناء على رأيهم-عوض من التنوين، ولكن لما كان يصح العطف على الاسم الظاهر المخفوض، فإن حجة البصرة هذه عليها وليست لها.

كما أن المشابهة الشكلية بين الضمير والتنوين ليست مسوغا لمنع العطف، وقد يأتي الضمير على أكثر من حرف ويبقى متصلا، وكان عليهم أيضا أنْ يمنعوا العطف على الضمير المتصل المنصوب ومع ذلك أجازوه؟!

نخلص إلى القول إن الضمير والتنوين شيئان مختلفان، فالضمير شكل من أشكال الاسم، يدل على ما يدل عليه الاسم، والتنوين علامة للاسم تحمل دلالة خاصة ولا تدل على ما يدل عليه الاسم.

---

(١) الهمع ٢٦٨/٥، وانظر البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري ٢٤٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحجة الثالثة للبصريين هي كما أنه لا يجوز أن يقال (مررت بزيد وك) فكذلك ينبغي ألا يجوز (مررت بك وزيد)؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفا فلا يجوز أن يكون معطوفا عليه. [1] ونسب الرأي إلى المازني. [2]

ولا أرى في رأي المازني دليلا على المنع؛ لأن عدم جواز (مررت بزيد وك) لم يكن بسبب عدم إجازة عطف ضمير على اسم ظاهر مخفوض بدون إعادة الخافض، بل سببه عدم جواز هذه الجملة أصلا، إذ لا وجود لها ولا تصح في اللغة، لأن الضمير إذا بطل اتصاله وجب انفصاله، وإذا تأكد اتصاله بطل انفصاله. فالضمير (ك) لا يكون إلا متصلا فان لم يتصل يصبح (إياك) على الانفصال نقول: (مررت به وإياك) فإن بدلنا مكان المتعاطفين أصبحت الجملة (مررت بك وإياه).

وإعادة الجار والمجرور في ما مثل به المازني هي للمحافظة على شكل الضمير فقط، اذ باعادة حرف الجر يبقى الضمير متصلا، وإلا خرج إلى الانفصال. ولأبي حيان رأي جميل في الرد على المازني، يقول: [3]

"وتعليل المازني معترض بأنه يجوز أن تقول: رأيتك وزيدا، ولا يجوز: رأيت زيداً وك، فكان القياس: رأيتك وزيدا أن لا يجوز".

ومن البصريين من أجاز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر إذا أكد الضمير المتصل بضمير منفصل، وهو رأي الجرمي والزيادي. [4]

ولعل الغاية في رأييهما هي الإتيان بالمنفصل أكثر من توكيد المتصل فالمنفصل يعطف عليه في جميع حالاته. وما ذهب إليه الجرمي والزيادي إكراه للمتكلم على ما لا يريده أحيانا. فالتوكيد يحكمه مقام الحديث ومواقف الكلام، فينظر المتكلم إنْ كان يستدعي المقام التوكيد أو عدم التوكيد. أما إلزام التوكيد

---

(١) الانصاف ٤٦٧/٢.

(٢) حجة القراءات، ابن أبي زرعة/١٨٩.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ١٦٥/٣.

(٤) أنظر الهمع ٢٦٨/٥، وشرح الأشموني ٢١٣/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لجواز العطف، فإغفال للدلالة وإكراه للمتكلم لغاية خدمة التركيب. فقد لا يحتاج إلى التوكيد، فلم نتكلف ما لا حاجة لنا به؟!

والذي يراه الباحث هو جواز العطف على الضمير المتصل المخفوض من غير إعادة الخافض، وهو رأي الكوفيين في هذه المسألة استناداً إلى كتاب الله عزّ وجلّ وكلام العرب من شعر ونثر، يقول ابن الأنباري: (١)

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز، أنه قد جاء في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" بالخفض...وقال تعالى: "وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين".

وقال الشاعر:

فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بكَ والأيام من عَجَبِ

وحكى قطرب عن العرب: "ما فيها غيره وفرسِه".(٢) ولكنّ البصريينَ الذين يمنعون العطف في هذه المسألة يخرّجون قراءة حمزة على وجهين:

أحدهما: أن (الأرحامِ) مجرورة بالقسم، وجواب القسم "إنّ الله كان عليكم رقيباً"(٣) يقول الرضي معترضا على تخريج البصريين هذا: (٤)

"ولا يجوز أن يكون الواو للقسم لأنه إذن يكون قسم السؤال لأن قبله (واتقوا الله الذي تساءلون به) وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء...".

فالقول إنّ الواو للقسم يجعل (الأرحام) قسما لسؤالهم، وقسم السؤال كما قال الرضي لا يكون إلا بالباء. ويمكن الاعتراض على ما ذهب إليه البصريون من جهة أخرى وهي أنهم بجعلهم الواو للقسم، دخلوا في محظور، إذ لا يجوز الحلف بغير الله. يقول الزجاج: (٥)

---

(١) الإنصاف ٢/٤٦٣-٤٦٧، م ٦٥.

(٢) شرح الأشموني ٣/٢١٣.

(٣) الإنصاف ٢/٤٦٧ م ٦٥

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٢٠، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١١٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم-قال: "لا تحلفوا بآبائكم".

فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟ رأيت أبا إسحق إسماعيل بن إسحق يذهب إلى أن الحلف بغير الله أمر عظيم، وأن ذلك خاص لله عز وجل..."

ويقول ابن أبي زرعة: (١)

"قال أهل النحو: يبطل الخفض من وجهين: أحدهما بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم:"لا تحلفوا بآبائكم". فكيف يكون (تساءلون به وبالأرحام) ينهى عن الشيء ويؤتى مثله؟".

وما ذهب إليه الزجاج وابن أبي زرعة يبطل تخريج البصريين في قراءة الجر، ولا يبطل الجر في الأرحام. فالكوفيون يرون أن الواو واو العطف، عطفت اسماً ظاهراً على ضمير مخفوض، وليست واو القسم. وفي جواب الزجاج وابن أبي زرعة خير رد على البصريين الذين اعترضوا على الكوفيين بأن الواو للقسم.

وأما الوجه الثاني الذي يخرج به البصريون قراءة حمزة:"أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدرة، غير ملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها".(٢) يقول الصبّان معترضا على ما ذهب إليه البصريون: (٣) "إن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها". وما ذهب إليه ابن جني، (٤)ونقله عنه السيوطي: (٥) "أن الباء حذفت لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها"فيضعفه قراءة عبدالله:"تساءلون به وبالأرحام"(٦) حيث أعاد الباء ولم يحذفها.

---

(١) حجة القراءات /١٨٩، ١٩٠.

(٢) الانصاف ٤٦٧/٢ م ٦٥، وانظر شرح المفصل ٢٧/٣و٥٣/٨.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٥/٣، وانظر شرح الكافية، الرضي ٣٢٠/١.

(٤) الخصائص، ابن جني ٢٨٦/١.

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطي ٣٤٣/١.

(٦) البحر المحيط، أبو حيان ١٦٥/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما ذهب إليه ابن خالويه بأن الكوفيين احتجوا لقراءة حمزة بإضمار الخافض غير دقيق، [1]فقد ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين القائمة على السماع من كتاب الله عز وجل ونظم العرب ونثرهم، وأما تقدير الخافض فهو من تخريجات البصريين لقراءة حمزة وليس حجة للكوفيين.

نخلص إلى القول بجواز العطف على الضمير المخفوض كما ذهب الكوفيون ومن وافقهم، وبه صرّح أبو حيان يقول:

"وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز". والله أعلم

حذف المنادى:

خرّج الأشموني قراءة (ألا يسجدوا) بالتخفيف في قوله تعالى"ألا يسجدوا"[2]بأن (يا) لمجرد التنبيه، وليست للنداء، لتخلف الدعاء عنها، وذكر رأي من قال هي للنداء، والمنادى محذوف. [3]

ونسبت قراءة التخفيف إلى الكسائي. [4]واختلاف النحاة في تخريج هذه القراءة نابع من اختلافهم في جواز حذف المنادى، فبعضهم يمنعه وهو رأي الأغلبية، وبعضهم يجيزه، وآخرون يجيزونه شروط.

ويمثل الاتجاه الأول: الأخفش الذي يرى أن (يا) زائدة للتنبيه، [5]وتبعه أبو حيان حيث يقول:"واختلفوا في جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه، والذي يقتضيه النظر المنع". [6]

(١) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/١١٨،١١٩.

(٢) النمل/٢٥.

(٣) شرح الأشموني ٤١/١.

(٤) حجة القراءات، ابن أبي زرعة ٥٢٦/٢.

(٥) معاني القرآن، الأخفش ٤٢٩/٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١١٨/٣،١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما رأيه في التراكيب التي يلي الفعل فيها (يا)، كما هو الحال في قراءة الكسائي، فعبر عنه بقوله: (١)

"والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء، وحذف المنادى، لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه. ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالا كبيرا...و (يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكّد به (ألا) وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد". وتبع أبا حيان السيوطي حيث يقول: (٢)

"وقد تجرد (يا) من النداء للتنبيه، نحو قول الله تعالى:"ألا ياسجدوا" كأنه قال: ألا ها اسجدوا. وقول أبي العباس-المبرد-أنه أراد (ألا يا هؤلاء اسجدوا) مردود عندنا". ويمثل الاتجاه الثاني-الذين يجيزون حذف المنادى-الفراء الذي يقول في قراءة التخفيف: (٣)

"ألا يسجدوا، على معنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فيضمر هؤلاء، ويكتفي منها بقوله (يا)، قال: وسمعت بعض العرب يقول: (ألا يا ارحمنا)،)ألا يا تصدقا علينا)". وإليه ذهب ابن الأنباري بقوله:"وحذف المنادى كثير في كلامهم"(٤) وكذلك الزجاج يقول: (٥)

"ومن قرأ بالتخفيف فهو موضع سجدة من القرآن...ومثل قوله: (ألا يا اسجدوا) بالتخفيف. قول ذي الرُّمة:

ألا يا أسلمي يا دار ميَّ على البلى ... ولا زال منهلاً بجرعائكِ القطرُ

---

(١) البحر المحيط ٦٥/٧.

(٢) الأشباه والنظائر، ٢٤٠/١.

(٣) معاني القرآن، الفراء ٢٩٠/٢.

(٤) البيان في غريب اعراب القرآن ٢٢١/٢.

(٥) معاني القرآن، الزجاج ١١٥/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقولُ العجاج:

يا دارَ سَلْمَى يَا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمِي عَنْ سمسم وعَنْ يمينِ سَمْسَم

وإنما أكثرنا الشاهد في هذا الحرف، كما فعل من قبلنا، وإنما فعلوا ذلك لقلة اعتياد العامة لدخول (يا) إلا في النداء، لا تكاد العامة تقول: (يا قد قدم زيد)، ولا (يا اذهب بسلام)"، وأجاز ابن خالويه حذف المنادى في قراءة الكسائي وأكّده بقراءة أخرى يقول: (١)

"وتلخيصه: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، والعرب تفعل ذلك كثيراً في كلامها...ودليله أنه في قراءة عبدالله (هلاّ يسجدون) وإنّما وقع (هلاّ) في الكلام تخضيضا على السجود".

ويمثل الاتجاه الثالث ابنُ يعيش(٢) وابن مالك اللذان لا يستحسنان مع ذلك حذفَ المنادى إلا إذا وقع بعد حرف النداء جملة، أو أمر يدل على المدعو.

يقول السيوطي: (٣)"

"جزم ابن مالك بجوازه -حذف المنادى- قبل الأمر والدعاء...لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو، فاستعمل النداء قبلها كثيرا حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك" وكذلك ابن جني(٤) الذي أجاز حذف المنادى، واستشهد عليه بقول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَاسِ مِنْكُمْ إذا الداعي المثوّبُ قال يالا(٥)

ولكنه لمّا وصل إلى قراءة الكسائي قال:(٦) "ليس المنادى هنا محذوفا ولا مرادا كما ذهب محمد بن يزيد، وأن (يا) أخلصت للتنبيه مجردا من النداء"

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/٢٧١.

(٢) شرح المفصل ٢/٤٠.

(٣) الهمع ٣/٤٤،٤٥.

(٤) الخصائص ٢/٣٧٧،٣٧٨.

(٥) البيت لزهير بن مسعود الضبي، انظر النوادر في اللغة، للأنصاري/١٨٥.

(٦) الخصائص ٢/٣٧٧، ٣٧٨، وانظر صفحة ١٩٧،١٩٨ من الجزء نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يسلم المجيزون والمانعون من الاعتراض، فقد ورد في حاشية الشيخ يس على شرح الشيخ خالد الأزهري:

"واعترض على من يمنع حذف المنادى بأنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا ينبه إلا الأسماء، لأن التنبيه يستدعي منبها وهو المنادى، واعترض على المجيز بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف".(١)

ويرى محمد يسري زعير أن اختلاف النحاة في هذه المسألة" نابع مما وقر في نفوسهم من أن النحو صناعة لفظية لا بد فيه من لفظ...وكأن العقل عندهم لا يدرك شيئا الا باللفظ، وذلك غير جائز عندنا فكم من مدركات عقلية لا يكون سببها الألفاظ ولا الكلمات"(٢)، ويأخذ زعير برأي الصبّان الذي يقول: (٣)

"حرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعي منبها والمنبه لا يكون إلا معنى اسم، إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام، لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء بهم فـ (يا) برأيهما للتنبيه لا للنداء، والمنبه معقول لا يصح التصريح بلفظه بعد (يا)".

والذي يراه الباحث أن الإخلال والإجحاف الذي ادعاه النحاة عند حذف المنادى لا أساس له، وذلك أن الإخلال في الجملة لا يتأتى بالمقياس الكمي للمحذوفات والمذكورات وإنما يقوم على ما تفيده الجملة من معنى وما تقدمه من دلالة. فلا ينظر إلى عدد المحذوفات من الجملة لكي نحكم على جواز حذف كلمة فيها أو بقائها، والذي ينبغي النظر إليه هو مدى إخلال حذف هذه الكلمة بالمعنى الذي يفهمه السامع إن حذفت؛ لأن قولهم إنه لا يجوز حذف أكثر من كلمتين فيه حدّ من قدرة اللغة وما فيها من إمكانات.

وأرى أن المتكلم له الحرية المطلقة في بناء جملته كيفما شاء بشرط أمن اللبس، وإفهام المعنى، يقول تمام حسان: (٤)

---

(١) أنظر شرح التصريح على التوضيح، ٣٨/١.

(٢) أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن، محمد يسري زعير، ٣٣/١.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧/١.

(٤) اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان /٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"إنَّ اللغة العربية-وكل لغة أخرى في الوجود-تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح للإفهام والفهم".

وعليه فلا ضير من حذف المنادى، و(يا) في قراءة الكسائي هي للنداء والمنادى محذوف لأن المعنى مفهوم واللبس مأمون، وحذف المنادى في قراءة الكسائي لا يخلو من قيمة دلالية تفهم من الآيات التي قبلها؛ فقد سبقها قوله تعالى:"وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون...ألا يا اسجدوا لله" فكان النداء إلى كل هؤلاء من جن وإنس وطير ، وفي حذفه إحاطة بهم وشمول لهم.

وكما يستدعي النداء منادى كذلك يستدعي التنبيه منبها. وعليه فتقدير الاسم بعد (يا) واقع إن قيل عن يا حرف نداء أو حرف تنبيه.

نخلص إلى جواز حذف المنادى، وقراءة الكسائي شاهد على ذلك، و(يا) فيها حرف نداء والمنادى محذوف، كما أشار كثير من العلماء. والله أعلم

صرف ما لا ينصرف:

استشهد الأشموني وغيره من شراح الألفية ببعض القراءات القرآنية التي صرف فيها ما حقه المنع. يقول الأشموني: [1]

"ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي(سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا)[2](قواريرا قواريرا) [3]وقراءة الأعمش بن مهران: (ولا يغوثاً ويعوقاً ونسرا) [4]"، ويضعف الزجاج الصرف في قراءة الأعمش، ويرى سبباً اخر له غير التناسب، يقول: [5]

---

(١) شرح الأشموني ٣/٤٨٨، انظر هذه القراءات في شرح ابن الناظم/٦٦٣، وشرح ابن هشام٤/١٣٦، وشرح الأزهري ٢/٢٢٧.

(٢) الانسان/٤.

(٣) الانسان/١٥.

(٤) نوح/٢٣.

(٥) معاني القرآن، الزجاج٥/٢١٣، وانظر اعراب العكبري٢/١٢٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"والذين صرفوا" جعلوا هذين الاسمين-يغوث ويعوق-الأغلب عليهما الصرف، إذ كان أصل الأسماء عندهم الصرف أو جعلوهما نكرة وإن كانا معرفتين فكأنهم قالوا: لا تذرنّ صنما من أصنامكم".

وعدّ الكسائي صرف ما لا ينصرف لغة قوم من العرب إلا صيغة (أفعل منك). [1]أما الفراء فيرى أن سبب الصرف في الآية هو كثرة التسمية، [2]وردّ أبو حيان على صاحب اللوامح[3]الذي يرى أن (يغوث ويعوق) صرفا لأنهما على وزن فعول، بقوله: [4] "وهذا تخبيط، فلا يمكن أن يكونا فعولا لأن مادة يغث مفقودة وكذلك يعق"، ويرى أبو حيان أن سبب الصرف في قراءة الأعمش يعود لأمرين: [5]

"**أحدهما**: أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند العرب...**والثاني** أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من النون، اذ قبله (ودا)، (ولا سواعا) وبعده (نسرا)، كما قالوا: (سلاسلا)و(قواريرا)".

أما صرف (سلاسل)، فاحتج له الأخفش:"بأن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا: صواحبات يوسف، ونواكسي الأبصار ، أشبه المفرد، فجرى فيه الصرف[6]وراه الزمخشري بدلاً من ألف الإطلاق لأنه فاصله،أجرى الفواصل مجرى أبيات الشعر"[7]،واحتج له ابن أبي زرعة بحجتين، يقول: [8]

"**الوجه الأول**: ذكر الفراء أن العرب تجري ما لا يجرى في الشعر ، فلوْ كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم.

---

(١) شرح الكافية، الرضي١/٣٨.

(٢) معاني القرآن، الفراء ٣/١٨٩.

(٣) هو أبو الفضل عبد الرحمن الرازي.

(٤) البحر المحيط٨/٣٣٦.

(٥) المصدر السابق. ٨/٣٣٦

(٦) البحر المحيط ٨/٣٧٨.

(٧) المصدر السابق ٨/٣٨٩.

(٨) حجة القراءات، ابن ابي زرعة ٢/٧٣٧، ٧٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والوجه الثاني: أنهم اتبعوا مرسوم المصحف في الوصل والوقف لأنها مكتوبة بالألف وإن لم تكن رأس آية فهي تشاكل رؤوس الآيات لأن بعدها (وأغلالاً وسعيرا)". وجعل الزجاج الإتباع سبب الصرف في تعليله لقراءة من صرف (قوارير): حيث يقول: (١)

"صرف الأول لأنه رأس آية...ومن صرف الثاني اتبع اللفظ؛ لأن العرب ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ، فيقولون: هذا جحر ضب خرب...فكيف بما يترك صرفه وجميع ما يترك صرفه يجوز صرفه في الشعر"، ولعل الرضي قد أصاب كبد الحقيقة في تخريجه لقراءة الصرف في قوله تعالى:"سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا"، يقول:(٢)

"قوله (سلاسلاً) صرف ليناسب المنصرف الذي يليه أي (أغلالاً) فهو كقولهم: هنأني الشيء ومرأني، والأصل: أمرأني".

ويبدو أن صرف الممنوع أسهل من منع المصروف، فقد أجاز الكوفيون والأخفش والفارسي ووافقهم ابن مالك منع الاسم المستحق للصرف، وأباه سائر البصريين. (٣)ولعل السبب في ذلك هو العودة إلى الأصل، فالأصل في الأسماء الصرف، والمنعُ لما يدخلها من علل.

والذي يراه الباحث أن السبب الذي يكمن في صرف اسم حقه المنع أو منع اسم حقه الصرف واحد وهو ما أطلق عليه القدماء: التناسب، ولا يترجح لدي ما ذهب إليه بعض القدماء في تخريج قراءة الصرف في الآيات السابقة لغير هذا السبب (فبغوث وبعوق) علمان لصنفين فهما من المعارف وليسا نكرتين كما ذهب الزجاج والعكبري، وليست كثرة التسمية هي المسؤولة عن صرفهما كما ذهب الفراء، فكم من اسم كثر استخدامه وتداوله وبقي على منعه، ومن ذهب إلى أنها

---

(١) معاني القرآن، الزجاج ٥/٢٦٠.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٨.

(٣) انظر الانصاف م ٧٠، ٢/٤٩٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٧٥، وشرح ابن الناظم /٦٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لغة قوم من العرب ونسبت الى بني أسد، [1]فبماذا يفسر صرف الممنوع عند غيرهم، يقول سيبويه: [2]

"أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف...كما قال العجاج: "قواطناً مكة من وُرق الحمى"، وكثيراً ما تصرف الممنوعات في الشعر للضرورة.

ومن الجدير بالذكر أن الصرف للتناسب يختلف عن الصرف للضرورة، فالضرورة موطنها الشعر للمحافظة على الوزن. يقول الرضي: [3]

"إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن ذلك على ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه بالاختيار"

ولا ضرورة في القرآن. [4]أما الصرف للتناسب، فهو الصرف الذي لا يؤدي تركه إلى إخلال في البنية والتركب، ومثاله الآيات المذكورة، فقد قرنت بالمنع وقرنت بالصرف.

ويرى الباحث أن الممنوع من الصرف في كلام العرب إنما يتم لغايات إيقاعية يسهل على اللسان أن ينطقها، وعلى الأذن أن تسمعها، وتتدخل ما في الجملة من إيقاعات صوتية يتناسب معها الصرف أو المنع. فاللفظة قد يحسن صرفها في سياق صوتي ومنعها في سياق أخر. يقول عبده الراجحي: [5]

"حرص القرآن الكريم على تحقيق الانسجام الصوتي والموسيقي في الفواصل، فمن ذلك تقديم ما هو متأخر في الزمان، نحو:" فلله الآخرة والأولى" ولولا مراعاة الفواصل لقدمت الأولى...وكذلك قوله: "يغوثا ويعوقا"...والسبب في ذلك هو الانسجام مع (ودا)".

---

(١) اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد البنا ٢/٥٧٦،٥٧٧.

(٢) الكتاب ١/٢٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٨.

(٤) انظر الحجة في القراءات لسبع، ابن خالويه /٣٥٨.

(٥) اللهجات العربية في التراث، عبده الراجحي ٢/٥١٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إن هذا الانسجام هو ما عبر عنه النحاة بالتناسب، والمتأمل في القراءات الثلاث المذكورة يلحظ أن تلك الممنوعات قد صرفت بتنوين النصب، ولا يخفى ما في هذا التنوين من خفه.

لقد صرفت تلك الألفاظ بأخف ما يمكن أن تصرف به، الأمر الذي يجعلها خفيفة غير مستثقلة.

ولقد تقصيت الألفاظ التي صرفت في القراءات السابقة في القرآن الكريم، فلم أجد تكراراً لها إلا لفظة (قوارير) التي ذكرت في آية أخرى في سورة النمل، يقول تعالى: (١)

"قِيلَ لَهَا ادخلي الصرحَ فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها، قال إنه صرحٌ ممردٌ من قوارير، قالت رب إني ظلمت نفسي، وأسلمت مع سليمان لله رَبِّ العالمين".

فجاءت في هذه الآية ممنوعة من الصرف ولم يقرأ بصرفها، مما يدل على أن السياق الصوتي وما فيه من إيقاعات هو المسؤول عن صرف الكلمة ومنعها، لإحداث الانسجام أو التناسب بين الألفاظ. يقول عفيف دمشقية معللاً سبب منع أشياء من الصرف في قوله تعالى: (٢) "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إنْ تبد لكم تسؤكم"(٣).

إذا نحن تدبرنا النص القرآني المجيد، نجد حرصاً كبيراً على التناغم الموسيقي...والنفور من كل ما يثقل السمع أو النطق، وجدنا أن تنوين الكسر في أشياء مع (إنْ) لا بد أن يشكل نوعاً من التنافر الموسيقي الذي تأباه الأذن والحال ذاته في منع المصروف. والله أعلم.

---

(١) النمل /٤٤.

(٢) أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، عفيف دمشقية /١٥٤.

(٣) المائدة /١٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رفع المضارع بعد حتى:

ينصب المضارع بعد حتى ويرفع، قال الله تعالى:"وزلزلوا حتى يقولَ الرسولُ والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب"(١)بنصب (يقول)، وقرئ (يقولُ) بالرفع ونسبت قراءة الرفع إلى نافع المدني وبها قرأ الأعرج ومجاهد وابن محيصن وشيبة. (٢)

لقد حدد النحاة الحالات التي ينصب فيها المضارع بعد حتى والحالات التي يرفع فيها، وما ينبني عليهما من اختلاف في المعنى، يقول أبو حيان: (٣)

"الفعل بعدها –حتى– منصوب إما على الغاية وإما على التعليل، أي: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول أو زلزلوا كي يقول الرسول وإذا كان المضارع بعد (حتى) فعل حال، فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وإما أن يكون حالاً قد مضت فيحكيها على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين، والمراد بها هنا المضي، فيكون حالا محكية، إذ المعنى: وزلزلوا فقال الرسول". فالفرق واضح في زمن الفعل عند من ينصب المضارع بعد حتى ومن يرفعه، يقول الأشموني: (٤)

"لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا، ثم إنْ كان استقباله حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن المتكلم فالنصب واجب، نحو (لأسيرن حتى أدخل المدينة)...وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها فالنصب جائز لا واجب، نحو: "وزلزلوا حتى يقول الرسول" فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا، والرفع على تأويله بالحال والنصب على تأويله بالمستقبل".

---

(١) البقرة /٢١٤.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي /٢٨٩، ٢٩١، وانظر التبيان [illegible]

(٣) البحر المحيط، ابو حيان ١٤٩/٢، وانظر شرح المفصل ٣٠/٧، والأصول في النحو، ابن السراج ٤٢٦/١، وانظر معاني القرآن، الزجاج ٢٨٦/١.

(٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتضح مما سبق أن حتى إن جاء ما بعدها منصوباً فهي تفيد الغاية بمعنى (إلى أن) أو التعليل بمعنى (كي) وكلاهما دال على المستقبل الذي لم يقع بعد.

وإن جاء ما بعدها مرفوعاً فهي دالة على المضي، والفعل قد وقع فحكي على ما وقع أو تدل على الحال حين الإخبار ويصلح فيما بعدها الآن. يقول سيبويه:(١)

"واعلم أن (حتى) يرفع الفعل فيما بعدها على وجهين تقول: سرت حتى أدخلُها، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء إذا قلت: سرت فادخلها..إذا كنت تخبر أنه في عمله وأنه لم ينقطع..، وأما الوجه الآخر : فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن"، واختار الفراء الوجه الأول في تخريج قراءة الرفع، يقول: (٢)

"وإنما رفع مجاهد لأن فعل يحسن في مثله من الكلام، وكذلك كقولك: زلزلوا حتى قال الرسول...". ويعلل ابن الأنباري نصب حتى للفعل الدال على الاستقبال وترك إعمالها للدال على الماضي أو الحال بقوله: (٣)

"لم ينصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان بمعنى الاستقبال دون الماضي أو الحال، لأنه إذا كان بمعنى الماضي والحال كان جملة، و(حتى) لا تعمل في الجمل، ولهذا لم نحكم للجملة بعد حتى بموضع من الإعراب في قول الشاعر :

(وحتى الجيادُ ما يقدنَ بأرسان)(٤)، لأن حتى لا تعمل في الجمل".

إن هذه الوجوه التي يذكرها النحاة في تخريج قراءة الرفع والنصب ينبني عليها توجيهات مختلفة في المعاني والدلالات، فمن نصب فعلى الغاية بمعنى: (وزلزلوا إلى أن يقول الرسول)، أو التعليل بمعنى (وزلزلوا كي يقولُ الرسول) والفعل بعد حتى يدل على المستقبل.

---

(١) الكتاب، سيبويه ٣/١٧، ١٨، وانظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي المجلد الثاني /٢٥، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٨٦.

(٢) معاني القرآن، الفراء ١/١٣٢، ١٣٣.

(٣) البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري ١/١٥٠.

(٤) هذا عجز بيت لامرىء القيس وصدره: سريت بهم حتى تكلّ مطيهم، وهو في ديوانه ص ٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما قراءة نافع بالرفع فعلى المضي وهو حال محكية فيكون المعنى: (وزلزلوا حتى قال الرسول) فتمت الزلزلة والقول، أو على أن الفعل بعد حتى دال على الحال -المضارعة- في حين الإخبار بمعنى (وزلزلوا حتى يقول الرسول الآن).

ويرى الباحث أن تخريج قراءة نافع على أن الفعل الواقع بعد حتى دال على الحال المحكية حين الإخبار أقوى من تخريجها على أن الفعل الذي بعدها واقع في المضي كالذي قبلها، وذلك لأن القول بأنهما واقعان في المضي يعني اتصالهما بمعنى (زلزلوا فقال الرسول) وهذا يدل على سرعة القول بعيد الزلزلة واتصاله بها، مع العلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم وغيره من الرسل وكذلك المؤمنين يصبرون ويحتسبون عند الله، ويتحملون في سبيل الله والآية الكريمة تدعو الى التحمل والصبر ، يقول تعالى:

" أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ".

فمن قال إن الفعل بعد حتى مرفوع لوقوعه بالمضي وإنه متصل بالفعل قبلها، معنى ذلك أنهم سألوا متى نصر الله، بمجرد مساس الضرر والبأس والزلزلة بهم.

أما على اعتبار الحال حين الإخبار فإن ما قبل حتى غير متصل بما بعدها فقد مستهم البأساء والضراء وزلزلوا، وانقضى على ذلك زمن تم فيه كل هذا البلاء، والرسول صلى الله عليه وسلم والذين أمنوا معه صابرون صامدون، حتى جاء الوقت الذي يطلبون فيه نصر الله، والتساؤل متى نصر الله؟ على سبيل استعجال النصر ، يقول القرطبي: (١)

"وأكثر المتأولين على أن الكلام إلى آخر الآية من قول الرسول والمؤمنين، أي: بلغ الجهد بهم حتى استبطؤوا النصر ، فقال الله تعالى (ألا إن نصر الله قريب) ويكون ذلك من قول الرسول صلى الله عليه وسلم على طلب استعجال النصر لا على شك وارتياب"، وفي ذلك مدعاة للتحمل والصبر حتى يأتي الله بنصره. والله أعلم

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، المجلد الثاني ٣/ ٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رفع المضارع بعد (أنْ):

نُسِبَ إلى بعض العرب إهمال حرف النصب (أنْ) وعدم اعمالها في الفعل المضارع بعده، يقول الأشموني: (١)

"بعض العرب (أهمل (أنْ) حملا على (ما) أختها) أي المصدرية، حيث استحقت عملا) أي واجبا وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن، كقراءة ابن محيصن:"لمن أراد أن يتمُ الرضاعة".(٢)

وقوله:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما منّي السلامَ وألا تشعرا أحدا(٣)

هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة.

إن البصريين يرون أن (أنْ) مهملة في قراءة ابن محيصن وغير عاملة، يقول ابن الأنباري: (٤)

"من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـ (ما) لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ..فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل". إذا كان البصريون يشبهون (أنْ) بـ (ما) فيبطلون عملها فلم لم تشبه (ما) بـ (أن) فتعمل عملها، وقد ذكر البصريون أنفسهم أن بعض الحروف تم إعماله لمشابهته حرفاً معيناً آخر ، ومثل هذا يقال في حروف النصب نفسها، يقول ابن الأنباري: (٥)

"إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل (أن) و (لن) و (إذن) و (كي) النصب؟ قيل : وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب أن يكون عملها النصب لأن (أن)

---

(١) شرح الأشموني ٥١٤/٣، وانظر شرح ابن الناظم /٦٦٩، وشرح ابن هشام ١٥٦/٤، وشرح ابن عقيل ٥،٤/٤، وشرح الأزهري ٢٣٢/٢.

(٢) البقرة /٢٣٣.

(٣)البيت مجهول القائل، انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، أميل يعقوب ١٩٤/١.

(٤) الانصاف م ٧٧ ٥٦٣/٢.

(٥) أسرار العربية، ابن الأنباري /٣٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخفيفة تشبه (أن) الثقيلة، و(أن) الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك (أن) هذه يجب أن تنصب الفعل وحملت لن وإذن وكي على (أن) وإنما حملت عليها لأنها تشبهها" فمشابهة (أنْ) لـ (أنَّ) جعلتها تعمل النصب، ولمشابهة لن وإذن وكي لـ (أن) حملن عليها وعملن عملها، و(ما) النافية عملت لمشابهة (ليس) على رأيهم، فإذا كان سبب العمل هو مشابهة العامل فلم لم تكن المشابهة سببا لأعمال (ما) النصب في المضارع؟!

إن القدماء لم يكونوا في غفلة عن هذا، بل أجابوا على من يخطر بباله مثل هذا التساؤل، يقول ابن يعيش: (١)

"وقد استبعدوا تشبيه (أن) بـ (ما) لأن (ما) مصدر معناه الحال، و(أن) وما بعدها مصدر إما ماض وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها، فلذلك لا يصلح حمل أحداهما على الأخرى".

ولكن بعض النحاة يرى إمكانية حمل (ما) على (أن) وإعمالها، يقول الصبان: (٢)

"وبعضهم أعمل (ما) المصدرية حملا على (أن) المصدرية، نحو (كما تكونوا يولى عليكم..." وفي حاشية الشيخ يس على شرح التصريح بذكر تخريجات هذا الحديث الشريف منها رأي نسبه إلى الكوفيين والمبرد وهو أن الفعل منصوب أورده شاهدا على مذهبهم أن (ما) تنصب"(٣)

وبناء على ما ذكر فإن الكوفيين والمبرد يعملون (ما)المصدرية عمل (أن) في الوقت الذي يرفض فيه بعض النحاة حمل (ما) على (أن)، يقول الصبّان: (٤)

---

(١) شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش ١٤٣/٨.

(٢) حاشية الصبّان ٢٨٧/٣.

(٣) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح للأزهري ٢٣٢/٢، والوجهان الآخران هما: أن الحديث من تغيرات الرواة، أو انه لغة من يحذف النون دون ناصب أو جازم، وأرى وجها آخر يخرج عليه الحديث وهو وجه الشرط (فكما) في الحديث مساوية لقولنا (كيفما).

(٤) حاشية الصبّان ٢٨٧/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"قال الدماميني: ولا حاجة إلى جعل (ما) هنا في الحديث ناصبة، فان ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفه وقد سمع نثراً ونظما".

فالمسألة مضطربة عند النحاة، فهم يرون أن مشابهة غير العامل للعامل سبب للعمل لكن بعضهم أعمل وجلهم أهمل. والمهملون فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة قد خالفوا ما أصلوه في كثير مما يشبهها.

ومن النحاة من رأى رأياً مختلفا في تخريج قراءة (ابن محيصن) فنسب الفعل للجمع لا للمفرد، واستحسن هذا الرأي البغدادي، يقول: [1]

"وأما قول بعضهم في قراءة (ابن محيصن): لمن أراد أن يتمّ الرضاعة" إن الأصل أن يتموا بالجمع، فحسن؛ لأن الجمع على معنى (من).." غير أن الصبّان خطأ هذا الرأي وعده من باب التكلف، يقول: [2]

"والقول بأن أصله: يتمون، فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى (من) تكلف".

وأرى أن الصبان كان موفقا في اعتراضه على هذا الرأي، فإن حذفت النون للنصب لا أرى مسوغا لحذف الواو، إذ لا التقاء لأي ساكنين، ولو أخذنا بهذا الرأي وقسنا عليه لأدى إلى إحداث لبس بين المفرد والجمع ثم إن مجيء الفعل (أراد) بصيغه الافراد يضعف هذا الرأي، فقولنا: (من أحب أن يذهبوا) ضعيف، ويقوى إذا قلنا: (من أحبوا أن يذهبوا). فلو كان الفعل في الآية (أرادوا) ربما سهل هذا الرأي لكنه لم يكن. لقد عد الكوفيون (أن) في قراءة ابن محيصن وقول الشاعر هي (أن) المخففة من (أنْ). يقول المرادي: [3]

"واعلم أن (أنْ) المخففة من الحروف المصدرية، فإذا قيل: أن المصدرية، فاللفظ صالح لـ (أن) الناصبة ولـ (أن) المخففة، والفرق بينهما أن العامل إنْ كان

---

(١) خزانة الأدب، البغدادي ٥/٢٣٢، واليه ذهبوا في قراءة يحيى بن يعمر (تماما على الذي أحسن) الانعام/١٥٤ بالرفع على أن أصله (أحسنوا).

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٨٧.

(٣) انظر الجنى الداني، المرادي /٢٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فعل علم فهي مخففة وإن كان فعل ظن جاز الأمران، نحو (وحسبوا ألا تكونَ فتنةٌ)[1] فمن جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع.."، وعن المخففة يقول ابن عقيل: [2]

" فتقدير: علمت أن يقوم، عند الكوفيين: علمت أنه يقوم، فخففت أنّ، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة، لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعا، وتلك ثنائية لفظا ووضعا".

معنى ذلك أن الكوفيين يرون تخفيفاً وحذفا، أي: (أنّه يتم)، ثم خففت أن وحذف اسمها وبقي الفعل على كان عليه.

ومن الكوفيين من ذهب مذهب البصريين في هذه المسألة كشيخ الكوفة (ثعلب)، يقول ابن يعيش: [3]

"قال ابن جني، قرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قول الشاعر:

أنَ تقرآن على أسماءَ ويحكما مني السلام ولاّ تشعرا أحدا

فقال في تفسير (أن تقرآن) وعلة رفعه: أنه شبه (أن) بـ (ما) فلم يعملها في صلتها ومثله الآية"، وذهب ابن جني واستاذه الفارسي مذهب الكوفيين في هذه المسألة، يقول ابن جني: [4]:

"وسألت أبا علي عن ثبات النون في تقرآن بعد أن، فقال: (أن) مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا".

فالكوفيون وإن كانوا يعدون (أن) في هذه المسألة المخففة من الثقيلة، إلا أنهم يرون ذلك من الشاذ كما ذكر ابن جني، يقول أبو حيّان بعد أنْ ذكر رأي الكوفة[5]:

---

(١) المائدة /٧١.

(٢) شرح ابن عقيل ٤/٤.

(٣) شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش ١٤٣/٨.

(٤) المنصف ٢٧٨/١، ٢٧٩.

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان ٣٩٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"واتفق الكسائي والفراء على أن ذلك لا يقاس ولا يحتمل في الكلام"، ويرى الباحث أن أقرب الآراء السابقة إلى الصحة وأسلمها من الاعتراض، هو رأي الكوفيين وإن عُدّ وقوع المضارع مرفوعا بعد (أن) من الشاذ، يقول أبو حيان: [1]

"والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر [2] والقراءة المسنوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة"، ويرد على أبي حيان فيما ذهب اليه بقوله[3]:

"ولسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما عمله البصريون ونقلوه"، ويقول في منهج السالك: [4] "والقراءة تأتي على الأفصح وعلى الكثير وعلى القليل". والله أعلم

رفع الجواب في الشرط المضارع:

ضَعَّفَ النحاة من إتيان فعل جواب الشرط الجازم مرفوعاً إذا كان فعل الشرط مضارعا، وعدّوا مجيء ذلك من الضرورات الشعرية. [5] يقول الأشموني: [6] "رفع الجزاء (بعد مضارع وهن) أي: ضعف، ومن ذلك قوله:

يَا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعَ إنك إنْ يصرعْ أخوك تصرعْ [7]

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان ٢/٢٢٣.

(٢) اشارة الى قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقول الآخر : أن تهبطين بلادا قوم يرتعون من الطلاح

(٣) البحر المحيط، أبو حيان ٢/٣٧٨.

(٤) شرح أبي حيان /١٠٩.

(٥) انظر المساعد على تسهيل الفوائد، ابن يعيش ٣/١٤٧،تن وانظر الانصاف م ٨٧ حـ ٢/٦٢٧.

(٦) شرح الأشموني ٤/٥١، وانظر شرح ابن الناظم /٧٠١، وشرح ابن هشام ٤/٢٠٩، وابن عقيل ٤/٣٦، والازهري ٢/٢٤٩.

(٧) نسب سيبويه هذا البيت لجرير بن عبدالله البجلي، انظر الكتاب ٣/٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقراءة طلحة بن سليمان: "أينما تكونوا يدرككُم الموتُ"[1]

اختلف النحاة في تخريج جواب الشرط في مثل هذه الحالة، فذهب سيبويه إلى أحد وجهين يقول: [2] "ولا يحسن إن تأتني أتيك، من قبل أن (إنْ) هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبدالله البجلي:

يا أقرعَ بنَ حابسٍ يا أقرعْ إنك إن يُصرعْ أخوك تُصرعُ

أي: إنّك تصرعُ إن يصرعْ أخوك، ومثل ذلك قوله:

هذا سراقةُ للقرآنِ يدرسهُ والمرءُ عند الرّشا إنْ يلقها ذيبُ[3]

أي: والمرء ذئب إنْ يلقَ الرشا، قال الأصمعي: هو قديم أنشدنيه أبو عمرو...فجاز هذا في الشعر شبهوه بالجزاء اذا كان جوابه منجزما لأن المعنى واحد، كما قالوا في اضطرار: إن تأتني أنا صاحبك، يريد معنى الفاء، فشبهه ببعض ما يجُوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه".

إن سيبويه يخرج رفع المضارع في جواب الشرط كما هو في الأمثلة السابقة على نية التقديم والتأخير وعليه فقراءة طلحة تقديرها عند سيبويه: يدركُكُمْ الموت أينما تكونوا، حيث يتقدم الجواب على الأداة والفعل. أو أن تقدر الفاء قبل الجواب المرفوع، يكون التقدير " أينما تكونوا فيدركُكُم الموت"

والوجه الأول الذي ذكره سيبويه يرجح إذا كان ما قبل الجواب طالبا للجواب كقول جرير السابق فإنْ كان ما قبل الجواب غير طالب له يرجح تقدير الفاء، يقول أبو حيان: [4]

"إذا رفع المضارع الواقع جوابا لشرط المضارع فعله...فإن كان قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: انك إنْ يصرعْ أخوك تصرعْ، أو لم يكن نحو: إنْ تأتني

---

(١) النساء /٧٨.

(٢) الكتاب، سيبويه ٦٧/٣.

(٣) البيت مجهول القائل، انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، أميل يعقوب، ٨٧/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٥٥٥/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

آتيك، فالأولى عند سيبويه في الأولى أن تكون على التقديم والتأخير وفي الثانية أن يكون على حذف الفاء، أي: فأتيك وجوز العكس سيبويه".

أما المبرد فقد خرج هذه المسألة على تقدير الفاء قبل الجواب، فهو ويرى أن رفع يقول في قول الشاعر:

وإنْ أتَـاهُ خليـلٌ يـوم مَسْـألةٍ ... يقُـولُ لا غـائبٌ مـالي ولا حَـرِمُ[1]

تم على إرادة الفاء[2].

وذهب بعض النحاة إلى التفريق بين اسم الشرط وحرف الشرط عند اختيار الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه، يقول أبو حيان: [3]

"وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط بالمضارع المرفوع على إضمار الفاء، فإن كانت غير اسم شرط فعلى التقديم والتأخير".

هذه جملة الآراء التي ذكرها النحاة في تخريج مجيء جواب الشرط مرفوعا عندما يكون الشرط جازما وفعل الشرط مضارعا. إلا أن الزمخشري أضاف وجهين جديدين في تفسير هذه الظاهرة وتخريج قراءة طلحة. يقول: [4] "يجوز أن يقال: حمل على ما يقع موقع أينما تكونوا وهو أينما كنتم، كما حمل (ولا ناعب) فرفع كما رفع زهير:

وإنْ أتَـاهُ خليـلٌ يـوم مسْـألةٍ ... يقـولُ لا غـائبٌ مـالي ولا حَـرِمُ

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه، ص ١١٨.

(٢) المقتضب، المبرد ٢/٦٩، ٧٠. واختار العكبري هذا الرأي في تخريج قراءة طلحة، انظر اعراب العكبري ١/٣٧٤.

(٣) ارتشاف الضرب، ابو حيان ٢/٥٥٥، وانظر المساعد لابن عقيل ٣/١٤٧، وشرح الأشموني ٤/٥١.

(٤) الكشاف، الزمخشري ١/٥٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويجوز أن يتصل بقوله:"ولا تظلمون فتيلا"[1]أي: ولا تنقصون شيئا مما كتب لمن آجالكم، أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتدأ: يدرككم ولو كنتم في بروج مشيدة، والوقف على هذا الوجه على :أينما تكونوا". ورد أبو حيان على ما ذهب إليه الزمخشري، وضعفه، يقول: [2]

"جعل الزمخشري :(يدرككم) ارتفع لكون (أينما تكونوا) في معنى: أينما كنتم بتوهم أنه نطق به، وذلك أنه متى كان فعلاالشرط ماضيا في اللفظ فإنه يجوز في المضارع بعده وجهان: أحدهما الجزم على الجواب، والثاني الرفع...وحمله على (ولا ناعب) إليس بجيد؛ لأن ولا ناعب عطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس".

أما الرأي الثاني الذي ذكره الزمخشري بجعل (يدركُكم) مرفوعة على الابتداء، فقد ضعّفه أبو حيان يقول: [3]

"وهذا تخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية، أما من حيث المعنى فإنه لا يناسب أن يكون متصلا بقوله: (ولا تظلمون فتيلا) لأن ظاهر انتفاء الظلم إنّما هو في الآخرة، لقوله:"قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى". أما من حيث الصناعة النحوية، فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن (أينما تكونوا) متعلق بقوله:

(ولا تظلمون) ما فسره من قوله أي: لا تنقصون شيئا مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم الحرب أو غيرها، وهذا لا يجوز؛ لأن أينما اسم شرط فالعامل فيه إنّما هو فعل الشرط بعده، ولأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله، فلا يمكن أن يعمل فيه (ولا تظلمون) بل إذا جاء نحو(اضرب زيدا متى جاء) لا يجوز أن يكون الناصب لمتى: اضرب، فان قال: يقدرك جواب محذوف يدل عليه ما قبله، وهو (لا تظلمون) كما يقدر في اضرب زيدا متى جاء، فالتقدير : أينما تكونوا

---

(١) الآية ٧٧/النساء: يقول تعالى:"...وقالوا ربنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا الى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا، أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة..."

(٢) البحر المحيط ٣١١/٣.

(٣) المصدر نفسه ٣١١/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلا تظلمون فتيلا. أي: فلا ينقص شيء من أجالكم، وحذفه لدلالة ما قبله عليه، قيل له: لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي، وفعل الشرط هنا مضارع، تقول العرب: (أنت ظالم إن فعلت) ولا تقل: أنت ظالم إنْ تفعل.

إنّ التقديم دلالة الأهمية ومحط العناية، والعرب اذا اهتمت بالشيء قدمته، وتتحصل هذه الأهمية بتصرف العربي بموقعية اللفظة داخل تراكيبه فيقدم ما يهتم به ويؤخر ما دون ذلك.

اعترض البصريون أنفسهم على الكوفيين الذي يرون أن جواب الشرط منجزم لمجاورته فعل الشرط المجزوم، إذ يرى البصريون أن الجزاء لا يتقدم على الشرط، يقول ابن الأنباري على لسانهم: (١)

"وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، أما قولهم: إنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على الشرط قلنا: لا نسلم، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب، ألا ترى أنك لا تقول :(إنْ أشكرك تعطني) وأنت تريد: (إن تعطني اشكرك) لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب"، وخرّج البصريون قول الشاعر : إنك ان يصرع أخوك تصرع، بأنه من ضرورة الشعر ، والنية فيه التقديم، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن لا حجة فيه. (٢)

نجد البصريين الذين يرون أن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، وأن الجزاء لا يتقدم على الشرط -نجدهم يخرجون قول الشاعر على نية التقديم لجواب الشرط، وكذلك الحال في قراءة طلحة رضي الله عنه. فاذا كان البصريون يرفضون تقديم الجواب على الشرط كان عليهم ألا يقدروا نية التقديم في الآية والبيت؟!

---

(١) الانصاف، ابن الانباري م ٨٧ ٢/٦٢٧،٦٢٨.

(٢) المصدر السابق نفسه. م ٨٧ ، ٢/ ٦٢٧ ، ٦٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ليس المقصود بهذا أن ندلل على صحة رأي الكوفيين بأن الأصل في مرتبة الجزاء أن تكون متقدمة على مرتبة الشرط[1] فهذا كما وصفه البصريون: غير صحيح وإنّما الغرض المقصود هو بيان اضطراب رأي البصريين الذين يمنعون تقديم الجزاء على الشرط تارة وينونه مقدماً تارة أخرى.

والباحث يوافق البصريين في مرتبة الجزاء، فالحق معهم في جعل الجزاء بعد مرتبة الشرط، ولا يجوز بحال أن يتقدم الجزاء على الشرط، وإن جاء الجزاء مقدما لفظاً فإنه لا يتحصل إلا بعد الشرط، وإلا لما سمي جزاء.

وإذا كان البصريون يخرجون قول الشاعر (إنك إنْ يصرعْ أخوك تصرع) على الضرورة الشعرية ومراعاة القافية، فإنّ القرآن الكريم لا تدخله الضرورة، بعد أن ضَعُفَ ما قيل في نية التقديم.

أما ما ذهب اليه المبرد وجوزه سيبويه من تقدير الفاء، فإن ذلك حمل للكلام على غير مقصده، ولا ضرورة لتقديرها، لأن وقوع الفعل المضارع جوابا للشرط لا يتطلب الفاء، فإن قدرت الفاء وجعل الجواب جملة اسمية بتقدير مبتدأ محذوف كان ذلك تكلفاً ونقلاً للجواب دون سبب لذلك إلا ايجاد مسوغ لشرعية الفاء التي يقدرونها.

ومن ذهب إلى الفصل بين اسم الشرط وحرف الشرط فخصّ التقديم والتأخير مع حروف الشرط وخص الفاء مع أسماء الشرط فإنّ في ذلك تفريق بين عوامل ذات عمل واحد ثم إنّ ما يعترض به على القول بالتقديم أو تقدير الفاء يعترض به على هذا الرأي.

وإذا بطل أن يكون التقديم والتأخير للجواب أو تقدير الفاء أو التفريق بين الاسم والحرف في الشرط أن يكون أي من ذلك سببا في تخريج رفع جواب الشرط الجازم مع كون فعل الشرط مضارعا، فما السبب الحقيقي وراء ذلك؟

---

(١) أجاز الكوفيون والأخفش والمبرد وأبو زيد الأنصاري من البصريين تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط، وأجازه المازني إذا كان الشرط مضارعا، انظر ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، وانظر الإنصاف م ٨٧، ٦٢٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى الباحث أنّ هذه المسألة ترتد إلى الدلالة بقدر ارتدادها إلى العوامل اللفظية في التركيب. فالقياس يقتضي جزم جواب الشرط إذا كان الشرط جازما وفعله مضارعاً.

ويلاحظ في جملة الشرط المجزومة الفعلين أنّ الجواب يتحقق بتحقيق الفعل فإنْ قلت: (إنْ تدرس تنجح).

لايكون النجاح إلاّ بتحقق الدراسة وعلى هذا قراءة الجمهور :" أينما تكونوا يدرككُم الموتُ" بجزم (يدرككم)، فالموت يتحصل في أي مكان يكون فيه الإنسان حتى لو كان في برج مشيّد، بحيث إذا لجأ الإنسان إلى مكان يظن فيه أن لا موت، سارع إليه الموت في ذلك المكان وأدركه وعلى هذا يجزم الفعل والجواب.

ولكن إذا كان الجواب يتحقق سواء أتحقق الفعل أم لا، فالرأي عندي أنه يرفع ولا يجزم وذلك لتحرره من الفعل، وعليه تكون قراءة طلحة دالة على سرعة إدراك الموت للإنسان حتى قبل أن يكون في المكان الذي يظن أنّه سيكون فيه.

وربما كان في قراءة طلحة دلالة على الاستمرارية في إدراك الموت للعباد، وذلك لأنّ جزم المضارع في جواب الشرط يدل على وقوع الفعل – الجواب – وتوقفه، إذ إلا استمرارية فيه فعندما أقول : (إن تحضر تأخذ جائزة) فإن أخذ الجائزة يقع بعد الحضور ، ويكون أخذها في مدة زمنية محددة ثم يتوقف الحدث – الجواب–.

ولكنّ رفع جواب الشرط دلالة على بقاء حدوثه وكذلك مسلسل الموت شريط لا ينتهي. والله اعلم.

لام الأمر مع فعل المخاطب :

يقلُّ الجزم باللام لفعل المتكلم، وأقل منه جزمها لفعل الفاعل المخاطب[1]، يقول الأشموني[2]:" أمّا اللام فجزمها لفعلي المتكلم، مبنيّ للفاعل جائز في السّعة

---

(١) انظر الهمع ٣٠٨/٤.

(٢) شرح الأشموني ٩/٤ وانظر مغني اللبيب ٢٥٠/١، وشرح ابن الناظم /٦٩٠، وشرح ابن هشام ٢٠١/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكنه قليل، ومنه:"قوموا فلأصل لكم به، و لنحمل خطاياكم[1]، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب، كقراءة أبيّ وأنس :"فبذلك فلتفرحوا[2]، وقوله عليه السلام:" لتأخذوا مصافكم، والأكثر الاستغناء عنه بفعل الأمر"، والذي عليه معظم النحاة أنّ فعل الأمر يغني عن اللام مع فعل المخاطب، يقول ابن يعيش[3]:

" إذا كان المأمور حاضرا لم يحتج إلى اللام من قبل أنّ المواجهة تغني عنها"، ووصف الأخفش لغة من يأمر المخاطب بلام الأمر أنها لغة رديئة، يقول[4]:"وقال بعضهم (فلتفرحوا) وهي لغة للعرب رديئة، لأن هذه اللام إنّما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على (افْعلْ) يقولون : ليقل زيد، لأنك لا تقدر على (افْعلْ) ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: قُلْ. ولم تحتج إلى اللام". ووصف ابن خالويه هذه القراءة بالضعف؛ لأنّ العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلاّ مع ما لم يسم فاعله[5] ويُغلب الحاضر على الغائب إنْ كان الأمر للطرفين، يقول الرضي[6]:

" فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر، نحو (افْعلا) لحاضر وغائب، و (افعلوا) لمن بعضهم حاضر".

ولعل مسألة دخول لام الأمر على فعل المخاطب تنبثق من فهم النحاة لحقيقة فعل الامر، فمن رآه مبنيا منع دخول اللام على فعل المخاطب ومن رآه معرباً جعل أصل (افْعلْ) هو (لتفْعلْ). وقد سجّل ابن الأنباري هذه المسألة وذكر أنّه مختلف فيها بين الكوفيين والبصريين، يقول[7]:

---

(١) العنكبوت /١٢.

(٢) يونس /٥٨.

(٣) شرح مفصل الزمخشري ٤١/٧.

(٤) معاني القرآن، الأخفش ٣٤٥/٢، وانظر المساعد لابن يعيش ١٢٤/٣.

(٥) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه / ١٨٢ ووصفها ابو حيان في البحر بانها لغة قليلة انظر البحر ١٧٠/٥.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي ٢٥٢/٢ وانظر الهمع ٣٠٨/٤.

(٧) الانصاف، ابن الأنباري م ٧٢ / ٢ / ٥٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر للمواجه المعرى من حرف المضارعة نحو (افْعَلْ) معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنّه مبني على السكون". والكسائي من الكوفيين يذهب مذهب البصريين في هذه المسألة[1]، وعن حجج الكوفيين يقول الأنباري[2]:

" إنّما قلنا إنّه معرب مجزوم؛ لأنّ الأصل في الأمر للمواجه في نحو (افْعَلْ) (لتَفْعَل)، كقولهم :ليفْعَل، وعلى ذلك قوله :(فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذكرت القراءة أنّها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق أبيّ بن كعب ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع وأبي رجاء العطاردي وعاصم الجحدري وأبي التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائدة وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء وقد جاء في الحديث :(ولتزرّه ولو بشوكة) أي : زرّه. وجاء عنه صلوات الله عليه مرّة اخرى :(لتقوموا إلى مصافكم) أي : قوموا. وقال الشاعر :

لتقمْ أنتَ يا بنَ خيرِ قريش فتقضّي حوائجَ المسلمينا[3]

إلاّ أنّه لما كثر استعمال الأمر الموجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف.....".

---

(١) معاني القرآن، الفراء ٤٦٩/١.

(٢) الانصاف، ابن الأنباري، انظر حججهم في هذه المسألة في م ٧٢ / ٥٢٨/٢ وانظر اسرار العربية، الأنباري /٣١٥ وما بعدها حيث عرض هذه المسألة كاملة، وخرج الكوفيون قراءة أبيّ والحسن على أنها مراعاة للاصل.

(٣) البيت مجهول القائل، يقول البغدادي: والبيت أورده الكوفيون وهو مجهول لا يعلم تتمته ولا قائله، والله اعلم، انظر الخزانة ١٤/٩ شاهد رقم (٦٨١)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا البصريون فلم يسلموا بأنّ أصل افْعلْ : لتفْعلْ، إذ لو كان كذلك لم يجز حذف اللام منه، وأفسدوا ما ادّعاه الكوفيون من حذفها لكثرة الاستعمال. يقول ابن الأنباري[1]:

" قولهم إنّما حذفت في الأمر الموجه لكثرة الاستعمال، قلنا: هذا فاسد لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله نحو : احرنجم واعرنزم واعلوّط ... لأنّ الحذف لكثرة الاستعمال إنّما يختص بما يكثر في الاستعمال ... فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال، دلّ على أنّ ما ادّعوه من التعليل ليس عليه تعويل".

والبصريون يرون علة وجود الإعراب في المضارع هي وجود حرف المضارعة، فقوله تعالى:" فبذلك فلتفرحوا" معرب عندهم وكذلك قوله عليه السلام :(ولتزرّه) و (لتأخذوا) و (لتقوموا) وإذا حذفت حرف علة وجود المضارع فقد زالت العلة وإذا زالت العلة زال حكمها ويكون فعل الأمر مبنيا[2].

وبناء على رأي البصريين فإنّ (لتذهب) تختلف عن (اذهب) أمّا الكوفيون الذين يرون أنّ أصل (اذهب) هو (لتذهب) فلا فرق عندهم بينهما.

ويرى الباحث أنّ البصريين في هذه المسألة أقرب إلى الصواب من الكوفيين، وما ساقه البصريون من أدلة يثبتون بها رأيهم ويردون فيها على الكوفيين خير شاهد على صحة ما ذهبوا إليه.

وإذا كان كثير من النحاة قد ضعّفوا دخول اللام على فعل المخاطب مع حرف المضارعة، فإنّ بعض النحاة استحسنها كالزجاجي مثلا[3].

وإذا صحّ ما ذهب إليه البصريون أنّ (ليفْعل) ليست أصلا لـ (افْعلْ) وكل منهما أصل قائم بذاته، فما الفرق بينهما؟ يقول الرضي[4]:

---

(١) الانصاف م ٧٢، ٢/٥٤٠.

(٢)المصدر السابق نفسه، م٧٢، ٢/٥٤٠.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن يعيش ١٢٤/٣ وانظر البحر المحيط، ابو حيان ١٧٠/٥.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي ٢٥٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصبا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا ...."..

إنّ رأي الرضي يصح إذا كان الكلام موجها للغائب والحاضر، ولا يصح إذا كان الخطاب للحاضرين فقط أو للغائبين.

ويرى الباحث أنّ قولنا (افْعلْ) يختلف عن قولنا (لتفْعلْ) وأن كلا منهما بناء خاص قائم بذاته كما ذهب البصريون، وأنّ الفعلين (افْعل) و (لتفْعل) يتشابهان من جهة ويتخالفان من جهة أخرى، يتشابهان في أنّ كليهما زمنه المستقبل، وأنه سيحدث في زمن سيأتي، ويتخالفان بأن (لتفْعل) تدل على استمرار الحدث في المستقبل، فالفعل سوف يقع في المستقبل ولكن يكتفى بحدوثه مرة واحدة بل يشار على المخاطب المواظبة على القيام به.

أمّا (افْعلْ) فهو طلب لحدث زمنه المستقبل يكتفي من المخاطب القيام به لمرة واحدة، ولا يشترط عليه الاستمرارية فيه، وذلك لخلوه من حرف المضارعة.

وقراءة أُبيّ والحسن لقوله تعالى:"قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون" إشارة – والله أعلم – إلى استمرار الفرحة بفضل الله عز وجل ورحمته وبقائها حيث لا تنقطع لأنّها خير من متاع الدنيا وما يجمعه الناس من أموال ونعم، فيطلب الحق سبحانه أن يفرح المؤمن بما منّ الله عليه من فضل ورحمة بحيث تكون تلك الفرحة متصلة ومستمرة.

ويبدو أنّ الأمر باللام فيه شيء من التلطف في الخطاب أكثر من الإتيان بفعل الأمر – فقولنا : لتقُمْ، يلمس فيها تلطف ومراعاة بقدر اكبر من قولنا: قم. فتكون قراءة أُبيّ والحسن من باب تلطف الحق سبحانه وتعالى بعبادة المؤمنين الذين يرون الناس يتكالبون على الدنيا التي أضحت همهم وشغلهم، فجاءت الاية تلطف على المؤمنين وتروّح عنهم بأنْ يفرحوا بفضل الله وهو طلب بخفة وفيه مراعاة لنفوسهم التي عكفت عن الدنيا ومتعها، والتي قد يصيبها بعض الضنك والشدة، فيسليهم الله عزوجل ويبشرهم ويطلب منهم الفرحة بما هو خير من ذلك، وكان هذا الطلب برفق ولين وخفة ولطف، والله أعلم.

الصفحة ١١٨ مفقودة من المصدر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

(شواهد القراءات القرآنية في المسائل الصرفية)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تشديد نون المثنى في اسم الإشارة واسم الموصول:

يرى الأشموني[1] وغيره من النحاة أن تشديد النون في تثنية (ذاوتا) هو عوض من الألف ومن الياء في (الذي والتي) ونسب هذا التشديد إلى تميم وقيس، واستشهد بقراءة:

"فذانك برهانان[2] وقراءة: "إحدى ابنتي هاتين"[3] ونسبت هذه القراءة إلى أبي عمرو بن العلاء وابن كثير[4]. ويرى الزجاج أنّ الفرق بين ذانك وذانّك "أنّ ذانّك: تثنية ذلك، وذانك تثنية ذاك[5]. وإليه أشار ابن خالوية، يقول:

"من شدد جعله تثنية (ذلك) وتقديره: (ذان لك) فقلب من اللام نونا وأدغم، ومن خفّف جعله تثنية (ذاك) فأتى بالخفيفة للاثنين[6]، وجعل الأخفش التثقيل للتأكيد[7]، ويرى بعض النحاة أنّ التشديد تمّ بزيادة نون، يقول ابن أبي زرعة: [8]

"وقال بعض النحويين إنّما شددت النون في الاثنين لأنهم زادوا على نون الاثنين نونا كما زادوا قبل كاف المشار إليه لاماً للتأكيد، فقالوا في (ذاك): ذلك، فلما زادوا في (ذاك) لاماً زادوا في ذانك نونا أخرى، فقالوا: ذانّك...".

وأضاف ابن الأنباري وجهين اخرين لتخريج تشديد النون في قراءة أبي عمرو وابن كثير، يقول: [9]

" وقيل: إنّما شددت هذه النون في المبهمات لتفرق بين النون التي هي عوض عن حركة وتنوين كانا في الواحد، وبين ما لم يكن عوضا عن حركة وتنوين في

---

(١) شرح الأشموني١/١٧٩، وانظر شرح ابن الناظم/٨٢، وشرح ابن عقيل١/١٤١، شرح ابن هشام١/١٤٠ والأزهري١/١٣٢.

(٢) القصص/٣٢.

(٣) القصص/٢٨.

(٤) كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد/٤٩٣.

(٥) معاني القرآن ، الزجاج٤/١٤٣.

(٦) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/١٢١.

(٧) معاني القرآن، الأخفش٢/٤٣٣.

(٨) حجة القراءات، ابن أبي زرعة٢/٥٤٤،٥٤٥.

(٩) البيان في غريب اعراب القرآن٢/٢٣٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الواحد. وقيل: شددت النون ليفرقوا بين النون التي تحذف للإضافة والنون التي لا تحذف للإضافة، وهي نون تثنية المبهم".

أما ابن هشام فيرى أن التشديد تعويض من المحذوف أو تأكيد للفرق بين تثنية المبني والمعرب[1]ومن الجدير بالذكر أن تشديد النون عند بعض النحاة غير جائز في كل الحالات، يقول أبو حيان :

"أمّا في حالة الرفع فصحيح، تقول: اللذانّ واللتانّ، وهذانّ وهاتانّ. أمّا في النصب والجر فمذهب البصريين أنّه لا يجوز التشديد؛ لأنه جمع بين ساكنين على غير شرطهما، ومذهب الكوفيين أنّه يجوز التشديد، فيقول: اللذيـنّ، اللتيـنّ، هاتينّ، هذينّ ..." [2].

بعد هذا العرض نجد أنفسنا أمام مجموعة من الآراء المتباينة والتخريجات المختلفة لتشديد النون في اسم الإشارة واسم الموصول المثنى.

إنّ ما ذكره الأشموني في تخريج تشديد النون هو رأي أغلبية النحاة، فالتشديد عندهم كان عوضاً من الياء في (الذي والتي)، ومن الألف في (ذاوتا) عند التثنية. يقول أبو حيان محتجاً على هذا الرأي الذي ذكره ابن مالك:"ويحتاج في دعوى هذا إلى دليل"[3]وكذلك وصف رأي من يدعي أنّ التشديد كان لتفريق تثنية المبني من تثنية المعرب:"وكل واحد من القولين دعوى"[4].

ويرى الباحث أنّ من قال إنّ تشديد النون في تثنية الموصول واسم الإشارة كان عوضاً عن الياء والألف في المفرد أمر لا صلة لبعضه ببعض فهل النون تدل على الياء؟! والحق في العوض أن يكون في محل المعوض عنه! ثم إذا كانت النون عوضاً عن الياء، فقد ورد عن العرب حذف نون اللذان واللتان.

---

(١) شرح ابن هشام ١/١٣٩.

(٢) شرح أبي حيان ١/٢٦.

(٣) المصدر السابق١/٢٦.

(٤) المصدر السابق ١/٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن هشام: [1]

"وبلحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان، قال: أبني كليب إنَّ عَمَّيَّ اللّذا[2]، وقال: هما اللتا لو ولدت تميم.[3]

وفي هذا حذف العوض والمعوض! والحال ذاته عند من يشددون النون، ويرى الباحث أن القدماء أنفسهم غير مقتنعين بأن التشديد كان عوضاً من محذوف، يتضح ذلك في منع البصريين التشديد في حالتي النصب والجر، فأثروا أن يضحوا بما قالوه هنا في سبيل الحفاظ على قاعدتهم في التقاء الساكنين، لأنّ التشديد في حالتي النصب والجر التقاء للساكنين على غير حده، وينفي الرضي أن يكون التشديد للتعويض يقول:[4]

"لو كان التشديد عوضاً من اللام لم يقل:هذانّ بالتشديد مع (ها)، كما لا يقال: هالك"، وإذا كان تشديد النون للتفريق بين تثنية المبني والمعرب فلم لم يجْر ذلك في المبنيّات الاخرى؟!

كذلك يستبعد أن تكون ذانك تثنية ذلك على تقدير : ذان لك ثم قلبت اللام نونا وأدغمت كما ذهب ابن خالويه[5]، حيث يمكن الإعتراض عليه بما جاء فيّ شرح الكافية: [6]

"والقياس قلب أول المثلين الى الثاني، لأن المراد تغييره عن حالة بالإدغام الثاني فتغييره بالقلب أولى" ولمفادة ذلك مرة يقولون"قلبت ها هنا الثانية إلى الأولى لتبقى النون الدالة على التثنية"[7]ومرة يقولون: "دخلت اللام قبل النون فيصير: ذالنك، فتقلب اللام نونا وتدغمه فيه كما هو القياس[8].

---

(١) شرح ابن هشام١/١٤٠.

(٢) البيت للأخطل وعجزه: قتلا الملوك وفككا الأغلالا، وهو في ديوانه/٢٤٦.

(٣) يقول البغدادي: قال العيني هو للأخطل، وقد فتشت أنا ديوانه فلم أجده فيه، أنظر: الخزانة حـ٦/١٤، شاهد رقم (٤٢٤)، والبيت غير موجود في ديوان الأخطل.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب٢/٣٤.

(٥) أنظر صفحة (١).

(٦) شرح كافية ابن حاجب، الرضي١/٣٤.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي١/٣٤.

(٨) المصدر السابق ١/٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكل ذلك تخريجات بعيدة لا تقوم على دليل. وإذا كانت (ذانّك) تثنيـة لـ (ذان لك) فماذا يقال في (اللذانّ وهاتين)؟! ثم إنّ الكاف في (ذانك وذانّك) هي غيرها في ذان لك، فهي في الأولى للخطاب مجردة من الاسمية، أمّا في الثانية فهي دالة على معنى الاسمية. يقول ابن يعيش: (١)

"الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة نحو: ذانك وذينك وتاك وتانك...الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرداً من معنى الاسمية، والذي يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الإعراب إما رفعاً وإما نصباً وإماّ خفضاً، وذلك ممتنع ها هنا...ومما يدل على أن هذه حروف وليست أسماء إثبات نون التثنية معها في (ذانك) و(تانك)، ولو كانت أسماء لوجب حذف النون قبلها وجرها بالإضافة، كما تقول: غلاماك وصاحباك".

ويرى الباحث أننا يمكن أن نقع على التفسير الحقيقي لتشديد النون في اسم الموصول إذا عدنا إلى الدراسات التاريخية لأخوات اللغة العربية من اللغات السامية والتي يشهد بعضها لبعض. يقول بروكلمان: (٢)

ويتصل باسم الإشارة في العربية(hā) للدلالة على قرب المشار إليه، المذكر: (هذا، والمؤنث (هذي) والجمع "هؤلاء" وتصل السبئية والفينقية والحبشية والآرمية إلى الغرض نفسه، بإضافة نون إلى اسم الإشارة...ففي السبئية (dn) والجمع(hn) ...وفي الحبشية: (zentu) والجمع العام: (ellon)..وفي الفينيقية: (zn) وفي الآرامية (dēn) (denā)...وفي السريانية يؤكد اسم الإشارة هذا مرة أخرى بإضافة (ha): فتصبح hánā ⟵ hádenā ".

وبناء على ما سبق فان ما نسب إلى تميم وقيس من تشديد نون الموصول واسم الإشارة هو بقايا من مرحلة مرت بها العربية في تعاملها مع الموصول واسم الإشارة مع العلم أن الأصل فيهما واحد هو (ذا) للمذكر و(ذي) للمؤنث كما يرى بروكلمان ثم قطعت العربية تلك المرحلة ولجأت إلى إضافة (hā) كسابقة على اسم الإشارة (ذا، ذي) في حين بقيت أخواتها الساميات على النون عنصرا لدلالة

---

(١) شرح المفصل٣/١٣٤.

(٢) فقة اللغات السامية، كارل بروكلمان ٨٩/٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على قرب المشار إليه وظلت لهجة تميم وقيس في تثنية الموصول واسم الإشارة أثراً راسباً من مرحلة مرت بها اللغة في مراحل تطورها.

وعليه فالذي أراه أنّ القيسي والتميمي كانا يشددان النون في الاسم الموصول واسم الإشارة في جميع الحالات الإعرابية، كما يرى الكوفيون، لا كما يرى البصريون بأن التشديد يصح في الرفع ويمتنع في النصب والجر.

ولعل قلة استخدام المثنى قياسا مع المفرد والجمع هي التي أبقت هذه السمة في العربية حالها كحال أخواتها من اللغات السامية والله أعلم.

حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

يقول أبو حيان:[1]

"حَذْفَ التنوين لالتقاء الساكنين كما حذفوه في (ولا الليل سابقُ النهار)[2] في قراءة من نصب وفي قوله: ولا ذاكر الله إلا قليلا[3]، وفي قراءة (قل هو الله أحد اللهُ الصمدَ)[4] بغير تنوين، وهذا كثير في لسانهم".

ونسبت قراءة ترك التنوين في قوله (ولا الليل سابق النهار) إلى عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي.[5]

أما قراءة قوله تعالى (أحدُ اللهُ) فنسبت إلى أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي اسحق وأبو السمال وابو عمرو في رواية عن يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون.[6]

---

(١) شرح أبي حيان/٣٠٣.

(٢) يس/٤٠.

(٣) البيت لأبي الأسود، انظر: ديوانه/ص٥٤.

(٤) الاخلاص/١،٢.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان ٣٢٣/٧.

(٦) المصدر السابق ٥٢٩/٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"وعدَّ الجرمي حذف التنوين لالتقاء الساكنين لغة، وأجاز النحاة حذفه لأنه لا يجوز التقاء ساكنين في العربية"[1]

فإن حدث واجتمعا تخلصت العربية من التقائهما لما لذلك من ثقل وصعوبة في النطق-في الوصل-فتلجأ اللغة إلى الفصل بينهما بحركة وهذا ما يفسر تخلق همزة الوصل في بداية المقطع الذي بدأ بصامتين، أو تلجأ إلى حذف أحدهما كما هو الحال في قراءة عمارة وغيره فالتنوين نون ساكنة التقت مع لام التعريف الساكنة في الوصل فحذف التنوين. يقول سيبويه في باب تحريك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين:[2]

"جملة هذا الباب في التحريك أن يكون الساكن الأول مكسورا، وذلك قولك: اضربِ ابنك وأكرمِ الرجل...و(قل هو اللهُ أحدُ اللهُ) لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن فصار بمنزلة باء اضرب أو نحو ذلك ...إذ كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى ساكنان".

وعن قراءة عمارة بن عقيل يقول ابن الأنباري[3]:"قوله (ولا الليل سابقُ النهارَ) بنصب النهار، وتقديره: سابقٌ النهار، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين للإضافة، ولهذا كان النهار منصوبا، كقول الشاعر:

يذهلُ الشيخَ عن بنيهِ وتُبْدى ... عن خدامِ العقيلةُ العذراء[4]

أراد عن خدام العقيلة، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، كقول الآخر:

تغَيَّرَ كُلُّ ذي لونٍ وطعمٍ ... وقلّ بشاشةُ الوجهُ الصبيحُ[5]

---

(١) همع الهوامع، السيوطي ١٧٩/٦.

(٢)الكتاب، سيبويه ١٥٢/٤.

(٣) البيان فر غريب اعراب القرآن، ٥٤٥/٢.

(٤) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات، انظر الديوان ص(٤٨) وهو الأمالي الشجرية٣٨٣/١، وخزانة البغدادي ٣٧٧/١١.

(٥) ينسب هذا البيت الى سيدنا آدم عليه السلام، انظر الامالي الشجرية ٣٨٤/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أراد: بشاشةُ الوجهُ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين..." فهذا كله شاهد على حذف التنوين السابق للام التعريف، ووصف ذلك أبو حيان بأنه:

"موجود في كلام العرب وأكثرها يوجد في الشعر، نحو قوله: ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا[1]، وعد ابن جني قراءة عمارة من باب الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة وغيرها أقوى في القياس عنده منها، يقول: [2]

"حدثنا أبو علي -رحمه الله- عن أبي بكر أبي العباس أن عمارة كان يقرأ: (ولا الليلُ سابقُ النهارَ) بالنصب قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت: سابقٌ النهار، فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، فقوله أوزن أي: أقوى وأمكن في النفس، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها".

وفي موطن آخر يفسر ابن جني قوله: لكان أوزن أي: لكان أخف فيطلب الخفة ويؤثر التخفيف. [3]

فقراءة عمارة في نظر ابن جني غير قوية، وأن عمارة قرأ بها وفي نفسه ما هو أقوى منها، ووصفها العكبري بالضعف. [4]

إن المتأمل في القراءتين (قل هو الله أحدُ اللهُ الصمد) و(ولا الليلُ سابقُ النهار) يلحظ أن التنوين حذف من كليهما منعا لالتقاء الساكنين. ولكن الآية الثانية جاء حذف التنوين فيها من اسم الفاعل (سابق)، وقد نصب معمولا له (النهار). وفي الوقت الذي يشترط فيه النحاة شروطا خاصة لعمل اسم الفاعل، فاسم الفاعل إن لم يعرّف بأل ولم يدل على الحال أو الاستقبال لا يكون عاملا. ولكن قراءة عمارة جاء فيها اسم الفاعل مجردا من أل التعريف، خاليا من التنوين ومع ذلك عمل، وهذا ما جعل المبرد يتساءل ويستفهم عن سبب النصب في (النهار).

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان ٥٢٩/٨، والبيت من شواهد سيبويه وصدره: فألفيته غير مستعتب وينسب الى أبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه، ص ٥٤، وانظر المعجم المفصل ٦٦٨/٣.

(٢) الخصائص، ابن جني ١٢٦/١، وانظر اعراب النحاس ٣٩٣/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٢٩/٨.

(٣) المصدر السابق ٢٥٠/١.

(٤) التبيان في اعراب القرآن، العكبري ١٠٨٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما جاء في إجابة عمارة بأنه أراد سابقٌ النهار، أي الأصل تنوين سابقٌ ولكن سقط التنوين لأمر طارىء وعارض هو مجيء لام التعريف الساكنة بعده. ويرى الباحث أن الأمر ينبني عليه مسألة دلالية أيضاً.

فالمعهود أن اسم الفاعل غير المنون يكون مضافاً لعامله.كأن يقال: (سابقُ النهارِ) وهي قراءة الجمهور فان دل على الحال أو الاستقبال حيث يكون منونا يعمل فيما بعده فيقال: (سابقٌ النهار)، فإن سقط التنوين حقه أن يضاف لما بعده ولكن اسم الفاعل عاملاً كما في قراءة عمارة دلالة على المعنى الذي يفهم منه لو كان منوناً.

فلم يكن الليل سابقاً للنهار منذ القدم، فلما أراد أن الليل لن يسبق النهار في المستقبل أيضاً في الحال التي أنتم فيها أعمل اسم الفاعل غير المنون لتأكيد بقاء الليل غير سابق للنهار لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل، فسيظل الليل غير سابق للنهار.

أما في قراءة من أسقط التنوين في قوله تعالى:"أحد الله" عند الوصل، فالمسألة صوتية صرفة حيث أسقط التنوين لمنع التقاء الساكنين في الوصل. والله أعلم

<u>توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الخفيفة:</u>

اختلف البصريون والكوفيون في توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الخفيفة، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون ووافقهم يونس بذلك. (١)

وعبر عن وجهة نظر المانعين وحجتهم سيبويه بقوله: (٢)

"وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف، لأنه لا يكون بعد الألف حرف ليس بمدغم، ولا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين".

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري م ٩٤، ٢/٦٥٠.

(٢) الكتاب، سيبويه ٣/٥٢٥، وانظر معاني القرآن، الزجاج ٢/٣١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستشهد المجيزون بقراءة علي والحسن ومسلمة بن محارب:" [1]فدمّرانهم تدميرا"[2] وبقراءة ابن ذكوان، [3]ولا تتبعان، [4] وهذه القراءات ذكرها جُلّ شراح الألفية كحجة لرأي الكوفيين ويونس. [5] ومن الجدير بالذكر أن النون تقع ساكنة بعد الألف وليست مكسورة، يقول الأشموني: [6]

"ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين، وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي[7]أن يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع"محياي"[8]

إن المتأمل في آراء البصريين في هذه المسألة يلحظ مدى قسرية القاعدة اللغوية وهيمنتها على النحاة، حتى ولو وصل الأمر إلى منع المتكلم من بناء تركيب لغوي معين من جهة، والإنقاص من إمكانيات اللغة وقدرتها في التعبير من جهة ثانية.

إن القول بعدم جواز توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة بنون التوكيد الخفيفة هو وصف للغة بالعجز ، لأن المتكلم قد يكون في مقام يحتاج فيه لبناء مثل هذه التراكيب.

وبناء على ما سبق فالرأي الذي يؤخذ به في هذه المسألة هو رأي الكوفة ويونس، لأنه من حيث الأساس يتيح للمتكلم حرية التعبير وليس فيه حد من إمكانيات اللغة وقدرتها، فإذا كان يسمح بتوكيد الفعل المسند إلى المفرد بالخفيفة وكذلك المسند إلى الجمع، فلم يمنع ما أسند الى المثنى؟ والحاجة في كل ذلك واحدة! وكذلك يقال في توكيد الفعل المسند لنون النسوة بالخفيفة.

---

(١) البحر المحيط ٤٥٧/٦.

(٢) الفرقان/٣٦.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي/٥٢٢.

(٤) يونس/٨٩.

(٥) أنظر شرح ابن الناظم/٦٢٦، وشرح ابن هشام ١١١،١١٠/٤، والأشموني ٤١٦/٣، وشرح الأزهري ٢٠٧/٢.

(٦) شرح الأشموني ٤١٧/٣.

(٧) انظر الحجة في علل القراءات السبع، الفارسي/٦٦،٦٥.

(٨) الأنعام/١٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أن الكوفيين كانوا أكثر دقة في إجازتهم لتوكيد ما منعه البصريون بالخفيفة، وتظهر دقتهم في حجتهم التي ساقوها للرد على البصريين يقول ابن الأنباري: (١)

"قصارى ما يقدر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين، الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب، لأن الألف فيها فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة"، وفي الألف يقول ابن الأنباري: (٢)

"فيها فرط مد، ولهذا اختصت بالتأسيس والردف، فتنزل المد الذي فيها بمنزلة الحركة"، وعليه فإن حقيقة الألف أنها حركة طويلة، اذا قصرت صارت حركة قصيرة وهي الفتحة، ولم يكن مثل هذا الأمر غائبا عن القدماء، يقول ابن جني: (٣)

"اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين،وهي الألف والياء والواو...فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة".

وبناء عليه فإن حقيقة ما اجتمع في قراءة (محياي) و(لا تتبعان) و(فدمر انهم تدميرا) هو ألف ونون ساكنة، بمعنى حركة (فتحة) طويلة وصامت، وليس حرفا ساكناً مع حرف ساكن أي لم يجتمع صامتان (ساكنان) كما رأى جمهور البصريين.

وبناء على ذلك فإن الألف فتحة طويلة، وهذا ما ذهب إليه بعض المحدثين، يقول الطيب البكوش: (٤) "الألف فتحة طويلة ولا تكون حرفا مطلقا" فلا فرق بين الألف والفتحة إلا في مقدار الكمية الصوتية وطول النفس، فالألف حركة طويلة والفتحة حركة قصيرة. يقول برجشتراسر: (٥)

---

(١) الانصاف م ٩٤،٢/٦٥١.

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري١/٣٥٢، وانظر العكبري ١/٥٥٣، وحجة القراءات، الفارسي/٦٥.

(٣) سر صناعة الاعراب، ابن جني١/١٩، وما بعدها.

(٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش/٤٢.

(٥) التطور النحوي، برجشتراسر/٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"كانوا-النحويين القدماء- يتأثرون بالخط، خلافاً للنطق، فرأوا في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة نحو: فعل ، وأحيانا يكتب بينها حرف من حروف المد، نحو(فاعل) فلم يدروا أن الحالتين سيان في أن تنطق بعد الفاء حركة في كلتيهما إلا أنها مقصورة في الأولى وممدودة في الثانية".

وفي رأي برجشتراسر بعض النحاة، فقد كان بعض القدماء كابن جني -كما مر بنا- على وعي تام بأن حروف المد هي في حقيقتها حركات طويلة، وهذا ما أشار إليه الكوفيون في حجتهم بأن الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة... نخلص إلى أن توكيد الفعل المسند الى ألف الاثنين-ونون النسوة-بنون التوكيد الخفيفة أمر جائز لا إشكال فيه، وعليه شواهد من قراءات القراء،وكلام العرب،[1] والرأي ما رآه الكوفيون والله أعلم.

خير وشر في التفضيل:

استشهد أبو حيان والأشموني بقراءة "مَنْ الكذّابُ الأشرُ"[2] على أن (خير وشر) أصلهما في التفضيل(أخير وأشر)، وحذفت الهمزة منهما لكثرة الاستعمال [3]

ونسبت هذه القراءة إلى قتادة وأبي قلابه[4]. فخير وشر يكونان اسمي تفضيل بدون همزة يقول أبو حيان: [5]

"وإتمام خير وشر في أفعل التفضيل قليل، وحكى ابن الأنباري أن العرب تقول: هو أخير وهو أشر. قال الراجز: "بلالٌ خيرُ الناس وابن الأخير"[6] وقال أبو حاتم: "لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا في ضرورة الشعر".

---

(١) ورد عن العرب قولهم: إتقت حلقتا البطان، له ثلثا المال/انظر الانصاف م ٩٤، ٢/٦٥٠.

(٢) القمر/٢٦.

(٣) انظر شرح أبي حيان/٤٠٨، وشرح الأشموني ٣/٨٥، وانظر هذه القراءة في شرح ابن الناظم/٤٨٠، وشرح ابن هشام ٣/٢٩٠، وشرح خالد الأزهري٢/١٠٠،١٠١.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان٨/١٧٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الرجز للعجاج، انظر ديوان العجاج ١/٣٣٢، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، أميل يعقوب ٣/١١٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن(أخير وأشر) هما الأصلان لـ خير وشر، بيد أن كثرة الاستعمال أسقطت الهمزة منهما حتى صار مجيئهما بالهمزة قليلا أو ضرورة أو مرفوضا، يقول ابن جني: (١)

"الأشرّ: بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه: هذا أخير منه وأشر منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما، يدل على ذلك قولهم: الخُورى والشُرّى: تأنيث الأخير والأشر ...فعلى هذا جاءت هذه القراءة".

ويرى أحمد علم الدين الجندي أن التطور اللغوي قد دخل هاتين اللفظتين، فهما في الأصل أخير وأشر كما قال القدماء، ثم تطورتا الى خير وشر بسبب كثرة الاستعمال. (٢)

لقد استخدمت اللفظتان في التفضيل بدون همزة، حتى صار دخول الهمزة عليهما شاذاً، يقول العكبري في قراءة أبي قلابة وقتادة: (٣)

"يقرأ بتشديد الراء، وهو أفعل من الشر وهو شاذ"، وإذا كان جمهور النحاة يرى أن مجيء خير وشر في التفضيل دون همزة سببه سقوط الهمزة لكثرة الاستعمال، فإن الأخفش يرى سببا اخرا لمجيئهما بهذا الشكل، يقول خالد الأزهري: (٤)

"واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما".

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه جمهور النحاة هو المسؤول عن حذف همزة خير وشر في التفضيل. وما ذهب إليه الأخفش يخالفه مجيء الوصف الذي لا فعل له بالهمزة في التفضيل، يقول ابن هشام: (٥)

---

(١) المحتسب٣/٢٩٩.

(٢) اللهجات العربية في التراث، الجندي٢/٦٠٨.

(٣) التبيان في اعراب القرآن، العكبري٢/١١٩٥.

(٤) شرح التصريح، الأزهري٢/١٠٠،١٠١.

(٥) شرح ابن هشام٣/٢٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"وشذ بناؤه -أفعل التفضيل- من وصف لا فعل له نحو (هو أقمن به) أي: أحق، وألص من شظاظ"، فجاءت الصفة التي لا فعل لها في التفضيل بهمزة: إن كثرة الاستعمال مدعاة للتصرف، ويشهد لحذف همزة خير وشر في التفضيل حذفها من بعض أسماء التفضيل لكثرة الاستعمال، يقول ابن عقيل: (١)

"وشذ أيضا حذف همزة (أحب) في التفضيل، قال الأحوص:

وزادني كلفاً بالحب أن منعت ... وحبُّ شيء إلى الانسان ما منعا

أي: وأحب. وندر أيضا حذف همزة (أشد)، قال الشاعر:

ما شدَّ أنفسهم وأعلمهم بما ... يحمي الذمار به الكريم المسلم(٢)

ومما يؤكد أن أصل خير وشر في التفضيل أخير وأشر أنهما في التعجب يكونان بهمزة. يقول الحريري: (٣)

"يقال: فلان خير من فلان،...حذفت همزتهما للتخفيف، ولم يلفظوا بهما إلا في فعل التعجب خاصة، ...فقالوا: ما أخير زيدا، وما أشر عمرا...وكذلك أثبتوا الهمزة في لفظ الأمر، فقالوا: أخير بزيد، وأشرر بعمرو"، ويرى الحريري أن سبب ثبات الهمزة في الأمر والتعجب يعود إلى: "أن استعمال هاتين اللفظتين اسما أكثر من استعمالها فعلا فحذفت في موضع الكثرة وبقيت في موضع القلة"(٤).

ومعلوم أن ما كان على (ما أفعل) في التعجب يكون على (أفعل من) في التفضيل. فإن الباحث يتفق مع الحريري فيما ذهب إليه إلا في وصفه لقراءة أبي قلابه، حيث وصفها بقوله: (٥)

"فأما قراءة أبي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الأشر" فقد لحن فيها ولم يطابقه أحد عليها."

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد،ابن عقيل ١٦٧/٢.

(٢) البيت بلا نسبة، انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٨٦٨/٢.

(٣) درة الغواص، الحريري/١٨٧،١٨٨، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد١٦٧/٢.

(٤) درة الغواص، الحريري/١٨٧،١٨٨.

(٥) المصدر السابق/ص ١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"فلا يجوز وصف القراءة باللحن، فقد جاءت هذه القراءة على الأصل، كما قالوا: بِهُ وعليهُ، في (به وعليه) وورد في هامش درة الغواص تعقيب علّى قول الحريري هذا، قال: "الجوهري في مجيء الهمزة مع خير وشر: "إنها لغة وهو الحق وقد صح ورودهُ نثرا في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري، وقال الكرماني إنها تدل على أنه فصيح صحيح، خلافا لما أنكره"[1].

ولسان العرب كما يقول أبو حيان: [2]"ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما عمله البصريون ونقلوه". والله أعلم

فتح عين فعلات المعتلة :

استشهد الأشموني وغيره من شراح الألفية بقراءة (ثلاث عورات) بفتح الواو في المعتل على إتباع حركة العين لحركة الفاء في جميع الثلاثي الأجوف المؤنث، يقول[3]:

"ومن المنتمي إلى قوم من العرب الإتباع في نحو (بيْضة وجوْزة) من المعتل فإنّه لغة هذيل، ومنه قول الشاعر : أخو بيضات رائح متأوب[4]، وبلغتهم قرى : ثلاث عوَرات[5].

ونسبت هذه القراءة إلى ابن أبي إسحق والأعمش[6]، وإلى هذيل نسبها سيبويه، يقول[7]:

" قولهم: عُرُسات وأرضات وعيرٌ وعيرات، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل لأنهم يقولون : بيضات وجوزات".

---

(١)المصدر السابق/ص ١٨٧.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان ٣٧٨/٢.

(٣) شرح الأشموني ٢١٩/٤، وانظر ابن الناظم /٧٦٧، شرح ابن هشام ٣٠٦/٤، شرح ابن عقيل ١١٣/٤ والأزهري ٢٩٩/٢.

(٤) البيت ينسب للهذليين ولم أعثر على قائله وعجزه، رفيق يمسح المنكبين سبوح، وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٧٤/١.

(٥) النور /٥٨.

(٦) البحر المحيط، ابو حيان ٤١٤/٦، ٤٣٣.

(٧) الكتاب ٦٠٠/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى النحاة أنّ الاسم الثلاثي ساكن العين المؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة، يكون مفتوح العين إذا جمع بالألف والتاء، فإن كان صفة أو مضاعفا أو معتل العين وجب إسكان عينه في الجمع[1].

ويرى ابن الأنباري في لغة من فتح العين أنه قد قاس المعتل على الصحيح، يقول[2]: "من فتح الواو من (عورات) جاء به على قياس جمع الصحيح، نحو: ضَرْبَة: ضربات".

إلاّ أنّ لغة أكثر العرب تسكن عين (فعلة) المعتلة في الجمع، يقول أبو حيان[3]: "وقرأ الجمهور: عوْرات، بسكون الواو وهي لغة أكثر العرب، لا يحركون الواو والياء في نحو هذا الجمع".

أمّا تحريك العين فنسبه معظم النحاة إلى هذيل[4]، ونسبه ابن خالويه إلى تميم، يقول[5]: "بنو تميم تقول: روضات، جوزات، عورات، وسائر العرب بالإسكان....". ونسبها أبو حيان إلى هذيل وتميم، يقول[6]: "قرأ الأعمش (عَوَرَات) بفتح الواو، وتقدم أنها لغة هذيل بن مدركة وبني تميم".

وللخروج من هذا الإشكال في نسبة هذه اللغة إلى أصحابها، أرى أنه يمكننا التعرف على حقيقة ما نسب لهذيل وتميم فيما يذكره ابن الحاجب، يقول[7]:" إذا صحّ باب تَمْرة قيل: تَمَرات، بالفتح والإسكان فيه ضرورة، والمعتل العين ساكن، وهذيل تسوي، وباب كسْرة على كسرات بالفتح والكسر ... ونحو حُجْرة على حُجُرات بالضم والفتح ... وقد يسكن في تميم نحو حُجُرات وكسرات". يقول الرضيّ[8]:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي ١٠٩/٢، وانظر شرح كافية ابن الحاجب ٢٩٨/١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٩/٢.

(٣) البحر المحيط، ابو حيان ٤١٤/٦.

(٤) انظر سيبويه ٦٠٠/٣، الخصائص ١٨٧/٣، شرح المفصل ٣٠/٥، المقتضب ١٩٣/٢، شرح الشافية ١٨٩/٢.

(٥) مختصر شواذ القرآن / ابن خالوية، (١٠٣) وانظر ارتشاف الضرب ٢٧٤/٢.

(٦) البحر المحيط ٤٣٣/٦.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب،الرضي ١٠٩/٢.

(٨) المرجع السابق ١٢٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" قوله (هذيل تسوي) أي تفتح في الأجوف كما تفتح في الصحيح ... وقوله :(وقد يسكن في تميم نحو حجرات وكسرات): بخلاف تمرات".

إنّ ما نسب إلى هذيل يختلف عمّا نسب إلى تميم عند ابن الحاجب والرضي، فالذي يفهم من كلامهما أنّ هذيلا تفتح عين المعتل والصحيح في الجمع، أمّا تميم فإنها تسكن العين فيما كانت عينه تتبع فاءه وفاؤه مضمونة أو مكسورة، وهو ما عرف بباب حجرات وكسرات، والسبب كما يراه الرضي[1]:"استثقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر في هذين البابين" ولم ينسب ابن الحاجب أو الرضي فتح عين المعتل إلى تميم كما ذهبت صالحة راشد غنيم"[2].

وعليه فالهذلي يفتح عين الصحيح والمعتل في الجمع، وباقي العرب باسكان عين المعتل. والتميمي يسكن العين في باب حجرات وكسرات وباقي العرب بالإتباع أو الفتح.

وأمّا ما نقله ابن خالويه[3] وأشار إليه أبو حيان[4]، فالرأي فيه ما ذكره أحمد علم الدين الجندي[5]: " ... لذلك رجحت أن يكون ابن خالويه قد خلط بين هذيل وتميم، ويظهر أنّ أبا حيّان قد نقل إسناد الظاهرة إلى تميم عن ابن خالويه.
وأبو حيان نفسه ينسب ظاهرة تسكين عين المعتل من الثلاثي المؤنث في الجمع إلى هذيل دون أن يشير إلى تميم من قريب أو بعيد في قوله تعالى[6]:" في روضات الجنات". يقول ابو حيان[7] :

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١١٣/٢.
(٢) اللهجات في الكتاب لسيبويه / صالحة راشد غنيم ص ١٤٤.
(٣) مختصر الشواذ القرآن / ١٠٣.
(٤) البحر المحيط، ابو حيان ٤١٤/٦.
(٥) اللهجات العربية في التراث، الجندي ٥٤٢/٢.
(٦) الشورى /٢٢.
(٧) البحر المحيط ٤٤٩/٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"ولغة هذيل بن مدركة فتح الواو ولم يقرأ أحد مما علمناه بلغتهم". احتج القدماء لقراءة التسكين لئلا تصاب الكلمة بالإعلال[1]. فحق الواو والياء في لغة هذيل أن يقلبا ألفا، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، بيد أنّهما بقيتا صحيحتين، وفي ذلك يقول ابن جني[2]:

" صح في لغة هذيل قولهم: جوزات وبيضات، لمّا كان التحريك أمرا عارضا مع تاء جماعة المؤنث، وإليه ذهب الرضي حيث يقول[3]:"ولا تقلب الواو والياء ألفا، لعروض الحركة عليهما". ووافقهما الجندي بذلك، يقول[4]:"وربما منع من الإعلال عروض الحركة في الجمع لأنّها في المفرد ساكنة"، ولكن الواو وإن كانت ساكنة في المفرد قد تعل في الجمع لحركة عارضة، كما قالوا في جمع (حوْض وسوْط وروْض...) حياض وسياط ورياض ... ويرى المبرد أنّ التصحيح سبب منع التباس النعت بالمنعوت، يقول[5]:

"وأمّا هذيل بن مدركة خاصة فيقولون: جوزات وبيضات ولوزات، على منهاج غير المعتل ولا يقلبون واحدة منها ألفا، فيقال : أليس حق الواو والياء إذا كانت كل واحدة منهما في موضع حركة أن تقلب ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا؟ فيقول من يحتج عنهم: إنّما حركت هذه الياء وهذه الواو لأنّ الباب وقع اسما متحركاً وألحق المعتل بالصحيح، لئلا يلتبس النعت بالمنعوت".

ويضعّف هذا الرأي أنّ التمييز بين النعت والمنعوت يحكمه سياق الكلام والمعنى المفاد من الجملة أو التركيب فاللفظة الواحدة قد تكون اسما دالا على ذات في تركيب وصفة في تركيب آخر ، كقولنا :" (حضر زيدٌ الأسد) و (شاهدت فتاة قمراً) فالأسد، وقمر أسماء ذوات ولكنّها وقعت صفات، ويذكر المبرد رأيا آخر في منع الإعلال، يقول[6]:

---

(١) حجة القراءات، ابن أبي زرعة /٥٠٦.

(٢) الخصائص، ابن جني ١٨٧/٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١١٣/٢.

(٤) اللهجات العربية في التراث، الجندي ٥٤٢/٢.

(٥) المقتضب، المبرد ١٩٣/٢-١٩٤.

(٦) المقتضب، المبرد ١٩٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"أجري هذا الباب في ترك القلب مجرى خونة وحوكة ولئلا يلتبس بما أصله فَعَله، نحو:" دارة وقارة، إذا قلت: دارات وقارات، فصحّ هذا لأنّ أصله السكون..."، وبهذا الرأي أخذ ابن يعيش، يقول في لغة التسكين[1]:

"كأنهم كرهوا حرف العلة وقبله مفتوح فيقلب ألفا، فيقال: جازات وباضات، فيلتبس فعله ساكنة العين بفعلة مفتوحة العين نحو : داره ودارات، وقامه وقامات...".

ويرى أحمد علم الدين الجندي أنّ التطور اللغوي وقف عند هذيل عند هذه الصيغة ولم يأخذ التطور فيها دورته الكاملة حتى تصير عارات، ثم يرجح ما ذهب إليه ابن جني والمبرد في تعليل ذلك[2].

ويرى الباحث أنّ الاسم الثلاثي صحيح العين الساكنة في المفرد إذا كانت فاؤه مفتوحة، تفتح عينه في الجمع كما أشار النحاة وذلك لخفّة الفتحة، ولخفة تتابع حرفين مفتوحين، أمّا إن كانت الفاء مضمومة أو مكسورة فمن العرب من يتبع العين حركة الفاء، ومنهم من يستثقل ذلك فيتخلص منه إمّا بتسكين العين أو بفتحها، وذلك لخفة الفتح، فإن كانت العين معتلة فأكثر العرب على تسكينها، تخلصاً من الثقل.

وحركت هذيل العين بأخف الحركات – الفتحة – فقالوا : عَوَرات وبيَضات، ولم تُعل الواو والياء وكان حقهما الإعلال بأن يقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، لكنّ هذيلاً أبقتهما صحيحين غير مُعلّين، والسبب في ذلك لئلا يلتبس ما كانت عينه واواً أو ياء عندما يجمع بالألف والتاء بما كانت عينه ألف.

فلو تمّ الإعلال في لغة هذيل بأن قلبت الواو والياء إلى ألف، لن يعرف أصل مفرد بعض الكلمات مثل :(عادات) أهي مفرد عوْدة أم عادة؟

إنّ الهذلي الذي يقول: عودات في جمع (عوْدة) أثر التصحيح على الإعلال لأنّه لو أعلّ لاختلط جمع عودة بجمع عادة، ومثله يقال في :راحات وجارات

---

(١) شرح المفصل ٥/٣٠.

(٢) اللهجات العربية في التراث الجندي ٢/٥٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وغايات وخالات وعالات ورايات وسارات ودارات ... وجاء القياس فطرد الباب على ونيرة واحدة.

ولست بدعاً في تفسير إبقاء هذيل على الواو والياء، فقد ذكر المبرد وابن يعيش كما مرّ بنا أنّ ترك القلب كان لئلا يلتبس فعلة ساكنة العين بفعلة مفتوحة العين، ولعله أقرب الآراء إلى الصحة والله اعلم.

رد ياء المنقوص في الوقف:

استشهد الأشموني وغيره من شراح الألفيه[1] بقراءة ابن كثير (لكل قوم هادي) [2]و(ما لهم من دونه من والي) [3]و(ما عند الله باقي)على جواز رد الياء إلى الاسم المنقوص عند الوقف والمختار عند جمهور النحاة الوقف على المنقوص بالألف إن كان منصوباً منوناً، والوقف عليه بالحذف-حذف الياء-إن كان غير منصوب، وكما هو عليه بقية القراء في الآيات السابقة حيث يقرأونها بحذف الياء.

وجعل سيبويه الوقف على المنقوص برد الياء لغة لبعض العرب، يقول: [4]

"حدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته يقول: هذا رامي وغازي وتميمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ها هنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال، فاذا لم يكن في موضع تنوين فان البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل".

وبناء على رأي سيبويه فان ثبوت الياء في قراءة ابن كثير وفي لغة من يبقيها لم لعدم دخول التنوين الى موضع ثباتها، لأنها في حالة وقف، والتنوين يسقط في

---

(١) شرح الأشموني ٣٥٦/٤، وانظر شرح ابن الناظم /٨٠٨، وشرح ابن هشام ٣٤٥/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٢/٤، وشرح التصريح ٣٤٠/٢.

(٢) الرعد /١١،٧.

(٣) النحل /٩٦.

(٤) الكتاب، سيبويه حـ ١٨٣/٤، يفهم من كلام سيبويه أن يونس يقف بالياء ولكن أبا حيان يقول: فالخليل يختار أن يوقف بالياء ويونس يختار أن يحذف فنقول يا قاض"، ارتشاف الضرب ٣٩٥/١ وهو عكس ما يفهم من سيبويه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقف، وهذا لا يكون في الوصل لإمكانية دخول التنوين لذلك لا يوقف على المنقوص بالياء وصلاً.

وهذا كله سببه ما يشكله التنوين مع الياء من الاستثقال كما عبر عنه سيبويه، لذلك تثبت الياء حيث يحذف التنوين وتحذف حيث يثبت عند من يثبتها. يقول مكي بن أبي طالب القيسي: (١)

"وحجة من وقف بالياء أنه إنّما حذف الياء في الوصل لأجل التنوين، فإذا وقف وزال التنوين رجعت الياء وهو الأصل".

وحذف الياء من المنقوص في الوقف هو إجراء للوقف مجرى الوصل، يقول سيبويه: (٢) "قولك هذا قاضْ وهذا غازْ، وهذا عمْ، تريد: العمي أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل"، وهو ما أكده القيسي بقوله: (٣)

"وحجة من وقف بغير ياء أنه أجرى الوقف مجرى الوصل، إذ حذف التنوين عارض في الوقف...والحذف والاثبات لغتان للعرب، والحذف أكثر.."

إن القراء متفقون على إسقاط التنوين عند الوقف على الاسم المنقوص، وهو ما أقره النحاة أيضا اذ لا يوقف على متحرك ويبقى الخلاف بين من يقف بحذف التنوين والياء ومن يقف بحذف التنوين وإبقاء الياء في حالتي الرفع والجر.

وما يجدر الوقوف عنده في هذه المسألة حقيقة الياء في الاسم المنقوص المأخوذ من فعل لامه ياء أو واو. ذلك أن الوقوف على حقيقتها يسهل علينا معرفة سبب الوقوف بحذفها أو ببقائها، وما يقال في واوي اللام يقال في يائي، ولتوضيح ذلك نأخذ الفعل (دعا) و(رمى):

إن الأصل في (دعا) هو (دعو) ولصياغة اسم الفاعل تضاف فتحة طويلة بعد الفاء وتكسر العين ليصبح (داعو) حيث سبقت الواو بكسرة، فتسقط، ثم تدغم الكسرة بحركة الاعراب. يقول الطيب البكوش: (٤)

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي/٢١.

(٢) الكتاب، سيبويه ١٨٣/٤.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات، القيسي /٢١.

(٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ص ١٥٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

في صيغة اسم الفاعل، تسبق الواو بكسرة فتسقط، وتدغم حركة الاعراب ان كانت ضمة أو كسرة في كسرة العين التي تمثل عنصر الاستقرار المميز للصيغة فتصبح كسرة طويلة (الداعوُ – الداعي)، وعند إلحاق التنوين يحدث في الصيغة بعض التغيرات.

da^{6}awa → da^{6}iw→ dá^{6}í
ramaya →rámiy → ramí

يقول الطيب البكوش: [1] "وإذا أضفنا التنوين في التنكير، أصبحت الكسرة الطويلة في مقطع منغلق فتقصر: (داعين –داعنْ = داع).

dá^{6}ín → dá^{6}in
rámín → rámin

إن المقطع الأخير من الصيغة قبل تقصيره هو مقطع طويل مفرد الاغلاق (^{6}ín) (ص ح ح صْ) وهذا النوع من المقاطع كما يصفه رمضان عبد التواب[2]:"لا يجوز في اللغة العربيةالفصحى إلا في أخر الكلمة في حالة الوقف عليها أو في وسطها بشرط أن يكون المقطع التالي له مبتدئا بصامت يماثل الصامت الذي ختم به المقطع السابق.

فالعربية تسمح بالمقطع الطويل المفرد الاغلاق في حالة الوقف، وقراءة ابن كثير التي جاءت على لغة من يقف على المنقوص بالياء هي في حالة حالى الوقف.

الا أنهم حذفوا التنوين لما ذكر من أن التنوين يسقط عند الوقف إذ لا يوقف على متحرك. ويدخل التنوين الاسم المنقوص اليائي والواوي قبل سقوط الواو والياء منه فيقال عند إضافة تنوين الضم إلى (داعو) و(رامي) (داعٌ ، رامٍ) وعند اضافة تنوين الكسر يقال: (داعٍ ، رامٍ) وكل هذه الصيغ يسقط فيها الواو والياء –شبه الحركة–لوقوعه بين حركتين وتتطور هاتان الصيغتان إلى (داعُو ، رامِي) حيث يسقط (الواو والياء) شبه الحركة وتدغم كسرة العين بحركة الواو والياء لتتخلق الكسرة الطويلة (آ).

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٥٩.

(٢) التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب /٦٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فتصل الكلمتان إلى الصيغة (مآ هاؤه) (مَاهَاؤُه)حيث المقطع(مآ هـ) (مآ مـ) الذي لا تسمح به العربية إلا في حالة الوقف أو في باب (شابه ودابة) وصلا.

أما في حالة الوصل فيتخلص من هذا المقطع الطويل مفرد الإغلاق عن طريق تقصير الحركة لتصبح الصيغ: (مالله) (مَالله) وهو ما نجده في الاسم الموصول في حالة الوصل.

وعند الوقف يسقط التنوين (النون) ليصبح الاسم : (مالا) (مَالا) وهنا نقع في محظور تمنعه اللغة، وهو أنه لا يجوز أن يوقف على حرف متحرك، وعلامة الوقف السكون لا الحركة، لذلك يتم التخلص من هذا المحظور اللغوي بأحد أمرين:

أما أن تسقط الحركة الأخيرة (الكسرة (ا)) فيصير الاسم(مالـ)(مَالْ) وهي قراءة الجمهور واختيار جل النحاة.

وأمّا أن تمد الحركة القصيرة لتصير حركة طويلة حرف مد يصح الوقوف عليها (آ) فيصير الاسم(مآلـ) (مَآلْ) وهي قراءة ابن كثير ولسان بعض العرب. والله أعلم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقف بهاء السكت:

جعل النحاة هاء السكت من العلامات التي يثبتها المتكلم وقفا ويسقطها وصلا، ولكن سمع ثباتها في الوصل، يقول الأشموني: (١)

"قد يحكم للوصل بحكم الوقف، وذلك في النثر قليل...ومنه قراءة غير حمزة والكسائي:"لم يتسنه وانظر"(٢)و" فبهداهم اقتده قل"(٣)ومنه أيضا: "ماليه هلك عني سلطانيه، خذوه(٤) و"ماهية نار حامية".(٥)

إنّ حمزة والكسائي يقرءان الآيات الكريمة بإسقاط الهاء وصلا في حين يقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بإثبات الهاء في الوصل، وكلهم يقف بالهاء. (٦)

اختلف النحاة في تخريج القراءتين، ومصدر اختلافهم ناتج من اختلافهم في حقيقة هذه الهاء التي سقطت عند حمزة والكسائي وثبتت عند غيرهم، فكانت لهم هذه الآراء. يقول أبو حيان: (٧)

"يتسنه ان كانت الهاء أصلية، فهو من السنة على من يجعل لامها المحذوف هاء، قالوا في التصغير : سنيهه، وفي الجمع سنهات، وقالوا: سانهت وأسنهت عند بني فلان، وهي لغة الحجاز ، وقال الشاعر :

ولَيْسَتْ بِسَنْهاءٍ ولا رَجَبِيَّةٍ ولكِنْ عرايا في السِنِين الجوائحِ(٨)

---

(١) شرح الأشموني ٣٧٥/٤، وانظر شرح ابن الناظم /٨١٣، وابن هشام ٣٥٢/٤ ، وابن يعيش ١٨١/٤، والازهري ٢٤٦/٢.

(٢) البقرة /٢٥٩.

(٣) الانعام /٩٠.

(٤) الحاقة ٢٨، ٢٩، ٣٠.

(٥) القارعة /١٠.

(٦) انظر الحجة في علل القراءات السبع، الفارسي ٢٧٩/١، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد /١٨٨، والكشف /٢٠٧، وابن زرعة/١٤٢.

(٧) ينظر البحر المحيط لأبي حيان ٢٩٦/٢. وانظر معاني القرآن، الفراء ١٧٢/١.

(٨) ينسب البيت لسويد بن الصامت، انظر لسان العرب ٥٠٢/١٣.

الصفحة ١٤٣ مفقودة من المصدر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتلعع، قاله أبو عمر، وخطأه الزجاج، قال: لأن المسنون المصبوب على سنة الطريق وصوبه".

والرأي الذي نسبه أبو حيان الى أبي عمر، هو في حقيقته (أبو عمرو الشيباني)، كما ذكر الفارسي[1] والقرطبي[2] والرأي الأخير ينسب إلى الفراء، [3] والفراء يذكر الآراء السابقة بالإضافة إلى ما نسب إليه يقول: [4] "ومن قال في تصغير (السنة) سُنَيْنَة، وإن كان ذلك قليلا جاز أن يكون (تَسَنَّيتُ) تفعلت، أبدلت النون بالياء لما كثرت النونات، كما قالوا: تظنيت وأصله: الظن"، وذكر بعضهم رأياً آخر في (يتسنّه) يقول القرطبي: [5]

"وقيل: هو من أسِنَ الماءُ إذا تغير وكان يجب أن يكون على هذا يتأسن"، ونسب أبو حيان هذا الرأي للنقاش[6] وخطأ الزجاج من قال: إن الإصل في الكلمة (لم يتسنن) ثم أبدلت النون ياء، يقول: [7]

"وقد قال بعض النحويين إنه جائز أن يكون من (التغيير) من قولك:"من حمأ مسنون" وكان الأصل عنده لم يتسنن، ولكنه أبدل من النون ياء، كما قال: "تقضي البازي إذا البازي كَسَرَ "[8] يريد: تقضض، وهذا ليس من ذاك، لأن مسنون إنما هو مصبوب على سَنَةِ الطريق، ولم تكن (يتسنّه) من (أسِن) إذ لو كانت منه لقيل: يَأسن كما ذكر القرطبي وغيره.

وتكلف أبو حيان في تخريج رأي النقاش فجعل فاء الكلمة مكان اللام وعينها مكان الفاء فصارت: تسنأ ثم أبدل الهمزة ألفا.. [9]

---

(١) الحجة، الفارسي ٢/٢٨٢.

(٢) الجامع، للقرطبي، المجلد الثاني /١٩٠، وانظر الابدال لابن السكيت ٢/٤٥٩.

(٣) انظر حجة القراءات لابن أبي زرعة /١٤٢، ١٤٣.

(٤) معاني القرآن، الفراء ١/١٧٢، ١٧٣.

(٥) الجامع، للقرطبي، المجلد الثاني جـ (٣،٤) /١٩٠، وانظر الكشف للقيسي /٣٠٧،٣٠٩، والحجة لابن خالويه /١٠٠، ومعاني الزجاج ١/٣٤٣.

(٦) البحر المحيط، ابو حيان ٢/٢٩٦.

(٧) معاني القرآن، الزجاج ١/٣٤٣.

(٨) هذا البيت للعجاج وهو في ديوانه ص /٢٨، تقضي البازي اذا البازي كسر، بالسين المهملة.

(٩) انظر البحر المحيط، أبو حيان ٢/٢٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والذي يميل إليه الباحث هو رأي من قال: إن لام الكلمة ألف محذوفة منقلبة عن واو، وهو الرأي المنسوب إلى المبرد يقول القرطبي:(١)

"قال المهدوي.... إن كان من سانيت فأصله يتسنى، فسقطت الألف للجزم وأصله من الواو بدليل قولهم: سنوات، والهاء فيه للسكت"، وعلى جعل لام الكلمة واو يصبح (يتسنه) كما يذكره الزمخشري (٢) "أن الشيء يتغير بمرور الزمان".

أما حذف هاء السكت في قراءة الأخوين(٣) وبقاؤها في قراءة الباقين، فلعل فيما ذكره الرضي إجابة على ذلك يقول(٤):

"وإذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما أو وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت واجبة نحو: رهْ وقِهْ لاستحالة الوقف على متحرك والابتداء بالساكن، وإن كانت على أكثر من حرف نحو: اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها ألزم..."

فالفعل (يتسنى) عند سقوط الألف للجزم لا يكون على حرف واحد حتى تجب فيه هاء السكت، بل هو على أكثر من حرف لذا تجوز فيه الهاء ولا تجب، والغالب فيها الثبات في الوقف والحذف في الوصل إلا أن يجري الوصل مجرى الوقف.

ولعل في إجراء الوصل مجرى الوقف دلالة معنوية، ذلك أن نظر العزيز رضي الله عنه الى طعامه وشرابه وتفحصه له بأنه ما زال طازجا لم تغيره السنون يكون في مرحلة، والنظر إلى حماره المتحلل الذي لم يبق منه إلا رفات عظامه، يكون في مرحلة أخرى، وهو أمر يتطلب التوقف عن المرحلة الأولى ثم البدء بالثانية والإنسان أسرع ما يكون بفعل الشيء بنظراته، وإذا أضيف إلى ذلك حال الدهشة والذهول التي كان عليها العزيز عندما استيقظ بحيث يكون الإنسان في هذه الحالة في لحظة انبهار وذهول وسرعة تصرف، فجاءت قراءة حمزة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جـ ٣/٢٩٣.

(٢) الكشاف، الزمخشري ١/٣٩٠، وانظر الحجة لابن خالويه /١٠٠.

(٣) الأخوان هما حمزة والكسائي.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي ٢/٤٠٨، ٤٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والكسائي بعلامة وقف في سياق وصل. علامة الوقف -هاء السكت-التي تنم عن تهدئة الحال والتمعن في ما كان يحمله العزير من طعام وشراب والتمعن في دابته التي كان يركبها ليتيقن أنه لبث مائة عام لا يوما أو بعض يوم، وسياق الوصل الذي ينم عن الحالة التي كان عليها العزير بعد أن استيقظ وتفاجأ بالخبر الذي سمع.

فقراءة الأخوين -والله أعلم-دعوى وتصوير، تدعو إلى التريث والتمعن بما لدى المخاطب من زاد وراحلة، حتى تستقر نفسه ويتيقن مما سمع ودلالة ذلك علامة الوقف -هاء السكت-.

وتصوير لحال المخاطب التي انتابها الذهول والسرعة حيث كانت مفاجأة الخبر قوية جعلت المخاطب منبهرا مندهشا مما يسمع ويرى، ودلالة ذلك سياق الوصل. والله أعلم.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

خاتمة:

بعد هذا العرض يتبين مدى أهمية القراءات القرآنية في الدراسات اللغوية التي كانت ثمرة من ثمار الاشتغال بكتاب الله عز وجل.

إن نشأة علم النحو عند العرب متصلة إتصالا وثيقا بعلم القراءات القرآنية خاصة بعد أن وضع أبو الأسود الدؤلي نقطا دالة على حركات أواخر الكلم في القرآن، حيث تبنى القرّاء هذه العلامات وضبطوا بها قراءاتهم، الأمر الذي فتح الأذهان ولفت الأنظار إلى تباين حركات أواخر الكلم، فكان ذلك محركا للبحث عن أسباب الاختلاف وعوامل التباين. فلا غرابة أن نجد جُلّ المهتمين بالنحو في مراحله الأولى هم من القرّاء والمقرئين.

إنّ نشأة النحو كانت بفضل هذا الكتاب العظيم (القرآن الكريم) الذي أظهر هوة واسعة وتفاوتا كبيرا بين مستوى الأداء اللغوي عند العرب ومستواه العالي الذي يعد الغاية في الفصاحة والبلاغة، مما دفع المهتمين إلى البحث في أسباب هذا التفاوت بين المستويين.

ولقد أثرى البحث في القراءات القرآنية وتخريجها وبيان عللها ووجوهها- أثرى الدراسات اللغوية أيّما ثراء، فقد دافع النحاة عن وجوه العربية في القراءات ورجحوا وجوها على وجوه، فساهم ذلك في إذكاء الخلاف النحوي وفتح الباب أمام اجتهادات كثيرة، ودراسات مستفيضة.

ويستطيع الناظر في مواقف النحاة من القراءات أن يميز موقف البصريين من الكوفيين، إذ يلاحظ أن الكوفيين كانوا أكثر اتساعا وقبولا للقراءات من البصريين في الدرس اللغوي، ولعل طبيعة النهج الذي رسمته كل مدرسة لنفسها هي المسؤولة عن ذلك.

ولما كانت ألفية ابن مالك قد حظيت باهتمام النحاة في حقب زمنية مختلفة، فقد تجلّى دور القراءات القرآنية كشواهد على قضايااللغة ومسائلها، حيث اتكأ عليها النحاة في إرساء وجهات نظرهم واتخاذ آرائهم في قضايا نحوية وصرفية مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعل أبا حيان الأندلسي والأشموني وغيرهما من شرّاح ألفية ابن مالك خير مثال على مَن وظّف القراءات القرآنية كشواهد في مسائل اللغة، فهما يعرضان وجهة نظر علماء اللغة بالاضافة الى وجهة نظر الناظم وما يقدمونه من أدلة لغوية تعزز مذهبهم، ثم يؤيدان أو يعارضان ما يعرضان، مستندين في كثير من الأحيان على قراءات من كتاب الله. وقد تناول الباحث جملة من المسائل النحوية والصرفية عند الشرحين التي كانت تستند على قراءات اتكأ عليها النحاة في بناء آرائهم واتجاهاتهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص:

يرى الباحث أن علم النحو كان ثمرة من ثمار الاشتغال بالقراءات القرآنية لا سيما بعد أن وضع أبو الأسود الدؤلي نقط الاعراب. وأن القراءات القرآنية قد ساهمت في إثراء علم اللغة وإغنائه.

وميز الباحث بين موقف البصريين والكوفيين في تعاملهم مع القراءات القرآنية كشواهد على قضايا اللغة ومسائلها، حيث كان الكوفيون أكثر اتساعاً من البصريين في بناء القواعد اللغوية على القراءات القرآنية، وذلك بسبب طبيعة المنهج الذي اختطته كل مدرسة لنفسها.

وتعرض الباحث إلى مسائل نحوية وصرفية من شرحي أبي حيان الأندلسي والأشموني على ألفية ابن مالك جامعاً للآراء المختلفة وعارضاً لوجهات نظر القدماء والمحدثين ومناقشاً لأرائهم في كل مسألة محاولاً الخروج بنتيجة متعاملاً مع اللغة كما هي لا كما ينبغي أن تكون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

The researcher thinks that the science of Al-Nahu (Arabic Grammar) is the result of working with Quranic readings, especially after AbuAl-Aswad Al-Duli contributions which enriched the science of language.

The researcher distinguished between the views of Al-Basriyin and Al-Kufiyin in dealing with Quranic readings as an evidence of the language issues. Al-Kufiyin built the linguistic rules on the Quranic readings more than Al-Basriyin, because of the approach of each school.

The researcher dealt with grammatical and syntactic issues from the explanations of Abi Hayan Al-Andalusi and Al-Ashmoni on the Alfiyat of Ibn Malik, gathering the different ancient and modern views, and discussing them to reach the conclusion and deal with language as realistic as we can.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول الآيات القرآنية:

السورة	الآية	الصفحة
* البقرة		
(١٠٠)	"أو كلما عاهدوا عهدا"	٨١
(٢١٤)	"حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله"	١٠٠
(٢٣٣)	"لمن أراد أن يتم الرضاعة"	١٠٣
(٢٥٩)	"لم يتسنه وانظر"	١٤٢
(٢٨٢)	"أن تضل إحداهما"	٤٦
* النساء		
(١)	"واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"	٨٤
(٧٨)	"أينما تكونوا يدرككم الموت"	١٠٨
(٩٠)	"أو جاؤوكم حصرت صدورهم"	٦١
(٩٥)	"لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله"	٥٥
* المائدة		
(١٠١)	"يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم"	٩٩
(١١٩)	"هذا يوم ينفع الصادقون صدقهم"	٧٢
(٧١)	"وحسبوا ألا تكون فتنة"	١٠٦
* الأنعام		
(٩٠)	"فبهداهم اقتده قل"	١٤٢
(١٦٢)	"محياي"	١٢٨
(١٣٧)	"وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم"	٦٦
(١٥٤)	"تماماً على الذي أحسن"	٨٥
* يونس		
(٥٨)	"فبذلك فلتفرحوا"	١١٤
(٨٩)	ولا تتبعان"	١٢٨
* يوسف		
(٩٥)	"هذه بضاعتنا ردت إلينا"	٦٣
* الرعد		
(٧)	"لكل قوم هاد"	١٣٨

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(١١)	"ما لهم من دونه من وال"	١٣٨
* ابراهيم		
(٢٢)	"ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي"	٧٥
*الحجر		
(٩)	"إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"	٢١
* النحل		
(٩٦)	"ما عند الله باقي"	١٣٨
* مريم		
(٦٩)	"ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًا"	٣١
*طه		
(١١٨،١١٩)	"إنّ لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى"	٤٤
*الفرقان		
(٣٦)	"فدمرانهم تدميرا"	١٢٨
*النمل		
(٢٥)	"ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض"	٩١
(٤٤)	"قال إنه صرح ممرد من قوارير"	٩٩
* القصص		
(٢٨)	"احدى ابنتي هاتين"	١٢٠
(٣٢)	"فذانك برهانان"	١٢٠
*العنكبوت		
(١٢)	"ولنحمل خطاياكم"	١١٤
*يس		
(٢٩)	"إن كانت إلا صيحة واحدة"	٤٨
(٤٠)	"ولا الليل سابق النهار"	١٢٤
*الصافات		
(١٤٧)	"وأرسلناه إلى مائه ألف أو يزيدون"	٨٢
*ص		
(٣)	"ولات حين مناص"	٤١

© Arabic Digital Library Yarmouk University

*الشورى (٢٢)	"في روضات الجنات"	١٢٥
*الأحقاف (٢٥)	"فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم"	٤٨
*القمر (٢٦)	"من الكذّاب الأشر"	١٣٠
*الحاقة (٣٠،٢٩،٢٨)	"ماليه، هلك عني سلطانيه، خذوه"	١٤٦
*الانسان (٢١)	"عاليهم ثياب سندس خضر"	٥٦
*القارعة (١١،١٠)	"ماهية، نار حامية"	١٤٦
*قريش (٢،١)	"لإيلاف قريش إيلافهم، رحلة الشتاء والصيف"	١٠
*الاخلاص (٢،١)	"قل هو الله أحد الله الصمد"	١٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول الشواهد الشعرية:

البيت			الصفحة
ولقد ابيت من الفتاة بمنزل		فأبيت لا حرج ولا محروم	٣١
إذا ما لقيت بني مالك		فسلّم على أيّهم أفضل	٣٦
فإن تك المرأة أبدت وسامة		فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم	٣٨
لم يك الحق سوى أن هاجه		رسم دار قد تعفّت بالسرر	٣٩
إذا لم تك الحاجات من همة الفتى			٣٩
يا قاتل الله بني السعلات		عمرو بن يربوع شرار النات	٤٣
فزججتها بمزجة		زج القلوص أبي مزاده	٦٧
يطعن بحوزي المراتع لم ترع		بواديه من قرع القسي الكنائن	٦٧
تذكر ما تذكر من سليمى		على حين التواصل غير دان	٧٤
نعلق في مثل السواري سيوفنا		وما بينها والكعب غوط نفانف	٨٥
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا		فاذهب فما بك والأيام من عجب	٨٦
ألا يا أسلمي يا دار مي على البلى		ولا زال منهلا بجرعائك القطر	٩٢
يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي		عن سمسم وعن يمين سمسم	٩٣
فخير نحن عند الناس منكم		إذا الداعي المثوب قال يالا	٩٣
قواطنا مكة من ورق الحمى			٩٨
سريت بهم حتى تكل مطيهم		وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	١٠١
أن تقرآن على أسماء ويحكما		مني السلام ألا تشعرا أحدا	١٠٢
يا أقرع بن حابس يا أقرع		إنك إن يصرع أخوك تصرع	١٠٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـذا سـراقة للقـرآن يدرسـه	والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب	١٠٨
وإن أتـاه خليـل يـوم مسـألة	يقول لا غائب مـالي ولا حـرم	١٠٩
لتقم أنـت يـا بـن خـير قريـش	فتقضـي حوائـج المسـلمينا	١١٥
بـلال خـير النـاس وابـن الأخـير	!	١٣٠
مـا شـدّ أنفسـهم وأعلمهـم بمـا	يحمـي الذمـار بـه الكريـم المسـلم	١٣٢
أخـو بيضـات رائـح متـأوب	رفيـق بمسـح المنكبيـن سـبوح	١٣٣
وليسـت بسـنهاء ولا رحبيـة	ولكن عرايا فـي السنين الجوائح	١٤٢
يذهـل الشـيخ عـن بنيـه وتبـدي	عـن خـدام العقيلـة العـذراء	١٢٥
تغـير كـل ذي لـون وطعـم	وقـل بشاشـة الوجـه الصبيـح	١٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم.

٢- الإبدال، ابن السكّيت، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/ ١٩٧٨.

٣- ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٢/١٩٨١.

٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد اسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١ /١٩٨٧.

٥- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، عفيف دمشقية، بيروت، معهد الإنماء العربي/١٩٨٧.

٦- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير نجيب اللبدي، الكويت-حولي- دار الكتب الثقافية، ط١/١٩٧٨.

٧- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة في اللغة العربية، فوزي الشايب، جامعة عين شمس/١٩٨٣.

٨- أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تحقيق محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام،ط١/١٩٨٥.

٩- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مكتبة الخانجي/١٩٨٤.

١٠ أسرار العربية، ابن الأنباري، لندن، مطبعة بريل/١٨٨٦.

١١- أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن، محمد يسري زعير،ط٢.

١٢- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣- الأصول في النحو، ابن سراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة/١٩٨٥.

١٤- الأضداد في اللغة، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، صيدا، المكتبة العصرية/١٩٨٧.

١٥- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٦- إعراب القرآن، النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني/١٩٧٧.

١٧- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، اعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيروت، لبنان، ط١/١٩٩٤م.
١٨- الإقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد احمد قاسم، جروس برس، ط١/١٩٨٨.
١٩- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ط٢/١٩٣٠.
٢٠- الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، بيروت، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١/١٩٨٦.
٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية/١٩٨٧.
٢٣- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.
٢٤- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة/١٩٥٩.
٢٥- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٩٣.
٢٦- البيان في غريب واعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/١٩٦٩.
٢٧- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، ط٣/١٩٧٤.
٢٨- التبيان في إعراب القرآن، أبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد العجباوي، بيروت، دار الجيل/١٩٧٦.
٢٩- تجديد النحو العربي، عفيف دمشقية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط١/١٩٧٦.
٣٠- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١/١٩٨٦.
٣١- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، ط٣/١٩٩٢.
٣٢- تطور الدرس النحوي، حسن عون، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، معهد البحوث والدراسات العربي/١٩٧٠.
٣٣- التطور النحوي للغة العربيةن برجشتراسر، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مكتبة الخانجي، ط٢/١٩٩٤.
٣٤- التطور النحوي، مظاهره، علله وقوانينه، رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي بالرياض/١٩٧٩.
٣٥- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، صححه: اوتوبرتزل، بيروت، دار الكتب العلمية.
٣٦- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب/١٩٨٧.
٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٩٢.
٣٨- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
٣٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مصر، عيسى الحلبي وشركاه/١٩٧٠.
٤٠- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي، ناصف وعبد الفتاح شلبي، الهيئة العامة للكتاب/١٩٨٣.
٤١- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٣/١٩٧٩.
٤٢- حجة القراءات، ابن أبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٢/١٩٧٩.
٤٣- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، الكويت، مؤسسة الوحدة/١٩٧٧.
٤٤- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل/١٩٨٨.
٤٥- خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط١/١٩٨١.
٤٦- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط٤/١٩٩٠.
٤٧- دائرة المعارف الاسلامية، أحمد الشنتناوي، ابراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس.
٤٨- دراسة اللهجات العربية القديمة، داود سلوم، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١/١٩٨٦.
٤٩- درة الغواص، الحريري تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي، بيروت، دار الجيل، ط١/١٩٩٦.
٥٠- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٥١- ديوان الأخطل، تحقيق وشرح محمد مهدي ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٨٦.
٥٢- ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٤/١٩٥٨.
٥٣- ديوان جرير، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١/١٩٩٧.
٥٤- ديوان ذي الرُمة، تحقيق سيف الدين الكاتب، بيروت، دار المكتبة/١٩٨٩.
٥٥- ديوان زهير، تحقيق محمد حمود، بيروت، دار الفكر اللبناني/١٩٩٥.
٥٦- ديوان الطِرمّاح بن حكيم، تحقيق عزة حسن، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم/١٩٦٨.
٥٧- ديوان عبدالله بن قيس الرقيات، تحقيق عزيزة فوّال، بيروت، دار الجيل، ط١/١٩٩٥.
٥٨- ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق عزة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق/١٩٧١.
٥٩- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقّا وآخرين، القاهرة، دار المعارف العمومية، ط١/١٩٥٤.
٦٠- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، الطبعة العمانية، بيروت، عالم الكتب، ط٢/١٩٧٩.
٦١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ط٢.
٦٢- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم بدر الدين بن محمد بن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.
٦٣- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، بيروت، دار الفكر.
٦٤- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية.
٦٥- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٦- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب/١٩٨٦.
٦٧- شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٨- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، بيروت، دار الثقافة/١٩٦٤.
٦٩- ضحى الإسلام، أحمد أمين، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١٠/١٩٩٣.
٧٠- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر/١٩٧٣.
٧١- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين، بيروت، دار المشرق ، ط٢/١٩٨٣.
٧٢- العربية ولهجاتها، عبد الرحمن أيوب، ط١/١٩٨٨.
٧٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/١٩٩٦.
٧٤- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض/١٩٨٤.
٧٥- الفهرست، ابن النديم، تحقيق يوسف علي الطويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٩٦.
٧٦- القراءات القرآنية وأثرها في الدرسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣/١٩٩٦.
٧٧- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣/١٩٨٨.
٧٨- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢.
٧٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، بيروت، دار الفكر، ط١/١٩٧٧.
٨٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية/١٩٧٤.
٨١- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، دار الفكر.
٨٢- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الدار البيضاء، دار الثقافة، طبعة/١٩٩٤.
٨٣- اللهجات العربية، ابراهيم أنيس، القاهرة، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة.
٨٤- اللهجات العربيةفي التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب/١٩٨٣.
٨٥- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية/١٩٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٢- مقالات هامة لابن هشام في اللغة والأدب واللحو والصرف، ابن هشام، تحقيق نسيب نشاوي، بيروت، دار الجيل، ط١/١٩٩١م.

١٠٣- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة/١٣٦٨هـ).

١٠٤- المنصف، شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للامام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، مطبعة الحلبي/١٩٥٤.

١٠٥- منهج السالك الى الفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٠٦- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، ط سدني كليزر، هيوهانن/١٩٤٧.

١٠٧- النحو العربي، مازن المبارك، دمشق، الكتبة الحديثة، ط١/١٩٦٥.

١٠٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق ابراهيم السامرائي، الاردن، الزرقاء، مكتبة المنار، ط٣/١٩٨٥.

١٠٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط٢/١٩٦٩.

١١٠- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.

١١١- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، منشورات جامعة الفاتح.

١١٢- نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، اختصار أبي المحاسن يوسف بن أحمد

١١٣- اليغموري، تحقيق رودلف زلهايم النشرات الاسلامية أسسها هلموت ريتر، يصدرها لجمعية المستشرقين الألمانية، البرت ديتريش/١٩٦٤.

١١٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية/١٩٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدوريات:

- (الصراع بين القراء والنحاة) أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة العدد ١٩٧٤/٣٣.
- (ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء) عبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، آذار/١٩٨٦، ص٣٠٢-٣٣١.
- (القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج لها في اللغة) محمد بدوي المختون، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، العدد ١٢/١٩٨٢، ص١٥٥-٢٣٧.
- (مدرسة أبي الأسود والتأريخ النحوي) صبحي عبد المنعم سعيد، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، العدد ٢/١٩٨٥، ص٣٥٣-٣٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University